

الكتاب: الفصول المفيدة في الواو المزيدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه وسلم تسليماً

أما بعد حمد الله على نعمه التي لا ينسى ذكرها ولا يقدر قدرها ولا يؤدي بشيء من
الأنواع شكرها والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أضاء بهداه في حنادس
الضلال فجرها وظهرت معجزاته فأراني على ما عداها فخرها وعلى آله وصحبه الفنة
التي فضل الأزمان عصرها وعطر بأخبارهم في كل ناد نشرها
فهذه فصول عديدة مباحثها مفيدة وعوائدها فريدة ومحاسنها في كل حين جديدة
تتضمن الكلام على الواو المزيدة علقته لأولي النهي تذكرة عتيده تجلو من أبقارها كل
خريدة
والله تعالى المسؤول أن ينفع بها عاجلاً وآجلاً ويجعل التوفيق لما قصدت منها شاملاً
فإنه سبحانه لا يرد سائلاً ولا يخيب آملاً

(35/1)

1 - فصل أقسام الواو

الواو على قسمين أصليّة وزائدة
والزائدة على ثلاثة أضرب
زائدة في بناء الكلمة تلزم حروفها غالباً
وزائدة بمعنى مقصود تزول الواو عن حروف الكلمة الأصول بزوال ذلك المعنى
وزائدة في أول الكلمة لا تعد من حروفها كواو العطف وواو الحال ونحوهما مما سيأتي
بيانه إن شاء الله تعالى وهو الضرب الذي يتصدى لبسط الكلام فيه

(37/1)

فَمَنْ الضَّرْبُ الْأَوَّلُ وَآوِ الْجَمْعِ فِي نَحْوِ ضَرَبُوا وَالْمُسْلِمُونَ
وَوَاوِ الِاسْتِنكَارَ كَمَا إِذَا قُلْتَ جَاءَ الْحَسَنُ فَيُقَالُ لَكَ الْحَسَنُ عَلَى وَجْهِ الِاسْتِنكَارِ
وَالْهَاءُ لِلْوَقْفِ

وَوَاوِ الْإِشْبَاعَ كَالْبَرْقُوعِ فِي الْبَرْقِعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ
قَالَ الشَّاعِرُ

(وَإِنِّي حَيْثُ مَا يَدِينِي أَهْوَى بَصْرِي ... مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُوا فَأَنْظُوا)
فَأَشْبَعِ أَنْظِرْ بَرْيَادَةَ الْوَاوِ وَلَكِنْ هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالْوَاوِ بَلْ يَجِيءُ فِي الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ جَمِيعَهَا
فَتَشْبَعُ الْفَتْحَةُ بِالْأَلْفِ وَالْكَسْرَةُ بِالْيَاءِ
وَوَاوِ الْعَوَاضِ كَمَا فِي ثَبُونٍ فَإِنَّ الْوَاوِ عَوَاضٌ عَنِ الْهَاءِ الْمَحذُوفَةِ مِنْ

(38/1)

ثَبَّة

وَوَاوِ النَّسْبَةِ كَقَوْلِهِمْ فِي النَّسْبَةِ إِلَى عَلِيٍّ عَلَوِيٌّ وَإِلَى ابْنِ بَنُوِيٍّ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَبَعْضُهَا مِنْ
بَابِ وَآوِ التَّعْوِيضِ

(39/1)

2 - فصل الْوَاوِ الْمَزِيدَةِ فِي بِنَاءِ الْكَلِمَةِ

لَا تَرَادُ أَوَّلًا

أَمَّا الْمَزِيدَةُ فِي بِنَاءِ الْكَلِمَةِ فَإِنَّهَا لَا تَرَادُ أَوَّلًا إِذْ لَوْ زِيدَتْ أَوَّلًا لَمْ تَكُنْ إِلَّا مَتَحَرِّكَةً فَإِنَّهُ لَا
يَبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ وَحِينَئِذٍ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مَفْتُوحَةً أَوْ مَضْمُومَةً أَوْ مَكْسُورَةً فَلَوْ زِيدَتْ
مَضْمُومَةً لَسَاغَ قَلْبُهَا هَمْزَةً وَاطْرَدَ ذَلِكَ فِيهَا كَمَا قَالُوا أَقْتَتِ فِي وَقْتٍ وَأَجُوهُ فِي وَجُوهٍ

(40/1)

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ مَكْسُورَةً عَلَى حَدِّ وَسَادَةٍ وَإِسَادَةٍ وَوَشَاحٍ وَإِشَاحٍ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَعْنِي
فِي حَالَةِ الضَّمِّ أَكْثَرَ وَقَدْ قَرَأَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ {ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ}

وَلَوْ زِيدَتْ مَفْتُوحَةٌ لِحَازِ ضَمِّهَا إِنْ كَانَ اسْمًا فَفِي حَالَةِ التَّصْغِيرِ وَإِنْ كَانَ فَعْلًا فَفِيمَا إِذَا
بَنِيَ لِلْمَفْعُولِ وَإِذَا ضُمَّتِ الْوَاوُ انْقَلَبَتْ هَمْزَةٌ وَحِينِيذٍ فَيَتَعَيَّن لَفْظُهَا وَيَقَعُ الْإِشْكَالُ فِيهَا
هَلْ هِيَ أَصْلِيَّةٌ أَوْ مُبَدَلَةٌ مِنْ وَاوٍ مَعَ أَنَّ زِيَادَةَ الْحَرْفِ إِنَّمَا الْمَطْلُوبُ مِنْهُ نَفْسُهُ فَإِذَا لَمْ
يَسْلَمْ لَمْ يَحْصُلِ الْغَرَضُ

فَأَمَّا وَرَنْتِلُ فِي قَوْلِهِمْ وَقَعَ الْقَوْمُ فِي وَرَنْتِلٍ وَهُوَ الشَّرُّ فَالْوَاوُ فِيهِ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ وَالْثَوْنُ
زَائِدَةٌ وَوزنه فعنل مثل سفرجل وأصل الكلمة رباعية وَإِنْ كَانَتْ الْوَاوُ لَا تَكُونُ أَصْلًا مَعَ
بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ فَصَاعِدًا وَلَكِنْ تَعَارَضَ هُنَا شَيْئَانِ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ

(41/1)

أَحَدُهُمَا جَعَلَ الْوَاوُ مَزِيدَةً فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ وَالثَّانِي جَعَلَهَا أَصْلًا فِي الرَّبَاعِيِّ وَالْتِزَامِ الثَّانِي
أَوَّلِي لِأَنَّ الْقَوْلَ بِالْأَصَالَةِ أَوَّلِي مِنَ الزِّيَادَةِ
وَأَيْضًا فَإِنَّ الْوَاوُ قَدْ جَاءَتْ أَصْلًا مَعَ الثَّلَاثَةِ إِذَا كَانَ هُنَاكَ تَكْرِيرٌ لِلْمُضَاعَفَةِ وَلَمْ تَقَعْ
زَائِدَةٌ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ أَصْلًا
وَأَيْضًا فَإِنَّ جَعْلَهَا زَائِدَةً يُؤَدِّي إِلَى بِنَاءِ غَيْرِ مَوْجُودٍ وَهُوَ وَفَعَلَ وَجَعَلَهَا أَصْلِيَّةً يُؤَدِّي إِلَى
بِنَاءِ مَوْجُودٍ وَهُوَ فَعْنَلُ نَحْوُ جَحْنَلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(42/1)

3 - فصل متى تكون الواو أصلية ومتى تكون زائدة

إِذَا كَانَ مَعَ الْوَاوِ حَرْفَانِ فَقَطْ قَضِيَ عَلَيْهَا بِالْأَصَالَةِ إِذْ لَا بُدَّ فِي الْكَلِمَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ
أَحْرَفٍ وَتَقَعُ حِينِيذٍ فَاءٌ وَعَيْنٌ وَلَا مَا نَحْوُ وَعَدَ وَمَوْتَ وَدَلُو
وَإِنْ كَانَ مَعَهَا أَزِيدُ مِنْ حَرْفَيْنِ فَيَأْتِي أَنَّ يَكُونُ مَعَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ مَقْطُوعٍ بِأَصَالَتِهَا أَوْ
حَرْفَانِ مَقْطُوعٍ بِأَصَالَتِهِمَا وَمَا عَدَاهُمَا مَقْطُوعٌ بِزِيَادَتِهِ أَوْ يَكُونُ مَا عَدَاهُمَا مُحْتَمَلًا لِلْأَصَالَةِ
وَالزِّيَادَةِ
فَإِنْ كَانَ مَعَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا مَقْطُوعٍ بِأَصَالَتِهَا قَضِيَتْ عَلَى الْوَاوِ بِأَنَّهَا مَزِيدَةٌ لِأَنَّهَا
لَا تَكُونُ أَصْلًا فِي بَنَاتِ الْخَمْسَةِ وَلَا بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي الْمُضَاعَفِ نَحْوُ قَوْقِيتِ
وَضَوْضِيَّتِ فَإِنَّ الْوَاوُ فِيهِ أَصْلٌ لِقَوْلِ الْعَرَبِ

(43/1)

ضوضاء وغوغاء وَلَا يَقْضِي لَهَا بِالْأَصَالَةِ إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ كَمَا تَقْدُمُ فِي وَرْتَلٍ
وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا اسْمَ بَلَدَةٍ
وَإِنْ كَانَ مَعَهَا حَرْفَانِ مَقْطُوعٍ بِأَصَالَتِهِمَا وَمَا عِدهَا مَقْطُوعٍ بِزِيَادَتِهِ قَضِيَتْ لِلَوَاوِ
بِالْأَصَالَةِ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كَمَا فِي وَاعِدٍ وَوَافِدٍ وَشَبِيهِمَا
وَإِنْ كَانَ مَا عِدهَا مُحْتَمَلًا لِلْأَصَالَةِ وَالزِّيَادَةِ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمِيمُ أَوْ الْهَمْزَةُ أَوَّلًا
أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ فَإِنْ كَانَتْ الْمِيمُ أَوَّلًا أَوْ الْهَمْزَةُ كَذَلِكَ قَضِيَتْ عَلَيْهِمَا
بِالزِّيَادَةِ وَعَلَى الْوَاوِ بِالْأَصَالَةِ لِكَثْرَةِ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ
عَلَى أَصَالَةِ الْهَمْزَةِ مِنْ اِشْتِقَاقٍ أَوْ تَصْرِيفٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَيَقْضَى عَلَى الْوَاوِ بِالزِّيَادَةِ كَمَا
قِيلَ فِي أَوَّلِ الْجُنُونِ قَالَهُ جَمَاعَةٌ

(44/1)

وَقَالَ ابْنُ سَيِّدَةِ الْأَوَّلِ الْأَحْمَقُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لِقَوْلِ الشَّاعِرِ
(أَلَمْ يَمَّا مِنْ طَائِفِ الْجِنِّ أَوَّلُ)
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ يَحْتَمِلُ أَوَّلُ مِنْ الْوُزْنِ ضَرِيئِينَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ فَوْعَلٌ وَهَمْزَتُهُ
أَصْلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ تَأَلَّقَ الْبَرْقُ وَالْآخَرُ أَنَّهُ أَفْعَلٌ وَهَمْزَتُهُ زَائِدَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ وَلَقِيَ إِذَا أَسْرَعَ
لِأَنَّ ذَا الْجُنُونِ يُوصَفُ بِالسَّرْعَةِ
وَرَجَحَ ابْنُ عُصْفُورٍ وَغَيْرُهُ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ مَأْلُوقٌ وَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ أَصْلِيَّةً لَقَالُوا
مَوْلُوقٌ وَلَا يُقَالُ تَقْدَرُ الْهَمْزَةُ فِي مَأْلُوقٍ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْوَاوِ لَا تَقْلِبُ هَمْزَةً
وَإِنْ قَلِبَتْ فَلَا تَسْتَمِرُّ فِي تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ

(45/1)

وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِمَّا قَلِبَتْ الْوَاوُ هَمْزَةً عِنْدَمَا بَنِيَ لِلْمَفْعُولِ وَأَصْلُهُ وَلَقِيَ
فَقَلِبَتْ حِينَئِذٍ الْوَاوُ هَمْزَةً قِيَاسًا مَطْرُودًا لِانْضِمَامِهَا ثُمَّ أُجْرِيَتْ الْهَمْزَةُ مَجْرَى الْأَصْلِيَّةِ
فَالْتَزَمَوهَا فِي تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ كَمَا فِي عِيدٍ وَأَعْيَادٍ فَإِنْ يَاءٌ عِيدٌ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ لِأَنَّهُ مِنْ

عاد يعود ثم التزموها في الجمع فقالوا أعياد وكذلك أرياح وكان قياسه أرواح وأعواد
فكذلك قالوا مألوق والقولان محتملان
وأما إذا كان مع الواو والحرفين الأصليين غير الميم والهمزة من حروف الزيادة وهو
محتمل لأن يكون أصليا وأن يكون زائدا فإنه يقضى على الواو بالزيادة لكثرة مجيئها
زائدة وعلى ذلك الغير بالأصالة إلا أن يقوم دليل على أصالة الواو نحو عزويت وهو
اسم بلد فإن الواو فيه أصل والياء والتاء زائدتان ووزنه فعليت ك عفريت لأنه من العفر

(46/1)

وبين ذلك أنه لا يجوز أن تكون الياء من عزويت أصلا أيضا مع الواو لأنه يلزم أن
يكون الواو أصلا مع بنات الأربعة وقد تقدم أنه غير جائز ولا أن تكون التاء أصلا مع
الواو ويكون وزنه فعليا لما ذكرنا أيضا ولا أن تكون الواو والياء زائدتين والتاء أصلية
لأنه يصير وزنه فعويا وهو بناء غير معروف فلا يحمل عليه فتعين أن تكون الواو أصلية
والياء والتاء زائدتين كما في عفريت والله أعلم

(47/1)

4 - فصل مواقع زيادة الواو

تقرر أن الواو لا تزداد أولا وإنما تقع مزيدة بعد ذلك فتكون ثانية كما في جوهر وكوثر
وعوسج إلخا فها يجعفر وأصل جوهر من الجهارة وهي الحسن والزينة قال الشاعر
(وأرى البياض على النساء جهارة)

(48/1)

وأصله من الجهر وهو إظهار الشيء
وأما كوثر فهو من الكثرة قال الشاعر
(وأنت كثير يابن مروان طيب ... وكان أبوك ابن العقائل كوثر)
وأما العوسج فهو شجر له شوك وجناه أحمر وقضوا على واوه بأنها مزيدة وكان أصله

مَعَ الْعَسَجِ وَهُوَ مَدُّ الْعُنُقِ فِي الْمَشْيِ فَكَأَنَّ الْإِبِلَ تَمُدُّ أَعْنَاقَهَا إِلَى هَذَا الشَّجَرِ عِنْدَمَا
تَأْكُلُ مِنْهُ فَقِيلَ فِيهِ عَوْسَجٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْقَضَاءُ عَلَى وَاوِهِ بِالزِّيَادَةِ بِنَاءً عَلَى
الْقَاعِدَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَ الْوَاوِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَصُولٌ فَهِيَ مُزِيدَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
مَأْخُودًا مِنَ الْعَسَجِ

وَتَرَادُ الْوَاوُ ثَلَاثَةً كَمَا فِي جَهْورٍ وَقُسُورٍ وَقُرُوحٍ وَدَهْورٍ أَمَّا جَهْورٌ فَهُوَ مِنَ الْجُهِرِ كَمَا تَقْدُمُ
وَكَذَلِكَ قُسُورٌ مِنَ الْقُسْرِ وَهُوَ الْقَهْرُ وَقُرُوحٌ مِنَ الْقِرَاحِ وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا شَجَرَ فِيهِ

(49/1)

وَيُقَالُ دَهْورُ الرَّجُلِ اللَّقْمَةَ يَدَهْوِرُهَا إِذَا كَبَرَهَا وَالْوَاوُ فِيهِ مُزِيدَةٌ بِنَاءً عَلَى الْقَاعِدَةِ
الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا

وَكَذَلِكَ تَرَادُ ثَلَاثَةً فِي عَجُوزٍ وَعَمُودٍ وَنَحْوَهُمَا وَوَجْهَهُ ظَاهِرٌ

وَتَرَادُ رَابِعَةً فِي نَحْوِ تَرْقُوتَةٍ وَعَرْقُوتَةٍ وَعَنْفَوَانٍ

فَالْتَرْقُوتَةُ الْعِظَمُ الَّذِي بَيْنَ ثَغْرَةِ النَّحْرِ وَالْعَاتِقِ وَالتَّاءُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ حَكَى أَبُو

يُوسُفَ تَرْقِيتَ الرَّجُلِ تَرْقَاةً إِذَا أَصَبَتْ تَرْقُوتَهُ وَالْأَلْفُ فِيهَا إِلْحَاقِيَّةٌ كَمَا فِي سَلْقِيَّتِ

وَالْعَرْقُوتَةُ الصَّلِيبُ الَّذِي يَكُونُ فِي الدَّلْوِ يَشُدُّ بِهِ الْحَبْلَ وَالْوَاوُ فِيهَا مُزِيدَةٌ لَوْجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا

أَنَّهَا مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ كَمَا تَقْدُمُ وَالثَّانِي لَوْ كَانَتْ أَصْلًا لَكَانَتْ عَلَى فَعْلَلَةٍ وَلَا نَظِيرَ لَهُ

وَأَمَّا عَنْفَوَانٌ وَهُوَ الشَّبَابُ فَالْوَاوُ فِيهِ مُزِيدَةٌ لِأَنَّهُ مِنَ الْعَنْفِ إِذْ لَا بُدَّ فِي الشَّبَابِ مِنَ

الْعَنْفِ وَإِذَا فَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ فَعْلَلَانِ فَحَكَمَ بِالزِّيَادَةِ

(50/1)

وَتَرَادُ الْوَاوُ خَامِسَةً فِي مِثْلِ قَلَنْسُوتَةٍ وَقَمَحْدُوتَةٍ وَهِيَ أَعْلَى الرَّأْسِ وَدَلِيلُ زِيَادَتِهَا مَعَ مَا

تَقْدُمُ مِنَ الْقَاعِدَةِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ فَعْلَلَةٌ وَلَا فَعْلَلَةٌ

وَكَذَلِكَ هِيَ أَيْضًا زَائِدَةٌ فِي عَضْرِفُوطٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ سِدَاسِي حُرُوفُهُ كُلُّهَا أَصُولٌ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(51/1)

5 - فصل الواو الدَّاخلَة على أول الكلمة أنواعها

أما الواو التي تدخل على أول الكلمة وَلَيْسَتْ مَعْدُودَةً مِنْهَا وَهِيَ الْمَقْصُودَةُ بِهَذَا
الكتاب فَهِيَ عَلَى أَنْوَاعٍ وَآوُ الْعَطْفِ وَوَآوُ الْحَالِ وَوَآوُ الْقِسْمِ وَوَآوُ رَبِّ وَوَآوُ الْجَمْعِ مِثْلُ
اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ وَوَآوُ الصَّرْفِ مِثْلُ قَوْلِهِمْ
(لَا تَنْهَ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ)

فَهَذِهِ السِّتَّةُ هِيَ الَّتِي يَعْمَلُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ
وَتَحْيِيءُ أَيْضًا زَائِدَةً فِي الْجَوَابِ بِحَيْثُ لَوْ حَذَفَتْ لَمَا اخْتَلَّ الْكَلَامُ كَمَا

(52/1)

أُنْشِدُ الْفُرَاءَ

(حَتَّى إِذَا قَمَلَتْ بِطُونِكُمْ ... وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاكُمْ شَبُوهَا)
(وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمَجْنُنَ لَنَا ... إِنْ اللَّئِيمُ الْعَاجِزُ الْخُبْرُ)
قَالَ أَرَادَ قَلْبَتُمْ
وَقَدْ تَحْيِيءُ كَذَلِكَ فِي غَيْرِ الْجَوَابِ أَيْضًا قَالَ أَبُو كَبِيرٍ الْهُدَلِيُّ

(53/1)

(فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا حِينَهُ ... وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يَفْعَلْ)
قَالَ الْأَزْهَرِيُّ أَرَادَ فَإِذَا ذَلِكَ يَعْنِي شَبَابَهُ وَمَا مَضَى مِنْ أَيَّامِ تَمَتُّعِهِ
وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةً وَإِنَّمَا هِيَ عَاطِفَةٌ عَلَى مَحذُوفٍ مُقَدَّرٍ
وَسَيَأْتِي تَتِمَّةُ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

(54/1)

6 - فصل النَّوعِ الأولِ

الْكَلَامُ عَلَى الْوَآوِ الْعَاطِفَةِ

وَهِيَ إِمَّا أَنْ تَعْطِفَ مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ فَإِذَا عَطَفْتَ جُمْلَةً عَلَى أُخْرَى اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا تَنَاسُبٌ يَفْتَضِي الْمُشَارَكَةَ بِالْعَطْفِ فَلَا يَحْسَنُ أَنْ تَقُولَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرُو شَاعِرٌ لِعَدَمِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ جَوَابًا لِمَنْ أَنْكَرَ هَذَيْنِ الْحَكَمَيْنِ أَوْ شَكَّ فِيهِمَا فَتَكُونُ قَرِينَةً كَلَامِهِ الْمُتَقَدِّمِ هِيَ الْمُفْتَضِيَّةُ لِحَوَازِ الْعَطْفِ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ

وَقَدْ عِيبَ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ
(لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى ... صَبَرَ وَأَنْ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ)

(55/1)

إِذْ لَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ
وَهَذَا قَالَ النَّحَاةُ فِي الْوَاوِ الَّتِي تَعْطِفُ جُمْلَةً مُبْتَدَأَةً عَلَى كَلَامٍ مُتَقَدِّمٍ تَامَ إِثْمًا وَאו
الِاسْتِثْنَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا} وَإِنْ
كَانَتْ صُورَتُهَا صُورَةُ الْعَطْفِ وَبَعْضُهُمْ يَعْدُهَا مُغَايِرَةً لِلْوَاوَاتِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهَا
وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ لِلِاسْتِثْنَاءِ فَلَمْ تَخْرُجْ عَنْ مَعْنَى الْعَطْفِ وَلَكِنْ لَا تَشْرِكُ بَيْنَ مَا
بَعْدَهَا وَمَا قَبْلَهَا إِلَّا فِي أَصْلِ الْإِخْبَارِ دُونَ شَيْءٍ آخَرَ فَكَأَنَّ الْقَائِلَ بَعْدَ كَلَامِهِ الْمُتَقَدِّمِ
قَالَ وَأَخْبِرَكَ أَيْضًا بِكَذَا
أَمَّا إِذَا عَطَفْتَ مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ فَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ جَامِعَةٍ مُشْرَكَةٍ وَجَامِعَةٍ غَيْرِ مُشْرَكَةٍ
فَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَكْثَرُ مِثْلَ قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ قَامَ زَيْدٌ وَقَامَ عَمْرُو

(56/1)

جَارَ فَشَرَكْتَ بِالْوَاوِ بَيْنَهُمَا فِي إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِمَا
وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُ الْقَائِلِ اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مِمَّا لَا يَكُونُ الْفِعْلُ فِيهِ إِلَّا لِلَاثْنَيْنِ فَهِيَ
جَامِعَةٌ وَلَمْ تَشْرِكْ الْفِعْلَ فِي إِسْنَادِهِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمُفْرَدِهِ إِذْ لَوْ قُلْتَ اخْتَصَمَ زَيْدٌ
وَاخْتَصَمَ عَمْرُو لَمْ يَصِحَّ وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ هَذَانِ زَيْدٌ وَعَمْرُو فَالْوَاوُ فِيهِ جَامِعَةٌ غَيْرِ
مُشْرَكَةٍ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ هَذَانِ زَيْدٌ هَذَانِ عَمْرُو إِذْ لَا يَخْبُرُ عَنِ الْاِثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ بِخِلَافِ هَذَانِ
صَاحِكَا وَهَذَانِ قَائِمَانِ

الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ

وَهَذَا يَسْتَدْعِي الْكَلَامَ فِي شَيْءٍ اخْتَلَفَ فِيهِ أَيْمَةُ الْعَرَبِيَّةِ وَهُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ
أَحَدُهَا وَهُوَ قَوْلُ سَيِّبَوَيْهِ وَجُمْهُورِ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ
فَإِذَا قُلْتُ ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا فَقَدْ انْتَصَبَا جَمِيعًا بِ ضَرَبْتُ وَالْحَرْفُ الْعَاطِفُ دَخَلَ بِمَعْنَاهُ
وَشَرَكُ بَيْنَهُمَا وَإِنَّمَا عَمِلَ الْفِعْلُ فِيهِمَا بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْعَطْفِ
وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ اخْتِلَافُ الْعَمَلِ لاختلاف العامل المتقدم من رفع ونصب وخفض
وجزم

(57/1)

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَأَبُو الْفَتْحِ بْنُ جَنِي الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ حَرْفُ الْعَطْفِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا
وَضَعَ لِيَنْبُوبُ عَنِ الْعَامِلِ وَيُعْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ فَلَمَّا أَغْنَتْ الْوَاوُ فِي مِثْلِ قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو عَنْ
إِعَادَةِ قَامَ مَرَّةً أُخْرَى قَامَتْ مَقَامَهُ فَرَفَعَتْ مَا بَعْدَهَا وَكَذَلِكَ فِي النِّصْبِ وَالْخَفْضِ وَالْجُزْمِ
وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ السَّرَاجِ أَيْضًا
وَاعْتَرَضَ الْجُمْهُورُ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يَعْمَلُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ حَتَّى يَخْتَصَّ وَحُرُوفُ الْعَطْفِ
غَيْرُ مُحْتَصَّةٍ فَلَا تَصْلُحُ لِلْعَمَلِ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ
وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَعْطُوفِ فِعْلٌ مُحَذُوفٌ مُقَدَّرٌ بَعْدَ حَرْفٍ

(58/1)

الْعَطْفُ مِنْ جِنْسِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَحَرْفُ الْعَطْفِ دَالٌ عَلَى ذَلِكَ
الْمُقَدَّرِ
وَذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ أَنَّ هَذَا اخْتِيَارُ الْفَارِسِيِّ وَابْنِ جَنِي وَهُوَ الْأَصَحُّ عَنْهُمَا وَاخْتَارَهُ أَيْضًا
أَبُو الْقَاسِمِ السُّهَيْلِيُّ فِي نَتَائِجِ الْفِكْرِ وَاحْتِجَ عَلَيْهِ بِالْقِيَاسِ وَالسَّمَاعِ أَمَّا الْقِيَاسُ فَإِنَّ مَا
بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِلَّا فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ كَمَا سَيَأْتِي
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ وَأَيْضًا فَإِنَّ النَّعْتَ هُوَ الْمَنْعُوتُ فِي الْمَعْنَى وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْعُوتِ
وَاسِطَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا يَعْمَلُ فِي الْمَنْعُوتِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ فَكَيْفَ بِالْمَعْطُوفِ

الَّذِي هُوَ غَيْرُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَبَيْنَهُمَا وَاسِطَةٌ وَهُوَ الْحَرْفُ
وَأَمَّا السَّمَاعُ فَلَا تَفَاقَ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ ثَانِيًا بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ

(59/1)

فَتَقُولَ قَامَ زَيْدٌ وَقَامَ عَمْرُو وَضَرَبَتْ زَيْدًا وَضَرَبَتْ عَمْرًا وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَنْصَارِيِّ
(بَلْ بَنُو النُّجَارِ إِنْ لَنَا ... فِيهِمْ قَتَلَى وَإِنْ تَرَهُ)
وَالْمُرَادُ قَتَلَى وَتَرَهُ ثُمَّ أَظْهَرَ إِنْ فَدَلَ عَلَى ذَلِكَ
وَاَعْتَرَضَ الْجُمْهُورُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ وَلَا دَلِيلٌ
هُنَا وَبِأَنَّ حَذْفَ الْفِعْلِ بَعْدَ الْحَرْفِ إِنَّمَا كَانَ لِضَرْبٍ مِنَ الْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ وَإِعْمَالِهِ يُؤْذَنُ
بِإِرَادَتِهِ وَذَلِكَ يُنَاقِضُ الْغَرَضَ مِنْ حَذْفِهِ
وَقَوْلُ السُّهَيْلِيِّ إِنْ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ هُوَ عَيْنُ الْمُتَنَازَعِ فِيهِ
فَكَيْفَ يَجْعَلُ دَلِيلًا
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ إِنْ الصِّفَةُ لَا يَعْمَلُ فِيهَا الْعَامِلُ فِي الْمَنْعُوتِ مُمْنَعٌ بَلْ الْأَظْهَرُ أَنَّهُ الْعَامِلُ
فِيهَا هُوَ أَوْلَى بِالْعَمَلِ فِيهَا مِنَ الْمَعْطُوفِ وَأَمَّا ظُهُورُ الْفِعْلِ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ فَهُوَ فِي
حَالَةِ الظُّهُورِ غَيْرِ النَّوعِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ حَالَةَ ظُهُورِهِ يَكُونُ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْجُمْلَةِ عَلَى
الْجُمْلَةِ وَالْأَوَّلِ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْمُفْرَدِ عَلَى الْمُفْرَدِ
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو كَانَ ذَلِكَ مُقْتَضِيًا تَثْبِيَةَ الدَّعْوَى
بِقِيَامِهِمَا لَا عَلَى وَجْهِ التَّصْرِيحِ بِذَلِكَ وَإِذَا قُلْتَ قَامَ زَيْدٌ وَقَامَ عَمْرُو كَانَ فِيهِ التَّصْرِيحُ
بِتَثْبِيَةِ الدَّعْوَى بِقِيَامِهِمَا لِقُوَّةِ التَّأَكِيدِ بِإِعَادَةِ الْفِعْلِ ثَانِيًا وَحِينَئِذٍ

(60/1)

فَلَيْسَا عَلَى السَّوَاءِ
وَمِمَّا اخْتِجَ بِهِ الْأَوَّلُونَ عَلَى عَدَمِ تَقْدِيرِ الْفِعْلِ مَا تَقَدَّمَ فِي مِثْلِ اخْتِصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو فَإِنَّهُ لَا
يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْفِعْلُ مُقَدَّرًا بَعْدَ الْوَاوِ لِأَنَّهُ يَفْسُدُ الْمَعْنَى كَمَا تَقَدَّمَ وَكَذَلِكَ جَلَسْتُ
بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو
وَالسُّهَيْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ اسْتَنْتَى هَذَا الْمَوْضِعَ مِنْ جُمْلَةِ أَنْوَاعِ الْمَعْطُوفِ وَجَعَلَ الْوَاوَ فِيهِ تَجْمَعُ
بَنِي الْأَسْمَنِ فِي الْعَامِلِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ اخْتِصَمَ هَذَانِ وَاجْتَمَعَ الرَّجُلَانِ إِذَا قُلْتَ اخْتِصَمَ

زيد وَعَمَرُو وطرِدَ مَا اخْتَارَهُ مِنْ تَقْدِيرِهِ الْفِعْلُ بَعْدَ الْحَرْفِ الْعَاطِفِ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ
فَيُقَالُ لَهُ الْأَصْلُ عَدَمُ الْإِخْتِصَاصِ وَإِذَا تَبَيَّنَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَعْطُوفِ
هُوَ الْعَامِلُ فِيمَا قَبْلَهُ فَكَذَلِكَ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ لِئَلَّا يَخْتَلِفَ الْحُكْمُ فِي الْعَطْفِ وَهُوَ
ظَاهِرٌ

وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْوَاوَ انْفَرَدَتْ عَنْ جَمِيعِ حُرُوفِ الْعَطْفِ بِهَذَا الْمَوْضِعِ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ
اِخْتِصَامُ زَيْدٍ فَعَمَرُو أَوْ ثُمَّ عَمَرُو وَلَا هَذَا الْمَالَ بَيْنَ زَيْدٍ فَعَمَرُو وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ حُرُوفِ
الْعَطْفِ وَلَا يَجِيءُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا بِالْوَاوِ
فَأَمَّا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ
(بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ)

(61/1)

فَإِنَّمَا عَطْفٌ بِالْفَاءِ فَإِنَّ الْكَلَامَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ بَيْنَ نَوَاحِي الدُّخُولِ
وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ

(رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ... بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةِ نَجْلَاءِ)

يُرِيدُ بَيْنَ نَوَاحِي بَصْرَى

قَالَ السُّهَيْلِيُّ وَمَعْرِفَةُ هَذِهِ الْوَاوِ الْجَامِعَةُ أَصْلُ تَبْنِيٍّ عَلَيْهِ فُرُوعٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا أَنَّكَ تَقُولُ
رَأَيْتُ الَّذِي قَامَ زَيْدٌ وَأَخُوهُ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ جَامِعَةً وَإِنْ كَانَتْ عَاطِفَةً لَمْ يَجْزِ لِأَنَّ
التَّقْدِيرَ قَامَ زَيْدٌ وَقَامَ أَخُوهُ فَخَلَّتِ الصَّلَةُ مِنْ عَائِدٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُولِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى
{وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرَ} غَلَبَ الْمَذْكُورُ عَلَى الْمُؤَنَّثِ لِاجْتِمَاعِهِمَا وَلَوْ قُلْتُ طَلَعَ
الشَّمْسُ وَالْقَمَرَ لَقَبِحَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تُرِيدَ الْوَاوُ الْجَامِعَةَ وَأَمَّا فِي الْآيَةِ فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ
جَامِعَةً لِأَنَّ لَفْظَ جَمَعَ يَدُلُّ عَلَيْهَا

(62/1)

7 - فصل الغرض من تكرار العامل في العطف

تقدم الفرق بين قام زيد وعمره وقام زيد وعمره وقد يكون تكرار الفعل لبيان أن
قيامهما لم يقع في حالة واحدة أو وقت واحد كما ذهب إليه سيبويه في حالة التثني فإن

الْوَاوِ اخْتَصَّتْ عِنْدَهُ دُونَ حُرُوفِ الْعَطْفِ فِي حَالَةِ النَّفْيِ بِخَاصِيَةِ أُخْرَى غَيْرَ مَا تَقْدُمُ فِي اخْتِصَامِ زَيْدٍ وَعَمْرُو وَنَحْوِهِ وَذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ يَكُونُ بَعْدَ دُخُولِ حَرْفِ النَّفْيِ عَلَيْهِ كَحَالِهِ قَبْلَ دُخُولِهِ

فَإِذَا قُلْتَ قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرُو وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ثُمَّ عَمْرُو كَانَ النَّفْيُ مَا قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرُو وَمَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ثُمَّ عَمْرُو وَكَذَلِكَ الْبَقِيَّةُ

قَالَ سِبْيَوِيُّهِ إِلَّا الْوَاوِ فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرُو فَإِذَا كَانَ يَكُونُ بَنَى الْكَلَامِ عَلَى فِعْلِ وَاحِدٍ أَوْ عَلَى فَعْلَيْنِ فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَبْنِيًّا عَلَى فِعْلِ وَاحِدٍ أَيْ يَكُونُ مَرُورُهُ بِهِمَا وَاحِدًا فَتَقُولُ فِي النَّفْيِ مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرُو

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَبْنِيًّا عَلَى فَعْلَيْنِ أَيْ يَكُونُ مَرُّ زَيْدٍ عَلَى حَدِّهِ وَبِعَمْرُو عَلَى حَدِّهِ لَزِمَ تَكْرِيرُ الْعَامِلِ فَتَقُولُ مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَمَا مَرَرْتُ بِعَمْرُو وَلِيَزُولَ اللَّبْسُ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُكْرَرْ الْعَامِلُ اخْتَمَلَ أَنَّهُ لَمْ يَمْرُ بِهِمَا وَلَا بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاخْتَمَلَ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَمْ يَمْرُ بِهِمَا مَعًا بَلْ مَرَّ بِأَحَدِهِمَا فَلَمَّا كَانَ النَّفْيُ مِنْ غَيْرِ

(63/1)

إِعَادَةِ الْعَامِلِ مَسْبِيبًا إِلَى ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ وَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِعَادَتِهِ وَقَدْ خَالَفَهُ الْمَازِنِيُّ فِي ذَلِكَ وَقَالَ لَا يَلْزَمُ تَكْرِيرُ الْعَامِلِ كَمَا فِي بَقِيَّةِ حُرُوفِ الْعَطْفِ وَلِأَنَّ حَرْفَ النَّفْيِ لَا يُغَيِّرُ مَا بَعْدَهُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِهِ

وَضَعُفَ هَذَا ظَاهِرٌ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حُصُولِ اللَّبْسِ وَأَيْضًا فَقَدْ وَجَدَ النَّفْيُ مَغْيِرًا لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ عَنْ حَالِهِ قَبْلَ ذَلِكَ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي نَفْيِ سَيَفْعَلُ لَنْ يَفْعَلَ وَفِي نَفْيِ قَدْ فَعَلَ لَمَّا يَفْعَلُ وَفِي نَفْيِ فَعَلَ لَمْ يَفْعَلْ فَإِذَا كَانُوا يَغْيِرُونَ مَا بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ تَدْعِ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ فَالْأُخْرَى أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ وَهُوَ خَوْفُ اللَّبْسِ وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ إِعَادَةُ الْعَامِلِ فِي النَّفْيِ عِنْدَ بِنَاءِ الْكَلَامِ عَلَى فَعْلَيْنِ بَلْ يَكْتَفِي بِدُخُولِ لَا بَيْنَ الْوَاوِ وَمَا بَعْدَهَا فَتَقُولُ مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَلَا عَمْرُو وَيَزُولُ بِذَلِكَ اللَّبْسُ الْمَحْذُورُ كَمَا يَزُولُ بِتَكَرُّارِ الْعَامِلِ

(64/1)

8 - فصل عود الضمير على المعطوف والمعطوف عليه

إذا تقدم معطوف ومعطوف عليه وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما وكان العطف بالواو
لزم عود الضمير على حسب ما تقدم من أفراد وتنشئة وجمع تقول زيد وعمرو قاما وزيد
وعمر وبكر قاموا

ولأيجوز أن تفرد الضمير وتجعله عائداً على الأخير إلا حيث سمع ويكون ما دل على
الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه نحو قوله تعالى {والله ورسوله أحق أن يرضوه} فإنه
كان الوجه أن يجيء يرضوهما ولكنه أفرد على تقدير والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق
أن يرضوه فحذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه وهو أولى من أن يجعل المحذوف
خبر الثاني لما فيه من التفريق بين المبتدأ وخبره ولأن في ذلك التقدير جعل الخبر
للاقرب إليه ويدل عليه قول الشاعر

(نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راض والرأي مختلف)

(65/1)

فأفرد راض لأنه خبر عن أنت وكان المقدّر هو الخبر عن الأول ولو كان الملفوظ به
خبراً عن الأول لقال راضون

ومنهم من جعل أحق أن يرضوه خبراً عن الاسمين لأن أمر الرسول تابع لأمر الله تعالى
ولأنه صلى الله عليه وسلم قائم عن الله تعالى كما قال الله تعالى {إن الذين يبائعونك
إثماً يبيعون الله} وهذا فيه نظر ولا يستقيم مثله في قول الشاعر

(إن شرخ الشبّاب والشعر الأسود ... ما لم يعاص كان جنونا)

فإنه كان الوجه أن يقال ما لم يعاصيا ولكنه أفرد وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه
والمقصود أن مثل هذا يقتصر به على ما سمع ولا يكون قياساً وليس هذا الحكم من
أفراد الواو بل إذا كان العطف بحق فالحكم أيضاً كذلك وأما إذا كان العطف بالفاء
فإنه يجوز تنشئة الضمير كما تقدم في الواو ويجوز إفراده ويكون الضمير عائداً إلى الثاني
وخبر الأول محذوف لدلالة الثاني عليه وجاز ذلك لأن الفاء لما فيه من الترتيب يقتضي
إفراء خبر الأول عن خبر الثاني وكذلك إذا كان العطف بثم لكن الأحسن إفراد

الضمير لما في ثم من المهلة المفتضية لفصل خبر الأول عن الثاني

وفي بقية حروف العطف كلام لنا بصدد

9 - فصل دلالة الواو العاطفة

اختلف العلماء في الواو العاطفة على ماذا تدل ولهم في ذلك أقوال الأول
أنها تدل على مطلق الجمع من غير إشعار بخصوصية المعية أو الترتيب ومعنى ذلك أنها
تدل على التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي أسند إليهما من غير
أن يدل على أهمهما معاً بالزمان أو أن أحدهما قبل الآخر ولا ينافي هذا احتمال أن يكون
ذلك وقع منهما معاً أو مرتباً على حسب ما ذكرنا به أو على عكسه ولا يفهم شيء من
ذلك من مجرد الواو العاطفة
وهذا قول الجمهور من أئمة العربية والأصول والفقه ونص عليه

سبويه في بضعة عشر موضعاً في كتابه
ونقل أبو علي الفارسي اتفاق أئمة العربية عليه كما سيأتي وفيه نظر
والقول الثاني

أنها للترتيب مطلقاً سواء كانت عاطفة في المفردات أو في الجمل وهو قول بعض
الكوفيين منهم ثعلب وابن درستويه حكاه عنهم جماعة من النحاة
وعزاه جماعة إلى الإمام الشافعي رحمه الله عليه وذكر بعض الحنفية

أنه نص عليه في كتاب أحكام القرآن وبعضهم أخذه من لازم قوله في اشتراط الترتيب
في الوضوء والتيمم ومسألة الطلاق
والحق أن ذلك ليس قولاً له بل هو وجه في المذهب قال به جماعة من الأصحاب كما
سيأتي بيانه في المسائل المبينة على هذا الأصل إن شاء الله تعالى

وَالَّذِي قَالَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي آيَةِ الْوُضُوءِ مَا هُوَ نَصَهُ وَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ وَبَدَأَ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ فَأَشْبَهَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمُتَوَضِّئِ شَيْئَانِ يَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ ثُمَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَأْتِي بِهِ عَلَى إِكْمَالِ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ ثُمَّ شَبَّهَهُ بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ {إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ} وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالصَّفَا وَقَالَ نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَذَكَرَ اللَّهُ الْيَدَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ مَعًا فَأَحَبُّ أَيُّ يَبْدَأُ بِالْيَمَنِ وَإِنْ بَدَأَ بِالْيَسْرَى فَقَدْ أَسَاءَ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ هَذَا لَفْظُهُ وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ أَخَذَ التَّرْتِيبَ مِنْ مُجَرَّدِ الْآيَةِ بَلْ مِنْهَا مَعَ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ مُرْتَبَا مَعَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّعْيِ نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ وَهَذَا فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا قَالَهُ سَيِّبُونِي إِنْ الْعَرَبُ يَقْدُمُونَ فِي كَلَامِهِمْ مَا هُمْ بِهِ أَهَمُّ وَبَيَانُهُ أَعْنَى وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا يَهْمَانِهِمَا وَيَعْنِيَانِهِمَا وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الطَّلَاقِ إِذَا قَالَ لغير المدخول بها أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ

(69/1)

فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهَا فِي الْفَصْلِ الْآتِي فِيمَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ

أَنَّ الْوَأُوَ لِلْجَمْعِ بِقَيْدِ الْمَعِيَّةِ فَإِذَا اسْتَعْمَلْتَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ يَكُونُ مَجَازًا وَيَعْزَى هَذَا إِلَى بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ وَأَنْكَرَهُ عَنْهُمْ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَغَيْرُهُ وَقَالُوا إِنَّهُمْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِغَيْرِ كَوْنِ الْوَأُوَ لِلْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِاقْتِرَانِ وَلَا تَرْتِيبِ وَبَعْضُهُمْ يَنْسِبُ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى أَبِي يُوسُفَ وَ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ وَأَخَذَهُ مِنْ قَوْلِهِمَا فِيمَا إِذَا عَقَدَ رَجُلٌ لِغَيْرِهِ نِكَاحَ أُخْتَيْنِ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ فَإِنَّهُمَا قَالَا إِذَا بَلَغَهُ الْخَبَرُ فَإِنْ أَجَازَ نِكَاحَهُمَا مَعًا بَطَلَ فِيهِمَا وَإِنْ أَجَازَ نِكَاحَ إِحْدَاهُمَا ثُمَّ نِكَاحَ الْأُخْرَى بَطَلَ النِّكَاحُ فِي الثَّانِيَةِ وَإِنْ قَالَ أَجَزْتُ نِكَاحَ فُلَانَةٍ وَفُلَانَةٍ فَهُوَ كَمَا لَوْ أَجَازَ نِكَاحَهُمَا مَعًا فَيُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونَ الْوَأُوَ لِلْجَمْعِ بِقَيْدِ الْمَعِيَّةِ كَمَا لَوْ أَجَازَ نِكَاحَهُمَا مَعًا

(70/1)

وَكَذَلِكَ قَالَ أَيْضًا فِيمَا إِذَا قَالَ لغير المَدْخُول بِهَا أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَدَخَلْتَ إِنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ الثَّلَاثُ كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ لَمْ تَقَعِ إِلَّا طَلَقَةٌ فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بِقَيْدِ الْمَعْيَةِ وَهُوَ أَيْضًا مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ فَيَكُونُ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلًا لَهُمْ وَالحَقُّ أَنَّهُ لَا دَلَالَهَ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بِقَيْدِ الْمَعْيَةِ كَمَا أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ فِي مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ أَنَّهُ تَقَعُ وَاحِدَةٌ كَوْنُ الْوَاوِ عِنْدَهُمَا لِلتَّرْتِيبِ كَمَا سَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي مَسْأَلَةِ النِّكَاحِ أَيْضًا وَقَدْ قَالُوا فِيمَنْ تَزَوَّجَ أَمْتَيْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلَى ثُمَّ إِنْ الْمَوْلَى أَعْتَقَهُمَا مَعًا إِنَّهُ لَا يَبْطُلُ النِّكَاحُ مُطْلَقًا وَإِنْ أَعْتَقَهُمَا مُتَفَرِّقًا بَطُلَ فِي الثَّانِيَةِ وَلَوْ قَالَ هَذِهِ حُرَّةٌ وَهَذِهِ حُرَّةٌ كَانَ التَّفْرِيقُ فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْوَاوُ عِنْدَهُمَا لِلتَّرْتِيبِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي أَيْضًا بَيَانُهُ

وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ

أَنَّ الْوَاوُ لِلتَّرْتِيبِ حَيْثُ يَسْتَحِيلُ الْجَمْعُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا}

(71/1)

(وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ كَثِيرُونَ وَبَعْضُهُمْ نَقَلَ عَنْهُ الْقَوْلَ بِالتَّرْتِيبِ مُطْلَقًا كَالْقَوْلِ الثَّانِي

فَهَذَا خُلَاصَةٌ مَا نَقَلَ مِنْ أَقْوَاهُمْ فِي الْوَاوِ

وَحَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْمُظَفَّرِ بْنُ السَّمْعَانِيِّ عَنِ الْقَاضِي أَبِي الْحَسَنِ الْمَاوَرْدِيِّ مِنْ أَيْمَةِ

أَصْحَابِنَا أَنَّهُ قَالَ الْوَاوُ لَهَا ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ حَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ وَمُخْتَلَفٍ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ

فَالْحَقِيقَةُ أَنْ تَسْتَعْمَلَ فِي الْعُطْفِ لِلْجَمْعِ وَالِاشْتِرَاكِ كَقَوْلِكَ جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ وَالْمَجَازُ

أَنْ تَسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى أَوْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثَلَاثَ

وَرَبَاعٍ}

وَالْمُخْتَلَفُ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ أَنْ تَسْتَعْمَلَ فِي التَّرْتِيبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ

وَأَيْدِيَكُمْ} فَذَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهَا تَكُونُ إِذَا اسْتَعْمِلَتْ فِي التَّرْتِيبِ

مَجَازًا وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ إِلَى أَنَّهَا تَكُونُ حَقِيقَةً فِيهِ فَإِذَا اسْتَعْمِلَتْ فِي مَوْضِعٍ

يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ حَمَلَتْ عَلَى التَّرْتِيبِ دُونَ الْجَمْعِ لِرِيَادَةِ الْفَائِدَةِ

قَالَ الْفَرَاءُ تَحْمِلُ عَلَى الْجَمْعِ إِذَا احْتَمَلَتْ أَمْرَيْنِ وَعَلَى التَّرْتِيبِ إِذَا لَمْ تَحْتَمِلْ غَيْرَهُ يَعْنِي
حَيْثُ يَسْتَحِيلُ الْجَمْعُ

(72/1)

10 - فصل في الأدلة الدالة على القول الأول

بأن الواو لمطلق الجمع

وَهُوَ الْمَشْهُور الَّذِي رَجَحَهُ الْمُحَقِّقُونَ وَهِيَ وَجُوه
أُولَاهَا

النَّفْلُ عَنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَقَوْلُهُمْ حُجَّةٌ وَقَدْ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ أَجْمَعَ
الْبَصْرِيُّونَ وَالْكُوفِيُّونَ عَلَى أَنَّهَا لِلْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ وَكَأَنَّهُ مَا اعْتَدَ بِخِلَافِ الْفَرَاءِ وَفِي ذَلِكَ
نَظَرٌ

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ السِّيرَافِيُّ أَجْمَعَ النُّحَوِيُّونَ وَاللُّغَوِيُّونَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ إِلَّا قَلِيلًا
مِنْهُمْ وَجُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّ الْوَائِلَ لِلْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ

(73/1)

وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ أَشَدُّ مِنْ عِبَارَةِ الْفَارِسِيِّ وَهَذَا الْوُجْهَ هُوَ الَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ أَبُو عَمْرٍو بْنُ
الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُ وَهُوَ يَتَخَرَّجُ إِمَّا عَلَى عَدَمِ الْإِعْتِبَارِ بِالْمُخَالَفِ إِذَا شَدَّ عَنْ الْجَمَاعَةِ بِأَنْ
يَكُونَ وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ وَنَحْوَ ذَلِكَ وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ اعْتَبِرَ خِلَافُهُ فَالْأَظْهَرُ أَنَّ قَوْلَ
الْجُمْهُورِ يَكُونُ حُجَّةً لِأَنَّهُ يَبْعَدُ عَادَةً أَنْ يَكُونَ الرَّاجِحُ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَقْلُ النَّادِرُ
وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ سَبْيَوِيَّهَ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْوَائِلَ لِلْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ فِي سَبْعَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا مِنْ كِتَابِهِ
وَتَأْنِيهَا

الاستقراء التام من كلام العرب في مجيئها لما لا يحتمل الترتيب أو يقتضي خلافه فمن
ذلك قوله تعالى {وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة} وفي الآية الأخرى {وقولوا حطة

وادخلوا الباب سجداً { والقصة واحدة فلو كانت الواو تفتضي الترتيب لوقع التناقض
بين مدلولي الآيتين
وقوله تعالى { وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا } وليس مرادهم حياة بعد
الموت لأنهم لم يكونوا يعترفون به فلم يبق مرادهم إلا

(74/1)

الحياة التي قبل الموت ولو كانت الواو مرتبة لتناقض كلامهم هذا مع وروده في القرآن
العظيم
وقوله تعالى { يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ واسجدي واركعي مع الراكعين } وما يقال على هذه من
أنه يحتمل أن يكون في شرعهم السجود قبل الركوع جوابه أن الأصل استواء الشرائع في
كيفية أداء الصلاة فمجرد هذا الاحتمال لا يفتح في الأصل حتى يثبت بدليل أنه كان
في شرعهم كذلك
وكذلك ما قاله السهيلي أن المراد بكل من السجود والركوع البعيد عن الصلاة نفسها
من إطلاق الجزء على الكل فكأنه قيل لها صلي منفردة في بيتك وهو المراد بقوله
{ واسجدي } وصلي مع الناس جماعة وهو المراد بقوله { واركعي مع الراكعين } فهذا
التأويل فيه صرف للعطف عن حقيقة إلى مجازه وتقييد له فلا يصار إليه أيضا إلا بدليل
ولم يقدّم دليل على إرادة ما ذكره
ومن ذلك قول حسان بن ثابت رضي الله عنه
(بهايل منهم جعفر وابن أمه ... عليّ ومنهم أحمد المتخير)

(75/1)

ولو كانت الواو للترتيب لقدم النبي صلى الله عليه وسلم على ابني عمه عليّ وجعفر
رضي الله عنهما
وقال الآخر
(فملتنا أنا مسلمون ... على دين صديقنا والنبي)
ولو كانت الواو للترتيب لقدم النبي صلى الله عليه وسلم أيضا
وقال امرؤ القيس

(فَقُلْتُ لَهُ لِمَا تَمْطِي بِجَوْزِهِ ... وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءً بِكُلِّكُلٍ)
وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّرْتِيبِ لَقَدِمَ الْكُلِّكُلُ وَهُوَ الصَّدْرُ ثُمَّ الْجَوْزُ وَهُوَ الْوَسْطُ ثُمَّ الْأَعْجَازُ وَهِيَ
الْمَآخِرُ
وَقَالَ أَبُو النَّجْمِ
(تَعْلَهُ مِنْ جَانِبٍ وَتَنْهَلُهُ)
وَالْعَلَلُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ النَّهْلِ بِدَلِيلِ قَوْلِ الْجُعْدِيِّ

(76/1)

(وَشَرِبْنَا عَلَلًا بَعْدَ نَهْلٍ)
وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ لَبِيدٍ
(أَعْلَى السِّبَاءِ بِكُلِّ أَدَكْنٍ عَاتَقَ ... أَوْ جَوْنَةٍ قَدَحَتْ وَفَضَّ خَتَامَهَا)
وَالْجَوْنَةُ الْخَابِيَةُ الْمُطْلَبَةُ بِالْقَارِ وَقَدَحَتْ غُرْفَتَ بِالْمَغْرَفَةِ وَهِيَ الْمَقْدَحَةُ وَيُقَالُ مَزَجْتَ وَقِيلَ
بَزَلْتَ وَفَضَّ خَتَامَهَا أَيَّ كَسَرَ طِينَهَا قَالُوا وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا لَا تَقْدَحُ إِلَّا بَعْدَ فَضِّ خَتَامِهَا

(77/1)

قُلْتُ وَفِي هَذَا الْبَيْتِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ حَالِيَةً وَقَدْ مَقْدَرَةٌ بَعْدَهَا وَيَكُونُ
مَعْنَاهُ قَدَحَتْ وَقَدْ فَضَّ خَتَامَهَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {جَاوَوْهَا وَفَتَحَتْ أَبْوَابَهَا} وَسَيَأْتِي
ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
وَقَدْ يَعْزُضُ عَلَى جَمِيعِ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِأَنَّ التَّرْتِيبَ تَرَكَ فِيهَا لَصُرُورَةَ الْوُزْنِ
وَالْقَافِيَةِ فَتَكُونُ الْوَاوُ اسْتَعْمَلَتْ فِي غَيْرِ التَّرْتِيبِ مَجَازًا لِذَلِكَ لَكِنْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْأَصْلَ
عَدَمُ الْمَجَازِ إِلَّا أَنْ يَقُومَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ فَإِنْ قِيلَ دَلِيلُهُ الْأَدِلَّةُ الَّتِي يَخْتَجُّ بِهَا عَلَى أَنَّ الْوَاوُ
لِلتَّرْتِيبِ فَسَيَأْتِي تِلْكَ الْأَدِلَّةُ مَعَ الْجَوَابِ عَنْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
وَبِهَذَا أَيْضًا اعْتَرَضَ عَلَى الْآيَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُمَا أَوَّلًا وَجَوَابُهُ مَا ذَكَرْنَا وَتُمْكِنُ تَحْرِيرُ
الدَّلِيلِ عَلَى وَجْهِ يَنْدَفِعُ عَنْهُ الْإِعْتِرَاضُ بِأَنْ يُقَالَ لَوْ كَانَتْ الْوَاوُ لِلتَّرْتِيبِ لِلزَّمِّ مِنْ هَذِهِ
الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ وَالْأَبْيَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِمَّا التَّنَاقُضُ وَإِمَّا الْخُرُوجُ عَنْ مَوْضُوعِهَا بِالْمَجَازِ أَوْ
يَلْزَمُ الْإِشْتِرَاكُ وَكُلٌّ مِنْ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ
وَقِيلَ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (مَمُوتٌ وَنَحْيَا) إِنْ الْمُرَادُ بِهَا يَمُوتُ مِنْ مَضَى وَيَحْيَى مِنْ يُؤَلَّدُ وَهُوَ

تَأْوِيلُ أَيْضًا عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الدَّهْرِ
وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُمْ مَا أَرَادُوا إِلَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِ كُلِّ شَخْصٍ فِيهِمْ وَقَصَدُوا بِذَلِكَ إِنْكَارَ
الْبُعْثِ وَقَدَّمُوا ذِكْرَ الْمَوْتِ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا يَفْتَضِي تَرْتِيبًا
فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ قَالَ سَيَبُوهُ عَنْهُمْ إِنَّهُمْ يَقْدُمُونَ مَا هُمْ بِهِ أَهَمُّ وَبَيَّانُهُ أَعْنَى

(78/1)

فَلَمْ يَدُلَّ هُنَا إِلَى خِلَافِ ذَلِكَ
قُلْنَا هَذَا وَإِنْ كَانَ سَجِيَّتُهُمْ فَذَلِكَ فِي الْغَالِبِ وَلَيْسَ بِضَرْبَةٍ لَزَبَ عَلَيْهِمْ وَأَيْضًا فَقَدْ
يَكُونُ مَا قَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ أَهَمُّ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهَمُّ مُطْلَقًا
وَمِمَّا جَاءَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى {كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ
وَعَادَ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ وَثَمُودَ وَقَوْمَ لُوطَ وَأَصْحَابَ الْأَيْكَةِ} وَفِي الْآيَةِ الْآخَرَى
{كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرِّسِّ وَثَمُودَ وَعَادَ وَفِرْعَوْنَ وَإِخْوَانَ لُوطَ وَأَصْحَابَ
الْأَيْكَةِ وَقَوْمَ تَبَعٍ} فَقَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ آيَةَ مَا آخَرَهُ فِي الْآخَرَى وَلَمْ يَلْتَزِمِ التَّرْتِيبَ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ
لَا تَفْتَضِيهِ وَدَلَّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ تَقْدِيمَ الْأَهَمِّ هُوَ فِي الْغَالِبِ وَالْأَكْثَرِ وَلَيْسَ بِإِلْزَامٍ
الْوَجْهِ الثَّلَاثِ

أَنَّ الْوَاوَ اسْتَعْمَلَتْ فِي مَوَاضِعَ لَا يَسُوغُ فِيهَا التَّرْتِيبَ نَحْوُ تَقَاتُلِ زَيْدٍ وَعَمَرُوْا وَخَتَمُوا
بَكَرٍ وَخَالِدٍ وَجَمَعَتْ زَيْدًا وَعَمْرًا وَالْمَالَ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا وَسَيَانَ قِيَامَكَ وَقَعُودَكَ
وَلَا يَتَصَوَّرُ التَّرْتِيبُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَفَاعِلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ جَمِيعًا وَكَذَلِكَ
بَقِيَّةُ مَا ذَكَرَ وَلَا يَصِحُّ الْإِثْبَانُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا بِالْفَاءِ وَلَا ثُمَّ فَلَا تَقُولُ تَقَاتُلَ زَيْدٍ فَعَمَرُوْا وَلَا
الْمَالَ بَيْنَ هَذَا ثُمَّ هَذَا وَلَا سَيَانَ قِيَامَكَ فَقَعُودَكَ
فَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ تَفْتَضِي التَّرْتِيبَ لَكَانَتْ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ أَوْ لَجَازَ دُخُولُ الْفَاءِ وَثُمَّ فِيهَا

(79/1)

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا اسْتَعْمَلَتْ فِي مَوَاضِعَ لَا يَصِحُّ فِيهَا التَّرْتِيبُ وَلَا تَكُونُ فِيهَا إِلَّا لِلْجَمْعِ
الْمُطْلَقِ امْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهَا فِي التَّرْتِيبِ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى الْإِشْتِرَاكِ وَهُوَ عَلَى خِلَافِ
الْأَصْلِ

وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الَّذِي عَوَّلَ جُمْهُورُ أئِمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَيْهِ وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأُمُورٍ

أحدها ما تقدم أن الترتيب لما امتنع في هذه الصور لم يمتنع جعلها في الجمع المطلق على وجه المجاز بدليل تعذر الترتيب وللأدلة الدالة على أنها للترتيب وثانيها أنه لا يلزم من التجوز بالواو في هذه الأمثلة في غير الترتيب أن يتجاوز فيها بالفاء وثم إذ لو قيل بذلك لكان قياسا في اللغة ولو سلمنا جريان القياس فيها فهنا لا يلزم ذلك لقيام الفرق وهو أن الفاء وثم يقتضيان الترتيب بطريق التعقيب والتراخي والواو ليس كذلك بل هي لمطلق الترتيب على أنه قد دخلت الفاء في بيت كما تقدم من قول امرئ القيس (بين الدخول فحومل) وغيره ودخلت أو في سياتن في قول الشاعر (وكان سياتن أن لا يسرحوا نعماً ... أو يسرحوه بها واغبرت السوح)

(80/1)

فلم يتعين الواو في ذلك وثالثها أن هذا الدليل يقلب بصورته فيقال استعملت الواو في مواضع كثيرة للترتيب كقوله تعالى {اركعوا واسجدوا} {وحمله وفصاله ثلاثون شهرا} والفصال بعد الحمل (وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي) واستواؤها كان بعد غيض الماء وكذلك قوله {إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها} إلى غير ذلك مما يطول تعداده

وإذا كانت في هذه المواضع للترتيب فتكون في تلك الصور التي لا يمكن الترتيب فيها مجازاً وإلا لزم الاشتراك واختمال المجاز أحق منه والجواب عن الأول ما تقدم أن الأصل في الاطلاق الحقيقة وما تدعونه من الأدلة الْمُفْتَضِيَةِ لكون الواو للترتيب وأنها الحاملة على جعلها مجازاً في هذه الصور فسيأتي الجواب عن ذلك إن شاء الله تعالى وعن الثاني أن الاستدلال بعدم جواز الفاء وثم في هذه الصور ليس ذلك بطريق القياس في اللغة بل هو استدلال بعدم جواز استعمال اللفظ في معنى عدم جواز استعمال ما هو مثله فيه وليس ذلك من القياس في شيء بل هو كاطراد أسماء الفاعلين والمفعولين ونحو ذلك والصحيح قيام كل من

(81/1)

المترادفين مقام الآخر إذا كانا من لغة واحدة فحيث لا يصح ذلك يكون دليلا على
عدم الترادف

وما ذكره من الفرق فغير مانع من الاستدلال لأن امتناع دخول الفاء وثم في هذه
المواضع لكونهما دالتين على الترتيب المنافي للمعية لا بخصوصية التعقيب والتراخي
والأوا بتقدير أن يكون للترتيب يشتركهما في ذلك فيكونان مترادفين من هذه الحيثية
فإذا امتنع دخولهما مع صحة دخول الواو لزوم من ذلك ألا يكون الواو مثلهما
وأما دخول الفاء فيما بعد بين فقد تقدم الجواب عنه وأن المزاد نواحي الدخول وكذلك
ما كان مثله

وأما دخول أو بعد سيات فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه وقد أول ذلك على أن
السراح وعدمه لما كانا متعاقدين ولا يكون إلا أحدهما جيء فيه بأو والمراد بها التقسيم
لتشمل القسمين جميعا ولا تعلق لهذا بكون الواو للترتيب
وعن الثالث أن الترتيب في هذه المواضع مع اللفظ لأن اللفظ استعمل فيه ولا يلزم
من وقوع المعنى مع اللفظ استعماله فيه والدليل على أن اللفظ غير مستعمل فيه ما
تقدم من الآيات التي جاءت الواو فيها ولا تقتضي الترتيب فكان الترتيب هنا واقعا مع
الواو وعلم ذلك من دليل خارجي لأن الواو مستعملة فيه وحينئذ فلا يلزم كونها حقيقة
فيه حتى تكون مجازا في تلك المواطن بل العكس أولى كما بيناه

(82/1)

الوجه الرابع

أن القائل جاء زيد وعمرو يحسن أن يقال له جاء معا أو تقدم زيد أو تقدم عمرو ولو
كانت الواو تقتضي الترتيب لما حسن هذا الاستفسار
واعترض عليه بأن حسن الاستفسار لا ختمال اللفظ له على جهة المجاز وجوابه أن
الاستفسار لا يحسن إلا عند دلالة اللفظ على شيئين واختمال إرادة أحدهما مع
تساويهما كما هنا في الواو فإنها لما اقتضت مطلق الجمع كان اللفظ محتملا لحيثهما معا
ومرتبا إما على حسب اللفظ أو على عكسه
فأما إذا كان اللفظ حقيقة واحدة فإنه لا يحسن الاستفسار من أجل احتمال المجاز إذ

أَنْوَاعِ الْمَجَازِ مُتَعَدِّدَةٌ وَلَيْسَ ثَمَّ مَا يَدُلُّ عَلَى صَرْفِ اللَّفْظِ عَنْ حَقِيقَتِهِ فَلَا وَجْهَ
لِلْإِسْتِفْسَارِ

نَعَمْ لَوْ قَامَتِ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَقِيقَةَ غَيْرُ مُرَادَةٍ وَكَانَ هُنَاكَ مَجَازَاتٌ مُحْتَمَلَةٌ حَسَنَ
الْإِسْتِفْسَارِ وَلَيْسَ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ
الْوَجْهَ الْخَامِسَ

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ
فُلَانٌ قُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ) فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ لَا لِلتَّرْتِيبِ

(83/1)

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ قَتِيلَةَ بِنْتِ صَبِيْفِي عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَنَدٍ
صَحِيحٍ وَفِيهِ قِصْرٌ

وَالْأَوَّلُ رَوَاهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالْحَدِيثُ مَجْمُوعُ الطَّرَفَيْنِ
يَنْتَهِي إِلَى دَرَجَةِ الصَّحَّةِ الْقَوِيَّةِ وَهُوَ وَإِنْ كَانَ خَبَرٌ وَاحِدٌ لَا يُغِيدُ إِلَّا الظَّنَّ فَيَلْتَقِي فِي
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِأَمَّا ظَنِّيَّةٌ

وَقَدْ احْتَجَّ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ بِأَدْلَةٍ أُخْرَى لَا تَخْلُو عَنْ اعْتِرَاضٍ مُؤَثِّرٍ فَنَذَكِّرُهَا وَمَا يَرِدُ
عَلَيْهَا

أَحَدَهَا لَوْ كَانَتْ الْوَاوُ لِلتَّرْتِيبِ لَكَانَ قَوْلُ الْقَائِلِ رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا بَعْدَهُ تَكَرَّرًا لِأَنَّ
بَعْدِيَّةَ رُؤْيَا عَمْرٍو عَلِمَتْ مِنَ الْوَاوِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ وَلَا يَعْدُ

(84/1)

النَّاسُ ذَلِكَ تَكَرَّرًا فَلَا يَكُونُ الْوَاوُ لِلتَّرْتِيبِ وَثَانِيهَا أَنَّهُ يُلْزَمُ أَيْضًا مِنْ جَعْلِهَا لِلتَّرْتِيبِ أَنَّ
يَكُونُ قَوْلُ الْقَائِلِ رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا قَبْلَهُ مُتَنَاقِضًا لِأَنَّ الْوَاوَ تَقْتَضِي نَقِيضَ مَا تَقْتَضِيهِ
قَبْلَ وَلَا يَعْدُ هَذَا الْكَلَامُ مُتَنَاقِضًا

وَتَالِئِهَا أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ اشْتَرِ خَبْرًا وَلَحْمًا وَائْتِ بَزِيدَ وَعَمْرٍو وَنَحْوَ ذَلِكَ فَلَا تَفْوَاقُ
عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ مُرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ فِي الشِّرَاءِ وَالْإِتْيَانِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْوَاوُ
لَوْ كَانَتْ لِلتَّرْتِيبِ

وَرَابِعُهَا وَقَدْ عُولَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحَاةِ أَنْ وَآوَ الْعُطْفِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُخْتَلَفَةِ كَوَاوِ
الْجَمْعِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتَّفِقَةِ فَلَأَصْلُ فِي الْجَمْعِ أَنْ يُؤْتَى بِالْأَسْمَاءِ مَنْسُوقَةٍ نَحْوَ زَيْدٍ وَزَيْدٍ
لَكِنَّهُ قِيلَ الزَّيْدُونَ تَخْفِيفًا وَاختصارًا وَوَآوَ الْجَمْعِ لَا يُفِيدُ تَرْتِيبًا اتِّفَاقًا فَكَذَلِكَ وَآوَ الْعُطْفِ
لَا يُفِيدُهُ أَيْضًا

وَخَامِسُهَا أَنَّ الْجَمْعَ الْمُطْلَقَ مَعْنَى مَعْقُولٍ تَمَسُّ الْحَاجَةُ إِلَى التَّعْبِيرِ عَنْهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّ
الْوَاضِعَ وَضَعَ لَهُ لَفْظًا وَلَيْسَ ذَلِكَ غَيْرَ الْوَآوِ بِالْإِجْمَاعِ فَتَكُونُ هِيَ الْمَوْضُوعَةُ لِذَلِكَ
وَسَادِسُهَا أَنَّ الْوَآوَ أَفَادَتِ التَّرْتِيبَ لَدَخَلَتْ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ وَلَا يَصِحُّ دُخُولُهَا فِيهِ فَلَا
يُقَالُ إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَأَكْرَمَهُ كَمَا يُقَالُ إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَأَكْرَمَهُ فَلَمَّا لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ لَمْ تَكُنْ
لِلتَّرْتِيبِ

وَاعْتَرَضَ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ التَّكَرُّارَ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ فَالْمُلَازِمَةُ مُمْنُوعَةٌ فَإِنَّهُ لَمْ يَخْلُ عَنْ
فَائِدَةٍ وَهِيَ رَفْعُ اخْتِمَالِ تَوْهَمِ الْمَجَازِ كَمَا فِي الْأَلْفَاظِ الْمُؤَكَّدَةِ فَإِنَّ الْقَائِلَ جَاءَ الْقَوْمَ
يُفِيدُ مَجِيءَ كُلِّهِمْ لَمَّا تَقْتَضِيهِ الْأَلْفُ

(85/1)

وَاللَّامُ مِنَ الْإِسْتِعْرَاقِ فَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِمْ وَأَجْمَعُونَ تَأْكِيدَ لِرَفْعِ تَوْهَمِ الْمَجَازِ وَأَنَّهُ أَرَادَ
بِالْقَوْمِ بَعْضَهُمْ فَكَذَلِكَ هُنَا جَاءَ بِقَوْلِهِ بَعْدَهُ تَأْكِيدًا لِرَفْعِ تَوْهَمِ أَنَّهُ أَرَادَ الْمَعْيَةَ تَجَوُّزًا فَلَمْ
تَخْلُ عَنْ فَائِدَةٍ وَإِنْ أَرَادَ التَّكَرُّارَ مَعَ الْفَائِدَةِ فَلَا نَسْلَمُ بِطَلَانِ اللَّازِمِ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ
وَعَلَى الْوُجْهِ الثَّانِي يَمْنَعُ لُزُومُ التَّنَاقُضِ وَإِنَّمَا يَلْزِمُ لَوْ لَمْ تَكُنْ كَلِمَةً قَبْلَهُ قَرِينَةً لِرَادَةِ جِهَةِ
التَّجَوُّزِ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ كَمَا فِي قَوْلِ الْقَائِلِ رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي

وَعَلَى الثَّلَاثِ بَأَنَّ أَمْثَالَ هَذِهِ الْقَضَايَا الْعُرْفِيَّةِ مُتَعَارِضَةٌ وَإِنَّمَا لَمْ يَحْمِلْ مَا تَقْدُمُ عَلَى
التَّرْتِيبِ لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ مُرَادَ السَّيِّدِ الْجَمْعَ بَيْنَ شَرَاهُمَا عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ
وَكَذَلِكَ بَيْنَ مَجِيءِ مَنْ طَلَبَهُمَا وَقَدْ تَقْدُمُ قَرِينَةُ تَقْتَضِيِ التَّرْتِيبِ كَمَا إِذَا قَالَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ
اسْقِنِي مَاءً وَاشْتَرِ كَذَا أَوْ اسْقِنِي وَاطْلُبْ فَلَنَا فَإِنَّ الْقَرِينَةَ هُنَا تَقْتَضِيِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ
الشَّيْئَيْنِ وَتَقْدِيمِ سَقِيهِ لَا لِمَدْلُولِ الْوَآوِ وَأَنَّهَا اقْتَضَتْ ذَلِكَ بَلْ لِقَرِينَةِ الْعُطْشِ الْحَوَجِ إِلَى
تَقْدِيمِ السَّقْيِ

فَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ بَشْيَءَ مِنْ هَذِهِ الْقَضَايَا الْعُرْفِيَّةِ عَلَى أَحَدِ هَذَيْنِ الطَّرَفَيْنِ
وَعَلَى الْوُجْهِ الرَّابِعِ بَأَنَّ تَشْبِيهِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ لَا يَقْتَضِيِ اشْتِرَاكَهُمَا فِي كُلِّ الْأُمُورِ بَلْ
يَكْفِيِ اشْتِرَاكَهُمَا فِي أَحَدِهَا وَكَذَلِكَ هُنَا فَإِنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِ الْوَآوِ الْعَاطِفَةِ جَارِيَةً مَجْرَى

وَإِذَا جُمِعَ مَعَ كَوْنِهَا مُخْتَصَّةً بِالترتيبِ كَمَا فِي الْفَاءِ وَتَمَّ كَيْفَ وَإِنْ الْوَإِ الْعَاطِفَةُ تَقْتَضِي
التَّشْرِيكَ فِي الْإِعْرَابِ إِمَّا بِنَفْسِهَا أَوْ بِتَسْلِيْطِ الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهَا أَوْ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ بَعْدَهَا
عَلَى الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ

(86/1)

وَوَاوُ الْجَمْعِ لَا تَقْتَضِي شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ قَدْ لَمْ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِالسَّوَاءِ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ
وَعَلَى الْخَامِسِ بِأَنَّهُ مُقَابِلٌ بِمِثْلِهِ وَهُوَ أَنَّ التَّرْتِيبَ الْمُطْلَقَ أَيْضًا مَعْنَى مَعْقُولٍ تَمَسُّ الْحَاجَةَ
إِلَى التَّعْيِيرِ عَنْهُ وَلَيْسَ إِلَّا بِالْوَاوِ فَتَكُونُ مَوْضُوعَةً لَهُ
وَعَلَى السَّادِسِ أَنَّ الْفَاءَ الدَّاخِلَةَ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ لَيْسَتْ الْعَاطِفَةُ حَتَّى يُلْزَمَ قِيَامُ الْوَإِ
مَقَامَهَا إِذَا كَانَتْ لِلتَّرْتِيبِ بَلْ هِيَ رَابِطَةٌ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ وَلَوْ سَلِمَ بِطَرِيقِ التَّنَازُلِ أَنَّهَا
الْعَاطِفَةُ فَيَنْتَقِضُ مَا ذَكَرُوهُ بِثَمِّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ فَلَا يَدُلُّ عَدَمُ دُخُولِ
الْوَاوِ فِيهِ عَلَى شَيْءٍ

(87/1)

11 - فَصْلٌ فِيْمَا احْتَجَّ بِهِ لِلْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْوَإِ لِلتَّرْتِيبِ

وَذَلِكَ وَجْهُ

أَحَدُهَا

مَا تَقْدُمُ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي وَقَعَ التَّرْتِيبُ عَلَى مُقْتَضَى مَا فِيهَا مِنْ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى {ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ
وَجَوَابُهُ مَا تَقْدُمُ أَنَّ التَّرْتِيبَ لَيْسَ مُسْتَفَادًا مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ بَلْ بِدَلِيلٍ مِنْ خَارِجٍ مِثْلَ فِعْلِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرُّكُوعَ قَبْلَ السُّجُودِ وَقَوْلِهِ (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي) فَالتَّرْتِيبُ
وَقَعَ مَعَ اللَّفْظِ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِيهِ
وَتَأْنِيهَا

قَوْلُهُ تَعَالَى {إِنَّ الصَّفَا وَالْمُرَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ} الْآيَةُ وَتَبَيَّنَ فِي حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
الَّذِي سَأَلَهُ فِي صِفَةِ الْحَجِّ بِقَوْلِهِ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لما خرج إلى السَّعْيِ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ وَقَالَ (نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ) هَكَذَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ
بِصِفَةِ الْخَبَرِ وَهُوَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَالِدَّارِقُطِيِّ فِي رِوَايَةِ بَصِيعَةَ الْأَمْرِ (ابْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ)
وَسَنَدَ ذَلِكَ جَيِّدٌ صَحِيحٌ يَحْتَجُّ بِهِ وَجَوَابُهُ أَنَّ الْوَاوَ لَوْ افْتَضَتْ التَّرْتِيبَ لَمَا احْتِجَّ إِلَى
ذَلِكَ وَلَكَانَ التَّغْلِيلُ وَقَعَ بِمَدْلُولِ الْوَاوِ لَا بِتَدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْصِّفَا
وَأَمَّا مَا يُوجَدُ فِي كِتَابِ أَيْمَةِ الْأُصُولِ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْ نَبْدَأُ فَقَالَ ابْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ فَإِنَّهُ لَا يُوجَدُ هَكَذَا فِي شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ
الْحَدِيثِ وَالْجَوَابُ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ ظَاهِرٌ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْوَاوُ لِلتَّرْتِيبِ لَفُهِمَ
الصَّحَابَةَ مَدْلُوهَا وَمَا احتاجوا إِلَى سُؤَالِ

وَنَائِلُهَا
مَا جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّ خَطِيبًا قَامَ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ (مَنْ
يُطِيعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعَصِهِمَا فَقَدْ غَوَى) وَالِدَّلَالَةُ مِنْ هَذَا ظَاهِرَةٌ فَإِنَّهَا لَوْ
كَانَتْ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ فَرْقٌ
وَأَجَابَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَيْمَةِ الْأُصُولِ وَغَيْرِهِمْ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ
لِإِتْيَانِهِ بِالْضَمِيرِ الْمُفْتَضِيِّ لِلتَّسْوِيَةِ فَأَمَرَهُ بِالْعَطْفِ وَإِفْرَادِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى تَعْظِيمًا لَهُ بِتَقْدِيمِ
اسْمِهِ بِدَلِيلِ أَنَّ مَعْصِيَةَ اللَّهِ مَعْصِيَةَ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ فَلَا
تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا بَلْ كُلُّ مِنْهُمَا مُسْتَلْزَمٌ لِلْأُخْرَى
وَهَذَا الْجَوَابُ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ شَيْئَانِ
أَحَدُهُمَا قَوْلُهُمْ إِنْ مَعْصِيَتُهُمَا لَا تَرْتِيبَ فِيهَا فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ التَّرْتِيبَ الزَّمَانِي فَمُسْلَمٌ وَلَا
يُلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ التَّرْتِيبِ مُطْلَقًا فَإِنَّ التَّرْتِيبَ تَارَةً يَكُونُ بِالزَّمَانِ وَتَارَةً يَكُونُ بِالرَّبَّةِ
وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ عَدَمُ التَّرْتِيبِ مُطْلَقًا فَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ فِيهَا التَّرْتِيبَ بِالرَّبَّةِ إِذْ
لَا شَكَّ أَنَّ مَعْصِيَةَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْتَبَةٌ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَسْتَلْزَمُ الْأُخْرَى

الثَّانِي مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (عَلِمْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُطْبَةَ الْحَاجَةِ) فَذَكَرَهَا وَفِيهَا (مَنْ يَطْعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رُشِدَ وَمَنْ يَعْصِمُهُمَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ وَلَا يَضُرُّ اللَّهَ شَيْئًا) وَكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا (وَمَنْ يَعْصِمُهُمَا فَقَدْ غَوَى) مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقِيلَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَجُوهٌ أَحَدُهَا أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ يُعْطَى مَقَامَ الرُّبُوبِيَّةِ حَقَّهُ وَلَا يَتَوَهَّمُ فِيهِ تَسْوِيتُهُ لَهُ بِمَا عَدَاهُ أَصْلًا بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ فَإِنَّهُ مَطْنَةُ التَّسْوِيتَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَالْجَمْعُ فِي الضَّمَائِرِ بَيْنَ مَا يَعُودُ إِلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَغَيْرِهِ فَلِهَذَا جَاءَ بِالْإِيتِيَانِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثَيْنِ الْمَشَارِ إِلَيْهِمَا وَفِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا (مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا) وَغَيْرَ ذَلِكَ

(91/1)

وَأَمْرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ الْخُطِيبَ بِالْأَفْرَادِ لِئَلَّا يُوْهِمَ كَلَامُهُ التَّسْوِيتَةَ وَهُوَ مِثْلُ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَتَّ قُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَتَّ) وَهَذَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمُتَقَدِّمَ فِيهِ تَعْلِيمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّتَهُ تِلْكَ الْخُطْبَةَ لِيَقُولُوهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ وَفِيهِ (وَمَنْ يَعْصِمُهُمَا) فَيَبْدُلُ عَلَى عَدَمِ الْخُصُوصِيَّةِ بِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يُؤْخَذُ مِنْ مَجْمُوعِ الْحَدِيثَيْنِ أَنْ يَقُولُوا فِي خُطْبَةِ الْحَاجَةِ (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ) كَمَا عَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ الْخُطِيبَ وَيَكُونُ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِيهِ تَعْلِيمُ أَصْلِ خُطْبَةِ الْحَاجَةِ لَا بِجَمِيعِ أَلْفَاظِهَا وَفِيهِ نَظَرٌ وَثَانِيهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ أَنْكَرَ عَلَى ذَلِكَ الْخُطِيبِ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَتَوَهَّمُ مِنْهُ التَّسْوِيتَةَ بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ عِنْدَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ فَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يَلْبِسُ عَلَيْهِ أَتَى بِضَمِيرٍ الْجَمْعِ وَهَذَا لَعَلَّهُ أَقْرَبُ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ وَثَالِثُهَا أَنَّ ذَلِكَ الْمَنْعَ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ التَّحْتِمِ بِدَلِيلِ الْأَحَادِيثِ الْآخِرِ بَلْ عَلَى وَجْهِ النَّدْبِ وَالْإِرْشَادِ إِلَى الْأَوَّلِيَّةِ فِي إِفْرَادِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِالذِّكْرِ مِنَ التَّعْظِيمِ اللَّائِقِ بِجَلَالِهِ وَهَذَا يَرْجِعُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى مَا قَالَهُ الْأُئِمَّةُ الْأُصُولُ أَوَّلًا لَكِنْ بَزِيَادَةٍ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ حَتْمًا

وَحِينَئِذٍ فَلَا تَكُونُ الْوَاوِ مُقْتَضِيَةً لِلتَّرْتِيبِ
وَرَابِعُهَا أَنَّ ذَلِكَ الْإِنْكَارَ كَانَ مُخْتَصًّا بِذَلِكَ الْخَطِيبِ وَكَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهَمَ
عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا فِي الضَّمِيرِ إِلَّا لَتَسْوِيتِهِ بَيْنَهُمَا فِي الْمَقَامِ فَقَالَ لَهُ (بَنَسِ الْخَطِيبِ
أَنْتَ) فَيَكُونُ ذَلِكَ مُخْتَصًّا بِمَنْ حَالَهُ كَذَلِكَ
وَلَعَلَّ هَذَا الْجَوَابَ هُوَ الْأَفْوَى لِأَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ وَاقِعَةً عَيْنَ وَمَا ذَكَرْنَاهُ مُحْتَمَلٌ وَيُؤْثِرُ هَذَا
الِإِحْتِمَالَ فِيهَا أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْعُمُومِ فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ

(92/1)

فَإِذَا انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ الَّذِي عِلْمُ فِيهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّتُهُ
كَيْفِيَّةَ خُطْبَةِ الْحَاجَةِ وَفِيهَا {وَمَنْ يَعَصِمُهَا} بِضَمِيرِ التَّشْيِيقِ قَوِي ذَلِكَ الْإِحْتِمَالُ
وَهَذَا مِثْلُ مَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَا تَفْضُلُونِي عَلَى مُوسَى) مَعَ قَوْلِهِ (أَنَا
سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ) فَقِيلَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا وَجُوهٌ مِنْهَا أَنَّ الَّذِي مَنَعَهُ مِنَ التَّفْضِيلِ فَهَمُّ مِنْهُ
غَضًا مِنْ مَنَاصِبِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ التَّفْضِيلِ عَلَيْهِ فَمَنَعَهُ مِنْهُ فَيَكُونُ ذَلِكَ مُخْتَصًّا
بِمَنْ هُوَ مِثْلُ حَالِهِ وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ
وَرَابِعُهَا

مَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْكَرَ عَلَى سَحِيمِ عَبْدِ بَنِي الْحَسْحَاسِ قَوْلَهُ
(كَفَى الشَّيْبَ وَالْإِسْلَامَ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا)
وَقَالَ لَوْ قَدِمْتَ الْإِسْلَامَ عَلَى الشَّيْبِ

(93/1)

وَأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنْكَرُوا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَمْرَهُ
بِتَقْدِيمِ الْعِمْرَةِ عَلَى الْحُجِّ وَاحْتِجُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَأَتُّوا الْحُجَّ وَالْعِمْرَةَ لِلَّهِ} فَلَوْلَا أَنَّهُمْ
فَهَمُوا مِنَ الْآيَةِ التَّرْتِيبِ لَمَا أَنْكَرُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ وَفَهَمَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حُجَّةً فِي
مِثْلِ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ اللِّسَانِ وَهَذَا الْأَثَرُ ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَيْمَةِ الْأُصُولِ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي شَيْءٍ
مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ بَعْدَ كَثْرَةِ الْبَحْثِ عَنْهُ

وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَمْ أَجِدْ لِإِنْكَارِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى سَحِيمِ سَنَدًا وَلَكِنَّهُ مَشْهُورٌ فِي كَثِيرٍ
مِنَ الْكُتُبِ وَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ ذَلِكَ الْإِنْكَارَ عَلَى وَجْهِ الْأَدَبِ فِي تَقْدِيمِ الْأَهَمِّ فِي الذِّكْرِ

وَإِنْ كَانَتْ الْوَاوُ لَا تَقْتَضِي تَرْتِيبًا فَإِنَّ التَّرْتِيبَ لَهُ سَبَبٌ إِرَادَةٌ لَفْظِيَّةٌ كَالْفَاءِ وَتَمَّ وَطَبِيعَةُ
زِمَانِيَّةٌ فَالِنُطْقُ الْوَاقِعِ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ مُتَقَدِّمٌ بِالطَّبَعِ عَلَى النُّطْقِ الْوَاقِعِ فِي الزَّمَانِ الَّذِي
بَعْدَهُ وَهُوَ السِّرُّ فِيمَا حَكَى سَبِيؤُهُ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَبْدَأُونَ بِمَا هُوَ الْأَهَمُّ عِنْدَهُمْ وَكَانَتْ
الْعِنَايَةُ بِهِ أَشَدَّ فَكُلُّ مَا قَدَّمَ بِالزَّمَانِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَصَدَ الْإِهْتِمَامَ بِهِ أَكْثَرَ مِمَّا
بَعْدَهُ وَذَلِكَ يَقْتَضِي تَفْضِيلًا فَإِنْكَارَ عَمَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا الْمَعْنَى
وَأَمَّا إِنْكَارُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَجَابَ عَنْهُ فَخَرُّ

(94/1)

الَّذِينَ بَانَ فَهْمُهُمْ مَعَارِضَ لِفَهْمِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْكُثْرَةَ مَقْتَضِيَةٌ لِلتَّرْجِيحِ
وَأَجَابَ عَنْهُ الْأَمِيدِيُّ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُسْتَنَدًا لِإِنْكَارِهِمْ أَمْرَهُ بِتَقْدِيمِ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحُجِّ كَوْنِ الْآيَةِ
مَقْتَضِيَّةً لِلتَّرْتِيبِ حَتَّى تَتَأَخَّرَ الْعُمْرَةُ عَلَى الْحُجِّ بَلْ لِأَنَّهَا مَقْتَضِيَّةٌ لِلْجَمْعِ الْمُطْلَقِ وَأَمْرَهُ
بِالتَّرْتِيبِ مُخَالَفٌ لِمَقْتَضَى الْآيَةِ
وَأَجَابَ غَيْرُهُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِهْتِمَامِ بِذِكْرِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُمْ فَهَمُوا مِنَ الْآيَةِ الْإِهْتِمَامَ بِأَمْرِ الْحُجِّ
فَتَقْدِيمُ الْعُمْرَةِ عَلَيْهِ فِي الْفِعْلِ يُنَاقِضُ ذَلِكَ الْإِهْتِمَامَ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْوَاوُ مَقْتَضِيَّةً لِلتَّرْتِيبِ
وُخَامِسُهَا
أَنَّ التَّرْتِيبَ عَلَى سَبِيلِ التَّعْقِيبِ وَضَعُوا لَهُ الْفَاءَ وَعَلَى سَبِيلِ التَّرَاخِي وَضَعُوا لَهُ تَمَّ
وَمُطْلَقُ التَّرْتِيبِ وَهُوَ الْقَدَرُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ الْخَاصَتَيْنِ مَعْنَى مَعْقُولٍ أَيْضًا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ لَفْظٍ
يَدُلُّ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ لِأَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لِدَلِّكَ قَائِمٌ وَالْمَانِعُ

(95/1)

مُنْتَفٍ وَيُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ تَكُونَ الْوَاوُ هِيَ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ إِذْ لَا غَيْرَهَا مَوْضِعٌ لَهُ بِالِاتِّفَاقِ
وَجَوَابُهُ الْمُعَارَضَةُ بِمِثْلِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْجَمْعِ الْمُطْلَقِ وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَعَمُّ فَيَكُونُ أَكْثَرُ فَائِدَةً
فَكَانَ أَوَّلَى بِالْوَضْعِ
وَاعْتَرَضَ عَلَى هَذَا بِأَنَّا إِذَا جَعَلْنَا الْوَاوُ حَقِيقَةً فِي التَّرْتِيبِ كَانَ الْجَمْعُ الْمُطْلَقُ جُزْءًا مِنْ
الْمُسَمَّى وَلَا زِمَا لَهُ فَيَجُوزُ جَعْلُهُ مَجَازًا فِيهِ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُلَازِمَةِ بِخِلَافِ الْعَكْسِ فَإِنَّا إِذَا
قُلْنَا إِنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي الْجَمْعِ الْمُطْلَقِ لَا زِمَا لَهُ فَلَا يَتَجَوَّزُ بِهَا فِيهِ لِعَدَمِ الْمُلَازِمَةِ
وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ تَعَارَضَ اخْتِمَالَانِ أَحَدُهُمَا كَوْنُ اللَّفْظِ حَقِيقَةً فِي الْأَخْصِ مَجَازًا فِي الْأَعَمِّ

وَالْآخِرُ كَوْنُهُ حَقِيقَةً فِي الْأَعَمِّ مَجَازًا فِي الْأَخْصِ وَالْأَوَّلِ أَوَّلَى لِأَنَّ الْأَخْصَ يَسْتَلْزِمُ الْأَعَمَّ وَلَا يَنْعَكُسُ

وَجَوَابُهُ هَذَا يَمْتَنِعُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّجَوُّزُ بِهَا فِي التَّرْتِيبِ إِذَا كَانَتْ حَقِيقَةً فِي الْجَمْعِ الْمُطْلَقِ بَلْ هَذَا هُوَ الْأَقْوَى لِأَنَّ إِطْلَاقَ اللَّفْظِ الْأَعَمِّ وَإِرَادَةَ الْأَخْصِ كَثِيرٌ سَائِعٌ وَلَيْسَتْ وَجُوهُ الْعِلَاقَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلتَّجَوُّزِ مَنْحَصِرَةٌ فِي التَّلَازُمِ حَتَّى يَلْزِمَ مَا ذَكَرُوهُ بَلْ لَهَا وَجُوهٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُ ذَلِكَ
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(96/1)

12 - فصل في مسائل فقهية

تتخرج على أن الواو للجمع المطلق أو للترتيب

فَمِنْهَا إِذَا قَالَ لَعِبَرِ الْمَدْخُولِ بِهَا أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ فَمَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ إِلَّا طَلَقٌ وَاحِدَةٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَإِنَّهَا تَطْلُقُ لَهَا وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَهَبَ

(97/1)

إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَذَهَبَ آخَرُونَ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهَا تَطْلُقُ ثَلَاثًا فِي هَذِهِ الْوَاوِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَحَكَاهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ قَوْلًا قَدِيمًا لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَبَعْضُهُمْ ذَكَرَهُ وَجْهًا أَيْضًا لِلْأَصْحَابِ

وَهَؤُلَاءِ مَا خَذَهُمْ أَنَّ الْكَلَامَ كُلَّهُ فِي حَكْمِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ لَا أَنَّ الْوَاوِ تَقْتَضِي الْمَعْنَى بَلْ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَبَيْنَ الصُّورَةِ الْأُخْرَى بِالْعَطْفِ بِالْوَاوِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ أَوْ طَالِقٌ فَطَالِقٌ فَإِنَّ ابْنَ شَاسٍ حَكَى عَنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا طَلَقٌ وَاحِدَةٌ لِأَنَّهَا تَبَيَّنَ بِالْأَوَّلَى فَتَجِيءُ الثَّانِيَّةُ بَعْدَ الْبَيِّنُونَةِ لِمَا تَقْتَضِيهِ الْفَاءُ مِنَ التَّرْتِيبِ وَثُمَّ مِنَ الْمَهْلَةِ بِخِلَافِ الْوَاوِ

وَذَكَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ عَنْ مَذْهَبِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَاوِ وَبَيْنَ الْفَاءِ وَتَمَّ فِي
وُقُوعِ الثَّلَاثِ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا وَغَلَطَ ابْنُ شَاسٍ فِيْمَا

(98/1)

نَقَلَ فِيحَرَّرَ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِهِمْ
وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةً فَمَا خَذَهُمْ أَنَّهُ إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَإِنْ قَوْلُهُ
ثَلَاثًا تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ وَالْكَلَامُ بِهِ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ وَهُوَ مُعْتَبَرٌ بِآخِرِهِ فَتَقَعُ الثَّلَاثُ
وَأَمَّا إِذَا نَسَقَ بِالْوَاوِ فَقَدْ عُدَّ الْجُمْلَةُ فَكَانَتْ الْجُمْلَةُ الْأُولَى غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ بِشَيْءٍ فَتَقْتَضِي
وُقُوعَ الطَّلَاقِ بِهَا فَتَصَادِفُهَا الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ وَهِيَ بَائِنَةٌ فَلَا تُؤْثِرُ لِعَدَمِ تَأَثُّرِ الْمَحَلِّ بِهَا
وَالْوَاوِ لَا تَقْتَضِي الْجَمْعَ بِقَيْدِ الْمَعْيَةِ بَلِ الْمَوْجُودُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ ثَلَاثُ إِيقَاعَاتٍ
مُتَوَالِيَّاتٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِلْبَعْضِ تَعْلُقٌ بِالْبَعْضِ وَهِيَ مَرْتَبَةٌ بِالزَّمَانِ صَرُورَةٌ التَّلَفُّظِ بِهَا
فَتَبِينُ بِالْجُمْلَةِ الْأُولَى وَلَا يَلْحَقُهَا شَيْءٌ بَعْدَهَا وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلتَّرْتِيبِ
فَائِدَةٌ

ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو عَمَرَ بْنُ الْحَاجِبِ فِي مُحْتَصَرِهِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ عَنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ
فِي الْوَاوِ الْأَطْهَرُ أَهْمًا مِثْلُ (تَمْ) ثُمَّ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرُدْ بِذَلِكَ أَهْمًا مِثْلُ تَمْ فِي إِفَادَةِ التَّرْتِيبِ
بَلِ مُرَادُهُ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا أَنَّهُ لَا يَنْوِي

(99/1)

فِي التَّأْكِيدِ إِذَا ادَّعَاهُ فِي قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ كَمَا لَا يَقْبَلُ مِنْهُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ
ثُمَّ طَالِقٌ
وَقَدْ تَخَبَّطَ شَرَّاحُ كِتَابِ الْمُخْتَصَرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِكَلَامٍ مُخْتَلَفٍ لَا فَائِدَةَ فِي الْإِطَالَةِ بِهِ
وَيَعْرِفُ ذَلِكَ بَيَانُ مَذْهَبِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ فَقَاعِدَتُهُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ
لِلْمَدْخُولِ بِهَا أَنْتَ طَالِقٌ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْتَ طَالِقٌ وَنَوَى تَأْكِيدَ الْأُولَى لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ غَيْرُهَا
وَيَقْبَلُ مِنْهُ دَعْوَى نِيَّةِ التَّأْكِيدِ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِالْفَاءِ أَوْ بِتَمْ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ نِيَّةُ التَّأْكِيدِ وَلَا
تَنْفَعُهُ وَيَقَعُ عَلَيْهِ الثَّلَاثُ وَإِنْ كَانَ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ تَوَقَّفَ عَنْهَا مَالِكٌ

وَقَالَ فِي النِّسْقِ بِالْوَاوِ إِشْكَالٌ قَالَ وَرَأَيْتُ الْأَعْلَبَ عَلَى رَأْيِهِ أَنَّهَا مِثْلُ ثُمَّ وَلَا يَنْوِي وَهُوَ
رَأْيِي هَذَا نَقَلَ صَاحِبُ الْجَوَاهِرِ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ

(100/1)

وَالَّذِي نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ يُونُسَ أَنَّهُ قَالَ أَعْنِي ابْنُ الْقَاسِمِ قَالَ مَالِكٌ وَفِي النِّسْقِ بِالْوَاوِ
إِشْكَالٌ قَالَ وَرَأَيْتُهُ يَعْنِي مَالِكًا يُرِيدُ بِقَوْلِهِ إِنَّهَا ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ وَلَا يَنْوِي وَهُوَ رَأْيِي فَظَهَرَ
بِهَذَا أَنَّ مَعْنَى كَوْنِ الْوَاوِ بِمَعْنَى ثُمَّ عِنْدَ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْخَاصَّةِ إِذَا خَاطَبَ
الْمَدْخُولَ بِهَا لَا فِي كُلِّ الصُّوَرِ وَأَمَّا فِي غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
2 - وَمِنْهَا مَا إِذَا قَالَ لَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ
فَدَخَلْتَ فِيهَا وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا وَخِلَافَ بَيْنِ الْحَنْفِيَّةِ أَيْضًا
أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَقَعُ بِالْمَدْخُولِ إِلَّا وَاحِدَةٌ
وَالثَّانِي وَبِهِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ بْنُ الْحُسَيْنِ يَقَعُ بِهِ الثَّلَاثُ وَهُوَ الَّذِي رَجَحَهُ الرَّافِعِيُّ
وَالنَّوَوِيُّ

(101/1)

وَوَجْهٌ أَصْحَابُنَا الْأَوَّلُ بِالْقِيَاسِ عَلَى مَا إِذَا نَجَزَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ
وَالثَّانِي بَأَنَّ الثَّلَاثَ جَمِيعًا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَدْخُولِ وَوَاقِعَةٌ عِنْدَهُ فَلَا تَقْدَمُ وَلَا تَأْخُرُ
وَقَالَ صَاحِبُ التَّتِمَّةِ يُمَكِّنُ بِنَاءَ الْوَجْهَيْنِ عَلَى الْخِلَافِ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ
الْمُطْلَقِ أَوْ لِلتَّرْتِيبِ
قُلْتُ وَفِي هَذَا الْبِنَاءِ نَظَرٌ مِنْ جِهَةٍ أَنْ مُقْتَضَى مَا وَجْهَهُ أَنْ يَكُونَ الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بِقَيْدِ
الْمَعْيَةِ لَا الْمُطْلَقِ الْجَمْعِ
وَأَمَّا الْحَنْفِيَّةُ فَمَأْخُذُ الْخِلَافِ عِنْدَهُمُ الْبِنَاءُ عَلَى كَيْفِيَّةٍ تَعْلُقُ الْجُزْأَ الثَّانِي وَالثَّلَاثَ بِالشَّرْطِ
لَا لِأَنَّ الْوَاوَ افْتَضَتْ الْمُقَارَنَةَ أَوْ التَّرْتِيبَ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الْجُزْأَ الْأَوَّلُ تَعْلُقُ بِالشَّرْطِ
بِلاَ وَاسْطَةِ وَالثَّانِي تَعْلُقُ بِهِ بِوَاسِطَةِ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثُ تَعْلُقُ بِهِ بِوَاسِطَتَيْنِ وَالْمُعْلَقُ تَطْلِيقٌ عِنْدَ
وُجُودِ الشَّرْطِ وَالْوَسَائِطُ مِنْ ضَرُورَةِ صِحَّةِ

(102/1)

الْعَطْفُ فَيَنْزِلُ الْمُعْلَقُ حَيْثُ يَنْزِلُ مُتَفَرِّقًا وَمِنْ ضَرُورَتِهِ أَنْ تَبِينَ بِالْأَوَّلِ فَلَا يُصَادَفُ الثَّانِي
وَالثَّالِثُ مَحَلًّا قَابِلًا لِلْوُقُوعِ
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ مُوجِبُ اللَّفْظِ التَّشْرِيكَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْجُمْلَةُ
الْأُولَى نَائِمَةٌ لَوْجُودِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ وَقَوْلُهُ طَالِقٌ جُمْلَةٌ نَاقِصَةٌ وَكَذَلِكَ الثَّالِثَةُ فَتَشَارِكُ كُلَّ
وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الْأُولَى فِي التَّعْلِيقِ لَا فِي التَّطْلِيقِ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَجْزِيَةِ مَا يُوجِبُ صِفَةَ
الترتيب إذ الوَاوُ لَا يَفْتَضِي ذَلِكَ وَلَمَّا تَعَلَّقْتَ غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ بِالترتيب وَقَعْتَ كَذَلِكَ أَيْضًا
بِخِلَافٍ مَا إِذَا نَجَزَ الطَّلَاقَ فَإِنَّهُ يَقَعُ بِالْجُمْلَةِ الْأُولَى وَتَكُونُ الثَّانِيَةُ كَالْمَعَادَةِ لِلإيقاعِ وَقَدْ
بَانَتِ بِالْأُولَى

وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ بَسْطِ مَا وَجَّهَ بِهِ أَصْحَابُنَا وَقُوعِ الثَّلَاثِ
وَقَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيِّينَ فِي تَوْجِيهِهِ أَيْضًا إِنْ عَطَفَ الْجُمْلَةُ النَّاقِصَةُ عَلَى الْكَامِلَةِ يُوجِبُ
إِعَادَةَ مَا فِي الْكَامِلَةِ لِتَصِيرِ النَّاقِصَةِ مِثْلَهَا بِخِلَافِ عَطْفِ الْجُمْلَةِ الْكَامِلَةِ أَلَا تَرَى إِذَا قَالَ
هَذِهِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَهَذِهِ طَلَقْتُ الْآخَرَى ثَلَاثًا لِأَنَّ خَبَرَ الْأُولَى يَصِيرُ مَعَادًا فِي حَقِّهَا بِخِلَافِ
مَا لَوْ قَالَ هَذِهِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَهَذِهِ طَالِقٌ فَإِنَّ الثَّانِيَةَ لَا تَطْلُقُ إِلَّا وَاحِدَةً لِأَنَّ جُمْلَتَهَا مَفِيدَةٌ
بِنَفْسِهَا فَلَا تَفْتَضِي ذِكْرَ الْخَبَرِ مَرَّةً أُخْرَى فَقَوْلُهُ وَطَالِقٌ بَعْدَ قَوْلِهِ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ
طَالِقٌ جُمْلَةٌ نَاقِصَةٌ لَا شَرْطَ لَهُ فَيَصِيرُ الشَّرْطُ كَالْمَذْكُورِ مَرَّةً أُخْرَى فَكَأَنَّهُ قَالَ إِنْ دَخَلْتَ
الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَيَقَعُ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ بِدخلةِ وَاحِدَةٍ وَيَصِيرُ
فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ كَمَا لَوْ كَرَّرَ الشَّرْطَ صَرِيحًا

(103/1)

أَمَّا إِذَا قَدِمَ الْجَزَاءُ فَقَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ففِيهَا طَرِيقَانِ عِنْدَ
أَصْحَابِنَا
إِحْدَاهُمَا أَنَّهُ عَلَى الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ تَقَعُ الثَّلَاثُ إِذَا دَخَلْتَ وَطَرِيقُ الثَّانِي
الْقَطْعُ بِالْأَصَحِّ وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنَفِيِّينَ كُلِّهِمْ لِأَنَّهَا جَمِيعًا تَعَلَّقَتْ بِالْإِدْخُولِ فَتَقَعُ جُمْلَةٌ
بِخِلَافِ مَا إِذَا تَقَدَّمَ الشَّرْطُ إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ إِنْ الْمُعْلَقُ فِيهِ بِالْإِدْخُولِ الطَّلَاقُ الْأُولَى
وَالْآخَرِيَانِ مَعْطُوفَتَانِ وَمُتَرَتِبَتَانِ عَلَيْهَا كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَذَلِكَ لَا يَتَخِيلُ هُنَا
وَهَذَا جَمَعَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَذَكَرَ فِيهِمَا ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ وَالثَّلَاثُ الْفَرْقُ بَيْنَ تَقَدُّمِ
الشَّرْطِ وَتَأَخُّرِهِ وَالْأَصَحُّ فِيهِمَا جَمِيعًا مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ تَقَعُ الثَّلَاثُ بِالْإِدْخُولِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

- 3 - وَمِنْهَا إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَعَبْدِهِ إِذَا مَتَّ وَدَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حَرٌّ فَإِنَّهُ يَشْتَرِطُ الدُّخُولَ
بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ بِأَنَّهُ أَرَادَ الدُّخُولَ قَبْلَهُ
هَكَذَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ وَلَمْ يَحْكُ فِيهِ خِلَافًا وَحَكَى أَيْضًا عَنْ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ مِثْلَهُ فِيمَا إِذَا
قَالَ إِذَا مَتَّ وَشَتَّ الْحَرِّيَّةَ أَوْ شَاءَ فَلَانَ فَأَنْتَ حَرٌّ كَمَا إِذَا قَالَ إِذَا مَتَّ ثُمَّ دَخَلْتَ الدَّارَ
فَأَنْتَ حَرٌّ
وَمُقْتَضَى هَذَا كُلُّهُ الْجُزْمُ بِأَنَّ الْوَاوَ لِلتَّرْتِيبِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنْ قَرِئَتْ التَّعْلِيلُ هُنَا صُرِفَتْ
الْوَاوُ عَنْ حَقِيقَتِهَا إِلَى الْمَجَازِ وَفِيهِ نَظَرٌ
- 4 - وَمِنْهَا مَا إِذَا قَالَ إِنْ كَلِمَتُ زَيْدًا وَدَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فِيهِ وَجْهَانِ
لِأَصْحَابِنَا أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ مَتَى وَجَدَ الْفَعْلَانِ وَقَعَ الطَّلَاقُ سَوَاءً وَجَدَا مَعًا أَوْ أَحَدَهُمَا قَبْلَ
الْآخَرِ عَلَى وَفْقِ مَا قَالَ أَوْ عَلَى عَكْسِهِ لِأَنَّ الْوَاوَ إِنَّمَا تَقْتَضِي مُطْلَقَ الْجَمْعِ كَمَا تَقْدُمُ
وَالثَّانِي أَنَّهُ لَا تَطْلُقُ حَتَّى يَتَقَدَّمَ تَكْلِيمُهَا زَيْدًا عَلَى دُخُولِ الدَّارِ فَإِذَا وَجَدَا كَذَلِكَ طَلَقَتْ
وَهَذَا ذَهَابٌ مِنْ قَائِلِهِ إِلَى أَنَّ الْوَاوَ

(104/1)

- تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ وَهُوَ وَجْهٌ مَشْهُورٌ وَلَكِنْ الرَّاجِحُ خِلَافُهُ
- 5 - وَمِنْهَا إِذَا وَكَلَ رَجُلًا فِي الْمَخَالَعَةِ فَقَالَ خُذْ مَالِي ثُمَّ طَلَقَهَا لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ الطَّلَاقِ عَلَى
أَخْذِ الْمَالِ وَلَوْ قَالَ خُذْ مَالِي وَطَلَقَهَا فَهَلْ يَشْتَرِطُ تَقْدِيمُ الْمَالِ كَمَا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى أَمْ
لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الطَّلَاقِ كَمَا لَوْ قَالَ طَلَقَهَا وَخُذْ مَالِي مِنْهَا
فِيهِ وَجْهَانِ حَكَاهُمَا الرَّافِعِيُّ وَقَدْ رَجَحَ صَاحِبُ التَّهْدِيبِ مِنْهُمَا الْأَوَّلَ يَعْنِي الْإِشْتِرَاطَ
لِلتَّقْدِيمِ وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَهَابًا مِنَ الْبَغْوِيِّ إِلَى أَنَّ الْوَاوَ تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ
يَكُونَ اعْتِبَارًا لِلِاخْتِيَاطِ لِلْمُؤَكَّلِ فِي تَقْدِيمِ أَخْذِ الْمَالِ لِأَنَّ الرَّافِعِيَّ حَكَى عَقِيبَ ذَلِكَ أَنَّهُ
لَوْ قَالَ طَلَقَهَا ثُمَّ خُذْ مَالِي أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْذِ الْمَالِ عَلَى الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ زِيَادَةٌ خَيْرٌ فَدَلٌّ
عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ لَيْسَ مُرَاعَاةُ التَّقْدِيمِ اللَّفْظِيِّ بَلْ شَيْئًا آخَرَ
- 6 - وَمِنْهَا عَلَى مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ إِذَا زَوَّجَ رَجُلٌ أَمْتَيْنِ بَرَضَاهُمَا مِنْ رَجُلٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِ وَبَغَيْرِ
إِذْنِ الْمَوْلَى فَالِنِكَاحِ عِنْدَهُمْ مُوقُوفٌ عَلَى إِجَارَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَإِنْ

(105/1)

أَجَازَ أَحَدَهُمَا يُوقَفُ عَلَى إِجَازَةِ الْآخَرِ فَإِنْ اعْتَقَهُمَا الْمَوْلَى قَبْلَ إِجَازَةِ بَلْفُظٍ وَاحِدٍ لَمْ يَبْطُلَ النِّكَاحُ فِيهِمَا مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْجُمْعُ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ لَا فِي حَالِ الْعَقْدِ وَلَا فِي حَالِ إِجَازَةِ لَكِنْ لَمْ يَبْقَ لِإِجَازَةِ الْمَوْلَى أَثَرٌ وَإِنْ اعْتَقَهُمَا مَفْتَرِقًا فِي زَمَانَيْنِ سَقَطَ حَقُّ الْمَوْلَى مِنَ الْإِجَازَةِ فِي حَقِّ الْأُولَى وَبَقِيَ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَازَةِ الزَّوْجِ وَبَطُلَ النِّكَاحُ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ قَبْلَ عِتْقِهَا الْجُمْعُ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ حَالَةَ الْإِجَازَةِ إِذْ كَانَ حَقُّ الْمَوْلَى بَاقِيًا فِي إِجَازَةِ نِكَاحِهَا إِلَى أَنْ أُعْتِقَهَا وَلَوْ قَالَ هَذِهِ حُرَّةٌ وَهَذِهِ حُرَّةٌ كَمَا لَوْ اعْتَقَهُمَا فِي وَقْتَيْنِ وَهَذَا مَشْعُرٌ بِأَنَّ الْوَأَوَّاءَ عِنْدَهُمْ لِلتَّرْتِيبِ قَالُوا وَلَيْسَ ذَلِكَ هَذَا الْمَعْنَى بَلْ لِأَنَّهُ لَمَّا عَتَقْتَ الْأُولَى وَحَدَّهَا خَرَجَ نِكَاحُ الثَّانِيَةِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لِلْوُقُوفِ فَإِنَّهُ إِذَا تَزَوَّجَ أَمَةٌ نِكَاحًا مَوْقُوفًا بَطُلَ نِكَاحُ الْأَمَةِ وَإِذَا خَرَجَتْ الْأَمَةُ الَّتِي لَمْ تَعْتَقَ عَنْ أَنْ تَبْقَى مَحَلًّا لِلنِّكَاحِ الْمَوْقُوفِ

(106/1)

بَطُلَ نِكَاحُهَا وَذَلِكَ أَمْرٌ زَائِدٌ غَيْرُ كَوْنِ الْوَأَوَّاءَ لِلتَّرْتِيبِ أَوْ لِلْمَعْنَى 7 - وَمِنْهَا عَلَى مَا عِنْدَهُمْ أَيْضًا إِذَا زَوَّجَ أُخْتَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ مِنْ رَجُلٍ غَائِبٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ثُمَّ بَلَغَهُ الْخَبْرَ فَإِنْ أَجَازَ نِكَاحَهُمَا مَعًا بَطُلَا كَمَا لَوْ بَاشَرَ الْعَقْدَ بِنَفْسِهِ وَإِنْ أَجَازَ نِكَاحَ كُلِّ مِنْهُمَا مُتَفَرِّقًا بَطُلَ فِي الثَّانِيَةِ وَإِنْ قَالَ أَجَزْتُ نِكَاحَ هَذِهِ وَهَذِهِ بَطُلَا أَيْضًا كَمَا لَوْ أَجَازَ نِكَاحَهُمَا مَعًا وَهَذَا يَشْعُرُ بِأَنَّ الْوَأَوَّاءَ لِلْمَعْنَى وَهِيَ عَكْسُ الَّتِي قَبْلَهَا فِيمَا إِذَا قَالَ هَذِهِ حُرَّةٌ وَهَذِهِ حُرَّةٌ وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا كَانَ آخِرُهُ يُغَيِّرُ أَوَّلَهُ فَلِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ أَوَّلُهُ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الشَّرْطِ وَالِاسْتِثْنَاءِ وَإِذَا لَمْ يُغَيِّرْ آخِرُهُ أَوَّلَهُ لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَإِنْ إِعْتَقَ الْأَمَةَ الثَّانِيَةَ لَا يُغَيِّرُ إِعْتِقَاقَ الْأُولَى لِأَنَّ نِكَاحَ الْأُولَى يَبْقَى صَحِيحًا مَوْقُوفًا كَمَا كَانَ وَإِنَّمَا أَثَرُ الثَّانِي فِي صِحَّةِ نَفْسِهِ لَا فِي تَغْيِيرِ الْأَوَّلِ لَوْ صَحَّ فَلَمْ يَتَوَقَّفْ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَإِذَا لَمْ يَتَوَقَّفْ فَسَدَ الثَّانِي وَأَمَّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَوْلُهُ أَجَزْتُ نِكَاحَ هَذِهِ وَهَذِهِ آخِرُ الْكَلَامِ يُغَيِّرُ أَوَّلَهُ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَضُمِ الثَّانِيَةَ إِلَى الْأُولَى يَصَحُّ نِكَاحُ الْأُولَى وَإِذَا ضُمِ الْإِجَازَةُ إِلَيْهَا بَطُلَ نِكَاحُهُمَا لِلْجُمْعِ بَيْنَهُمَا فَيَنْزِلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الشَّرْطِ وَالِاسْتِثْنَاءِ الْمُتَصِلَيْنِ بِالْكَلَامِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَجَازَ نِكَاحَ

كل وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا فِي وَقْتٍ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَّصِلْ بآخر الْكَلَامِ مَا غير أوله إِذْ كل اجازة مُنفَرِدة
بِنَفْسِهَا فاقْتصر الْبَطْلَانُ على الثَّانِيَةِ

(107/1)

هَذَا حَاصِلُ مَا وَجَّهُوا بِهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَ الَّتِي قَبْلَهَا وَلَا يَخْفَى مَا فِي
ذَلِكَ مِنَ الضَّعْفِ
وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ بَيْنَ هَذِهِ وَبَيْنَ اتِّصَالِ الشَّرْطِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ بِمَا قَبْلَهُ لِأَنَّهُ مَا اتَّصَلَ بِهِ الشَّرْطُ
وَالْإِسْتِثْنَاءُ الْكَلَامُ فِيهِ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ فَاعْتَبِرْ بآخرها بِخِلَافِ قَوْلِهِ أَجَزَتْ نِكَاحَ هَذِهِ وَنِكَاحَ
هَذِهِ فَإِنَّهُمَا جُمْلَتَانِ وَإِنْ كَانَتَا مَعْطُوفَتَيْنِ فَلَمْ يَحْصُلْ تَدَافُعٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ أَجَزَتْ نِكَاحَهُمَا
فَيَبْطُلَانِ جَمِيعًا لِأَنَّهُ لَيْسَ إِحْدَاهُمَا بِتَعْيِينِ الصِّحَّةِ أَوَّلَى مِنَ الْآخَرَى فَيَبْطُلُ فِيهِمَا
وَأَمَّا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَقَدْ تَعَيَّنَتْ الْأَوَّلَى لِلصِّحَّةِ بِإِفْرَادِهَا بِالْإِجَازَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَتَعَيَّنَ
الْآخَرَى لِلْبَطْلَانِ وَلَا أَثَرَ لَاتِّصَالِ الْكَلَامِ وَالزَّمَامِ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْوَاوَ عِنْدَهُمْ
يَقْتَضِي الْجَمْعَ بِقَيْدِ الْمَعِيَّةِ ظَاهِرٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

8 - وَمِنْهَا عَلَى قَاعِدَتِهِمْ أَيْضًا إِذَا قَالَ مَنْ مَاتَ أَبُوهُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَعْبَدَ قِيَمَتِهِمْ عَلَى
السَّوَاءِ أَعْتَقَ أَيْ هَذَا وَهَذَا وَهَذَا فَإِنْ قَالَ بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ عَتَقَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثَةَ عَلَى
قَاعِدَتِهِمْ وَلَا قِرْعَةً وَإِنْ أَقَرَّ بِذَلِكَ فِي زَمَنِ مُتَفَرِّقٍ عَتَقَ الْأَوَّلُ بِكَمَالِهِ وَنَصَفَ الثَّانِي وَثُلُثَ
الثَّالِثِ أَمَا عَتَقَ الْأَوَّلُ بِكَمَالِهِ فَلِأَنَّ الْوَارِثَ أَقَرَّ بِعَتَقِهِ وَحْدَهُ وَالثَّلَاثُ يَحْتَمِلُهُ بِعَتَقٍ مِنْ غَيْرِ
اسْتِسْعَاءٍ ثُمَّ لَمَّا أَقَرَّ بِالثَّانِي مُنْفَصِلًا عَنِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يُغَيِّرْ ذَلِكَ حُكْمَ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْكَلَامَ غَيْرَ
مُتَّصِلٍ فَلَمْ يُغَيِّرْ آخِرَهُ أَوَّلَهُ لَكِنَّهُ بِمُقْتَضَى إِقْرَارِهِ زَعَمَ أَنَّ الثَّلَاثَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ نِصْفَيْنِ
وَلَمْ يَصْدَقْ فِي إِبِّ طَالَ حَقُّ الْأَوَّلِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ وَصَدَقَ فِي اثْبَاتِ حَقِّ الثَّانِي فَيَعْتَقُ مِنْهُ
نِصْفَهُ ثُمَّ لَمَّا أَقَرَّ بِعَتَقِ الثَّالِثِ زَعَمَ أَنَّ الثَّلَاثَ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا لَكِنَّهُ لَمْ يَصْدَقْ فِي إِبِّ طَالَ
حَقُّ الْأَوَّلِينَ لِعَدَمِ اتِّصَالِ الْكَلَامِ فَيَعْتَقُ مِنَ الثَّالِثِ ثَلَاثَةَ

(108/1)

وَأَمَّا إِذَا أَقَرَّ بِذَلِكَ بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ فَمُقْتَضَى قَوْلُهُ إِنَّهُ يَعْتَقُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثَةَ أَنْ يَكُونَ
الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بِقَيْدِ الْمَعِيَّةِ عِنْدَهُمْ وَقَدْ انْفَصَلُوا عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ فِي الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ أَنَّ آخِرَ
الْكَلَامِ يُغَيِّرُ أَوَّلَهُ فَاعْتَدَ بِجُمْلَتِهِ كَمَا فِي حَالَةِ الشَّرْطِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ سَكَتَ عَلَى

الإقرار بعق الأول نفذ فيه وحده فإذا وصل بكلامه الإقرار بعق الثاني والثالث تغير حكم الأول من عتق إلى تشقيص واستسعاء فكان دافعا لحكم الأول وكذا حكم الثاني مع الثالث بالنسبة إلى قدر ما يتعلق منه كما تقدم فلما كان كذلك توقف أول الكلام وأوسطه على آخره وعتق من كل واحد ثلثه

هذا حاصل ما وجهوا به هذه المسألة وفيها النظر المتقدم

9 - ومنها إذا قال في مرض موته سالم حر وغانم حر وكان الثلث لا يحتل إلا أحدهما فإنه ينفذ عتق الأول لا لأن الواو للترتيب بل لأن عتق الأول نفذ عن غير موقوف على شيء فلم يصادف عتق الثاني محلا للنفوذ

هذا ما جزم به أصحابنا ومقتضى قاعدة الحنفية المذكورة آنفا أن الثلث يتقسط عليهما بالتشقيص لأنه باتصال كلامه دفع آخره أوله فاعتبرا كالكلام الواحد

(109/1)

أما إذا قال سالم وغانم وواثق أحرار ولم يحتلهم الثلث فإنه يقرع بينهم على قاعدة الشافعي التي دل عليها الحديث ويعتق من كل منهم ثلثه عند الحنفية على قاعدتهم وليس ذلك لأن الواو للمعبة بل لأن الأخبار بحريتهم كان بعد تسميتهم فهو كما لو عينهم جميعا بكلمة واحدة مخاطبا لهم وذلك قدر زائد على كون الواو للجمع بقيد المعية كما أن في الأول لا يؤخذ منه أنها للترتيب والله سبحانه أعلم

(110/1)

13 - فصل الأسباب الْمُقْتَضِيَّةُ للتقديم والاهتمام

تقدم كلام سبيويه أنهم يقدمون في كلامهم ما هم به أهم وبيانه أعنى وإن كانا جميعا يهماهم ويعنيانهم

وهذا ذكره بعد بيانه أن الواو لا تقتضي الترتيب قال فتقول صمت شعبان ورمضان وإن شئت صمت رمضان وشعبان بخلاف الفاء وثم

وقال عقبة إلا أنهم يقدمون في كلامهم إلى آخره

وهذا يستدعي بيان الأسباب الْمُقْتَضِيَّةُ للتقديم والاهتمام ليرتب عليها مناسبة

المَوَاضِعُ المعطوفة في مَوَاضِعٍ من الكتاب والسنة قدم بَعْضُهَا على بعض لحكمة تُقْتَضِي التَّقْدِيمُ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى أَمَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ فَقَدْ يُرَاعَى سَبَبُ ذَلِكَ فَيَقْدَمُ بَعْضُ الْأَلْفَاظِ عَلَى بَعْضٍ بِحَسَبِ الْخَفَةِ وَالثَقُلِ كَقَوْلِهِمْ رِبْعَةٌ وَمُضَرٌ وَكَانَ تَقْدِيمُ مُضَرٍ أَوْلَى لِشَرَفِهَا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا تَسَاعُ قِبَائِلُهَا وَكَثْرَةُ فِصَائِلِهَا وَلَكِنْ قَدِمَتْ رِبْعَةٌ لِكَثْرَةِ الْحَرَكَاتِ وَتَوَالِيهَا فِي لَفْظِ مُضَرٍ فَإِذَا أُخِرَتْ وَقِفَ عَلَيْهَا بِالسُّكُونِ فَتَقُلُ حَرَكَاتُهَا وَلَكِنْ اِعْتِبَارٌ هَذَا قَلِيلٌ جَدًّا وَالْأَكْثَرُ الْغَالِبُ إِنَّمَا هُوَ اِعْتِبَارُ الْمَعْنَى وَذَلِكَ بِأَحَدِ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ وَهِيَ

(111/1)

الزَّمان والطبع والرتبة والسبب والفضل فإذا سبق معنى من هذه المعاني إلى الخلد والفكر سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى وكان ترتب الكلام بحسب ذلك وهذا كله على وجه الأولوية وبيان المناسبة لا على وجه اللزوم وأنه لا يجوز غيره بل وقع خلاف ذلك مع عدم المناسبة وقد يكون في اللفظ معنيان من هذه الخمسة فيقدم بسبب أحدهما في موضع ويُؤخر بسبب الآخر في موضع آخر لتقدم ما يكون أهم منه في ذلك الموضع بالنسبة إلى ذلك المعنى فمثال التقديم بالزَّمان قوله تعالى {وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكَذَّبَ مُوسَى فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ} فَإِنْ تَرْتِيبُ هَذِهِ السَّبْعَةِ وَقَعَ بِحَسَبِ الزَّمان وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ سِيَاقِ هَذِهِ الْقِصَصِ مَبْسُوطَةٌ كَمَا فِي الْأَعْرَافِ وَهُودٍ وَالشَّعْرَاءِ وَغَيْرِهَا وَكَذَلِكَ حَيْثُ يَذْكَرُ عَادٌ وَثَمُودٌ غَالِبًا وَقَدْ جَاءَ فِي مَوَاضِعٍ يَسِيرَةٍ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ الْمَقْصُودُ تَعْدَادُهُمْ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ التَّقْدِيمِ بِحَسَبِ الزَّمان وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} فَإِنَّ الظُّلُمَةَ سَابِقَةٌ عَلَى النُّورِ بِالزَّمانِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ (إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظِلْمَةٍ ثُمَّ أَلْقَى عَلَيْهِ مِنْ نُورِهِ) وَقَالَ تَعَالَى {فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثَ} يَعْنِي ظِلْمَةَ الرَّحِمِ وَظِلْمَةَ الْبَطْنِ وَظِلْمَةَ الْمَشِيمَةِ وَكَذَلِكَ تَقْدَمُ الظُّلْمَةُ الْمَعْقُولَةُ وَهِيَ الْجَهْلُ

(112/1)

مَعْلُومٌ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ} وَمِثَالُ التَّقْدِيمِ بِالطَّبْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى {مِثْنَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعٍ} وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا يَتَقَدَّمُ مِنَ الْأَعْدَادِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ إِنَّمَا يَتَقَدَّمُ بِالطَّبْعِ لِأَنَّ كُلَّ رُتْبَةٍ مِنْهُ إِنَّمَا تَتَرَكَّبُ مِمَّا قَبْلَهَا كَتَقْدِيمِ الْجِسْمِ عَلَى الْحَيَوَانِ وَالْحَيَوَانِ عَلَى الْإِنْسَانِ وَمِنْهُ أَيْضًا تَقْدِيمُ الْعَزِيزِ عَلَى الْحَكِيمِ وَرُبَّمَا كَانَ مِنْ تَقْدِيمِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا لَا يَحْفَظُ الْقُرْآنَ سَمِعَ قَارِئًا يَقْرَأُ / إِنَّ اللَّهَ حَكِيمٌ عَزِيزٌ / فَقَالَ مَا هَكَذَا أَنْزَلْتَ فَقَرَأَ ذَلِكَ {عَزِيزٌ حَكِيمٌ} فَقَالَ هَذَا صَحِيحٌ عَزَّ فَلَمَّا عَزَّ حَكَمَ وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالْكَلَامِ كَثِيرٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ} لِأَنَّ التَّوْبَةَ سَبَبُ الطَّهَارَةِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {كُلْ أَفَّاكَ أَتَيْمٌ} وَ {كُلْ مُعْتَدٍ أَتَيْمٌ} لِأَنَّ الْأَوَّلَ سَبَبُ الْإِثْمِ وَكَذَلِكَ الْاِعْتِدَاءُ وَأَمَّا التَّقْدِيمُ بِالرُّتْبَةِ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى {هَمَازٌ مِثْلُ مَنِيمٍ} لِأَنَّ الْمَشْيَ مُرْتَّبٌ عَلَى الْقُعُودِ فِي الْمَكَانِ وَالْهَمَازُ الْعِيَابُ وَذَلِكَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى حَرَكَةٍ وَانْتِقَالَ مِنْ مَوْضِعِهِ بِخِلَافِ النَّمِيمَةِ

(113/1)

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ {مَنَاعٌ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ} لِأَنَّ الْمَنَاعَ يَمْنَعُ خَيْرَ نَفْسِهِ وَالْمُعْتَدِي يَعْتَدِي عَلَى غَيْرِهِ وَنَفْسُهُ فِي الرُّتْبَةِ قَبْلَ غَيْرِهِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ {يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ} لِأَنَّ الْعَالِبَ أَنْ مِنْ يَأْتِي رَاجِلًا يَكُونُ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ وَالرَّاكِبُ يَأْتِي مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ وَدِدْتُ أَنِّي حَجَجْتُ رَاجِلًا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّمَ الرِّجَالَ عَلَى الرُّكْبَانِ فِي الْقُرْآنِ فَجَعَلَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ بَابِ تَقْدِيمِ الْفَاضِلِ عَلَى الْمَفْضُولِ وَمَا قَدَّمَ أَيْضًا اعْتِبَارًا بِالسَّبَبِ فِي تَقْدِيمِهِ عَلَى الْمُسَبَّبِ قَوْلُهُ تَعَالَى {حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ}

وَمِثَالُ التَّقْدِيمِ بِالْفَضْلِ وَالشَّرَفِ قَوْلُهُ تَعَالَى {مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ} وَمِنْهُ تَقْدِيمُ السَّمْعِ عَلَى الْبَصَرِ وَتَقْدِيمُ سَمِيعٍ عَلَى بَصِيرٍ وَجَعَلَ السُّهَيْلِي رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ تَقْدِيمَ الْجَنِّ عَلَى الْإِنْسِ فِي غَالِبِ الْمَوَاضِعِ قَالَ لِأَنَّ الْجَنَّ يَشْمَلُ الْمَلَائِكَةَ وَغَيْرَهُمْ مِمَّا اجْتَنَى عَلَى الْأَبْصَارِ قَالَ تَعَالَى {وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نِسْبًا} وَالْمَرَادُ بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ

وَقَالَ الْأَعْمَى

(وسخر من جن الملائك سبعة ... قِيَامًا لَدَيْهِ يَعْمَلُونَ بِمَا أَجْر)

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى {لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ} وَقَوْلُهُ تَعَالَى {فَيَوْمِئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ} وَقَوْلُهُ تَعَالَى {أَنْ لَنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا} فَإِنْ لَفَظَ الْجِنُّ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَلَائِكَةَ لِبَرَاءَتِهِمْ عَنِ الْعُيُوبِ وَأَنَّهُمْ لَا يَتَوَهَّمُ عَلَيْهِمُ الْكَذِبُ وَلَا سَائِرُ الذُّنُوبِ فَلَمَّا لَمْ يَتَنَاوَلْهُمْ عُمُومُ لَفْظِ الْجِنِّ لِهَذِهِ الْقَرِيبَةِ بَدَأَ بِلَفْظِ الْإِنْسِ لَشَرْفِهِمْ وَفَضْلِهِمْ

قُلْتُ وَهَذَا يَرِدُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى {يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رِسَالٌ مِنْكُمْ يَقْصُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي} الْآيَةُ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا يَدْخُلُونَ فِي لَفْظِ الْجِنِّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَطْعًا وَقَدْ قَدَّمَهُمْ فِي اللَّفْظِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ تَقْدِيمَ الْجِنِّ

عَلَى الْإِنْسِ مِنَ التَّقَدُّمِ بِالزَّمَانِ لِأَنَّهُمْ خَلَقُوا قَبْلَ بَنِي آدَمَ وَحَيْثُ قَدِمَ الْإِنْسُ فِي تِلْكَ الْآيَاتِ يَكُونُ تَقْدِيمًا بِالشَّرَفِ وَالْكَمَالِ وَهَذَا كَمَا فِي تَقْدِيمِ السَّمَاءِ عَلَى الْأَرْضِ غَالِبًا فَإِنَّهُ بِالْفَضْلِ وَالشَّرَفِ وَقَدِمَتِ الْأَرْضُ عَلَيْهَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ {وَمَا يَعَزِبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ} بِالرَّتَبَةِ لِأَنَّهَا مَسْجُودَةٌ لِإِحْصَاءِ أَعْمَالِ الْمُخَاطَبِينَ لَهَا تَقْدِيمَ مِنْ قَوْلِهِ {وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا} فَتَنَاسَبَ ذَلِكَ هُنَا تَقْدِيمَ الْأَرْضِ الَّتِي هِيَ أَهْلُهَا وَمُسْتَقَرُّونَ فِيهَا وَهِيَ أَقْرَبُ إِلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ وَهَكَذَا أَيْضًا تَقْدِيمُ السَّمِيعِ عَلَى الْعَلِيمِ فِي قَوْلِهِ {سَمِيعٌ عَلِيمٌ} فِي مَوَاضِعَ فَإِنَّهُ خَبِرَ يَتَضَمَّنُ التَّخْوِيفَ وَالتَّهْدِيدَ فَبَدَأَ بِالسَّمِيعِ لِتَعَلُّقِهِ بِمَا قَرُبَ كَالْأَصْوَاتِ وَهَمْسِ الْحَرَكَاتِ فَإِنْ مِنْ يَسْمَعُ حَسَكَ وَخَفِيَ صَوْتُكَ أَقْرَبَ إِلَيْكَ فِي الْعَادَةِ مِمَّنْ يُقَالُ لَكَ إِنَّهُ يَعْلَمُ وَإِنْ كَانَ عِلْمُ الْبَارِي سُبْحَانَهُ مُتَعَلِّقًا بِمَا ظَهَرَ وَبَطْنٌ وَقَرُبَ وَبَعْدَ وَلَكِنْ ذَكَرَ السَّمِيعَ أَوْفَعَ فِي بَابِ التَّخْوِيفِ مِنَ الْعَلِيمِ فَكَأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ بِالرَّتَبَةِ

وَأَمَّا تَقْدِيمُ الْغُفُورِ عَلَى الرَّحِيمِ فِي الْغَالِبِ فَهُوَ بِالطَّبَعِ لِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ سَلَامَةٌ وَالرَّحْمَةَ غَنِيمَةٌ وَالسَّلَامَةُ مَطْلُوبَةٌ قَبْلَ الْغَنِيمَةِ وَجَاءَ فِي سُورَةِ سَبَأٍ تَقْدِيمُ الرَّحِيمِ عَلَى الْغُفُورِ وَذَلِكَ تَقْدِيمٌ إِمَّا بِالْفَضْلِ وَالْكَمَالِ وَإِمَّا بِالطَّبَعِ أَيْضًا لِأَنَّ الْآيَةَ مُنْتَظِمَةٌ ذَكَرَ أَصْنَافَ الْخَلْقِ مِنْ

الْمُكَلَّفِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْحَيَّوَانِ فَالرَّحْمَةُ تَشْمَلُهُمْ وَالْمَغْفِرَةُ تَخْصُ بَعْضَ الْمُكَلَّفِينَ وَالْعَمُومُ
مُتَقَدِّمٌ بِالطَّبَعِ عَلَى

(116/1)

الْخُصُوصُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرَمَانٌ} وَ {مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ
وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ} وَقَوْلِهِ تَعَالَى {ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} التَّقْدِيمُ فِيهِ بِالزَّمَانِ وَبِالطَّبَعِ
لِأَنَّهُ انْتَقَلَ مِنْ عُلُوِّ إِلَى خَفْضٍ وَالْعُلُوُّ بِالطَّبَعِ مِنْ حَقِّ الْقَائِمِ قَبْلَ الْإِنْخِفَاضِ وَأَمَّا
{وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ} فَالتَّقْدِيمُ فِيهِ بِالْفَضْلِ لِأَنَّ السُّجُودَ أَفْضَلُ مِنَ الرُّكُوعِ
لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ)
وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ السُّهَيْلِيِّ أَنَّهُ جَعَلَ السُّجُودَ وَالرُّكُوعَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ بَابِ التَّعْبِيرِ بِالْجُزْءِ
عَنِ الْكُلِّ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالسُّجُودِ صَلَاتَهَا فِي بَيْتِهَا وَبِالرُّكُوعِ صَلَاتَهَا مَعَ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ
لِقَوْلِهِ {وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ} وَقَدْ أَوَّلَ لِفَضْلِهِ لِأَنَّ أَفْضَلَ صَلَاةِ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا
وَكَذَلِكَ عَنِ السُّجُودِ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الرُّكُوعِ وَذَكَرَ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَوَطَّئُوا بِرُكُوعِهِمْ
لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكُوعِ السُّجُودَ} أَنَّ التَّقْدِيمَ فِيهِ بِالرَّتَبَةِ فَبَدَأَ بِالطَّائِفِينَ لِقُرْبِهِمْ مِنَ
الْبَيْتِ ثُمَّ بِالْقَائِمِينَ وَالْمُرَادُ بِهِمُ الْعَاكِفِينَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {إِلَّا مَا دَمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا}
أَيُّ مُوَاطِبًا مُلَازِمًا وَهُمْ كَالطَّائِفِينَ فِي الْقُرْبِ مِنَ الْبَيْتِ بَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَكَانٍ مَعَ
اسْتِقْبَالِ الْبَيْتِ

(117/1)

قَالَ وَلَمْ يَعْطِفِ السُّجُودَ بِالْوَاوِ لِأَنَّهُمْ هُمُ الرُّكُوعُ وَالشَّيْءُ لَا يَعْطِفُ عَلَى نَفْسِهِ وَلِأَنَّ مَنْ لَمْ
يَسْجُدْ فِي الصَّلَاةِ لَا يُعْتَدُ بِرُكُوعِهِ وَأَيْضًا فَلَنَلَا يَظُنُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالسُّجُودِ الْمَصْدَرُ دُونَ
التَّعْتِ الَّذِي هُوَ جَمْعُ
فَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ تَنْبَهُ عَلَى مَا وَرَاءَهَا فِي الْحِكْمَةِ لِتَقْدِيمِ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ فِي الذِّكْرِ عَلَى بَعْضِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(118/1)

14 - فصل قَاعِدَةُ الْحَنْفِيَّةِ فِي عَطْفِ الْجُمْلَةِ

تقدم من قَاعِدَةِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا عَطِفَتْ عَلَى أُخْرَى قَبْلَهَا فَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ تَامَّةً اسْتَقَلَّتْ بِنَفْسِهَا وَكَانَتْ الْمُشَارَكَةَ فِي أَصْلِ الْحُكْمِ لَا فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ وَقَدْ لَا تَقْتَضِي مُشَارَكَةَ أَصْلًا وَهِيَ الَّتِي تَسْمَى وَאוּ الْإِسْتِنَافَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ} فَإِنْ قَوْلُهُ {وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ} جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِمَا قَبْلَهَا وَلَا هِيَ دَاخِلَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ وَحَذَفَ الْوَاوُ مِنْ {وَيَمْحُ} اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ وَلَا فَالْفِعْلُ مَرْفُوعٌ بِدَلِيلِ الْعَطْفِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ {وَيُحِقُّ الْحَقَّ} أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ الْمَعْطُوفَةُ نَاقِصَةً فَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ أَمَّا تَشَارِكُ الْأُولَى فِي جَمِيعِ مَا هِيَ عَلَيْهِ فَإِذَا قَالَ هَذِهِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَهَذِهِ طَلَقَتْ الثَّانِيَةَ ثَلَاثًا أَيْضًا

(119/1)

بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ وَهَذِهِ طَالِقٌ فَإِنَّمَا لَا تَطْلُقُ إِلَّا وَاحِدَةً لاسْتِقْلَالِ الْجُمْلَةِ بِتَمَامِهَا وَعَلَى هَذَا بَنَوْا بَحْثَهُمُ الْمَشْهُورَ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ) فِي تَخْصِيصِ الْجُمْلَةِ الْأُولَى بِالْكَافِرِ الْحَرْبِيِّ لِعَطْفِهِ الثَّانِيَةَ عَلَيْهَا وَهِيَ عِنْدَهُمْ مُقَيَّدَةٌ بِتَقْدِيرِ الْكَافِرِ الْحَرْبِيِّ وَقَالُوا حَرَفَ الْعَطْفِ يَجْعَلُ الْمَعْطُوفَ وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ فِيهِمَا فِي الْحُكْمِ وَتَفَاصِيلَهُ وَإِذَا شَارَكَتِ الْجُمْلَةُ النَّاقِصَةُ الْأُولَى الثَّانِيَةَ فِيمَا تَمَّتْ بِهِ بَعِيْنُهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ آخَرَ مِنْ إِعَادَةِ شَرْطٍ أَوْ تَقْدِيرِ خَيْرٍ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ بَعَطْفِهَا أَفَادَتْ مَا تَفِيدُهُ الْأُولَى فَلَا فَائِدَةَ فِي التَّقْدِيرِ

وَهَذَا إِذَا قَالَ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ وَطَالِقٌ كَانَ الثَّانِي مُعَلَّقًا بِذَلِكَ الشَّرْطِ بَعِيْنِهِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ إِعَادَتِهِ

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ هَذِهِ الدَّارَ وَإِنْ دَخَلْتَ هَذِهِ الدَّارَ الْأُخْرَى فَعَلِقَ بِدُخُولِ الدَّارِ الثَّانِيَةِ تِلْكَ التَّطْلِيْقَةَ لَا تَطْلِيْقَةَ أُخْرَى حَتَّى لَوْ دَخَلْتَ الدَّارَيْنِ لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا وَاحِدَةً وَلَوْ قَدَرَ الشَّرْطُ مَعَادًا لَطَلَقْتَ ثِنْتَيْنِ وَهَذَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ إِذَا قَالَ هَذِهِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَهَذِهِ فَإِنْ مُقْتَضَى الشَّرْكَةُ أَنْ تَطْلُقَ كُلُّ وَاحِدَةٍ ثِنْتَيْنِ لَانْقِسَامِ الثَّلَاثِ عَلَيْهِمَا وَتَكْمِيلِ النَّاقِصِ

(120/1)

وَلَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَلْفٌ دِرْهَمٍ وَلِفُلَانٍ جَعَلْتُ الْأَلْفَ مَنْقَسِمَةً عَلَيْهِمَا عِنْدَهُمْ تَحْقِيقًا
لِلشَّرْكَاءِ وَلَا تَجْعَلُ كَالْمَعَادِ حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَلْفٌ
وَقَدْ اعْتَدُوا عَنْ ذَلِكَ بَأْنٍ فِي مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ فَهُمْ مَقْصُودُ الرُّوجِ وَهِيَ الْبَيْنُونَةُ الْكُبْرَى
بِخَطَابِ الْأُولَى فَكَانَتِ الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ وَفِي مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ لَمْ يُعَارِضْ ذَلِكَ شَيْءٌ مَعَ اعْتِقَادِهِ
بَأَصْلِ بَرَاءَةِ الدِّمَّةِ وَقَالُوا فِيمَا إِذَا قَالَ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ وَفُلَانَةٌ إِنَّهُ يَفْتَضِي
تَعْلِيْقَ طَلَاقِ الثَّانِيَةِ بِدُخُولِ الْأُولَى حَتَّى إِذَا دَخَلْتَ الْأُولَى الدَّارَ طَلَقْتَا جَمِيعًا
وَمُقْتَضَى قَوْلِهِمْ إِنْ عَطَفَ الْجُمْلَةَ النَّاقِصَةَ عَلَى الْكَامِلَةِ يَتَضَمَّنُ مَشَارَكَتَهُمَا فِي الْحُكْمِ أَنْ
يَكُونَ طَلَاقُ الثَّانِيَةِ مُعَلَّقًا عَلَى دُخُولِ نَفْسِهَا لَا عَلَى دُخُولِ الْأُولَى لَكِنَّهُمْ بَنَوْا ذَلِكَ
عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَهُمْ مِنْ عَدَمِ تَقْدِيرِ الشَّرْطِ الثَّانِي فَلَا يَتَعَلَّقُ طَلَاقُهَا إِلَّا بِدُخُولِ الْأُولَى
وَقَدْ اتَّزَمَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ لَهُ فِي مُحْتَصَرِهِ الْأَصُولِيِّ أَنْ قَوْلَ الْقَائِلِ ضَرِبْتُ زَيْدًا
يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَعَمْرًا يَتَّقِدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَيْضًا وَهَذَا يَفْتَضِي أَنْ عَطَفَ الْجُمْلَةَ النَّاقِصَةَ عِنْدَهُ
عَلَى الْكَامِلَةِ تَفْتَضِي مَشَارَكَتَهَا فِي أَصْلِ الْحُكْمِ وَتَفَاصِيلِهِ وَذَكَرَ لِي بَعْضُ الْفُضَلَاءِ أَنَّ
ابْنَ عُصْفُورٍ اخْتَارَ ذَلِكَ أَيْضًا وَلَمْ أَظْفِرْ بِهِ فِي كَلَامِهِ
أَمَّا أَصْحَابُنَا فَقَدْ اخْتَلَفَ حُكْمُهُمْ فِي ذَلِكَ فَقَالُوا فِي مَسْأَلَةِ الشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِذَا قَالَ
إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ وَفُلَانَةٌ إِنْ الثَّانِيَةَ تَتَّقِدُ أَيْضًا بِالشَّرْطِ وَكَذَلِكَ لَوْ قَدِمَ الْجَزَاءُ
عَلَى الشَّرْطِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَالُوا فِيمَا إِذَا قَالَ لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَلْفٌ وَدِرْهَمٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ إِنَّهُ لَا
يَكُونُ الدِّرْهَمُ مُفَسَّرًا لِلأَلْفِ بَلْ لَهُ

(121/1)

تَفْسِيرُهَا بِمَا شَاءَ وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ أَيْضًا
وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ إِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ مَكِيلًا أَوْ مَعْدُودًا أَوْ مُؤَزَّوْنَا تَفْسَرَتِ الْأَلْفُ بِهِ وَهُوَ
جَارٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَاعِدَتِهِمْ فَإِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ مُتَقَوِّمًا كَالثُّوبِ وَالْعَبْدِ بَقِيَ الْعَدَدُ
الْأَوَّلُ عَلَى إِبْهَامِهِ وَهَذَا وَارِدٌ عَلَيْهِمْ
وَبَالِغُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا حَتَّى قَالَ إِذَا قَالَ الْمَقْرُ لَهُ عَلَيَّ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا إِنْ الْخَمْسَةُ
تَكُونُ مُبْهَمَةً وَالْعِشْرُونَ هِيَ الْمَفْسُورَةُ بِالدِّرْهَمِ وَلِأَنَّ الرَّاجِحَ تَفْسِيرَ الْكُلِّ بِهِ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ
بِذِكْرِ الدِّرْهَمِ شَيْءٌ زَائِدٌ فَيَكُونُ مُفَسَّرًا لِلْكُلِّ بِخِلَافِ قَوْلِهِ أَلْفٌ وَدِرْهَمٌ
وَلَوْ قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ أَنْزَوَّجَهَا فَهِيَ طَالِقٌ وَأَنْتَ يَا أُمُّ أَوْلَادِي قَالَ أَبُو عَاصِمٍ الْعَبَّادِيُّ لَا

يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ قَبْلَ لِأَنَّهُ النِّكَاحَ لَعُوَ وَقَدْ رَتَبَ طَلَاقَهَا عَلَيْهِ قَبْلَهُ وَحَكَاهُ عَنْهُ الرَّافِعِيُّ
مَقْرَرًا لَهُ ثُمَّ قَالَ وَيَقْرَبُ مِنْ هَذَا مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَزَوْجَتِهِ نِسَاءَ الْعَالَمِينَ طَوَالِقَ
وَأَنْتَ يَا فَاطِمَةُ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ عَطَفَ طَلَاقَهَا عَلَى طَلَاقِ نِسْوَةِ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُنَّ
وَمُقْتَضَى تَعْلِيلِ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ أَنَّهُ إِذَا عَطَفَ الطَّلَاقَ عَلَى طَلَاقٍ نَافِذٍ يَقَعُ وَلَكِنْ
الظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ كِنَايَةً فَتَشْتَرِطُ النَّيَّةُ مَعَهُ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ ثُمَّ قَالَ
لِلْأُخْرَى اشْتَرَكْتَ مَعَهَا أَوْ أَنْتَ كَهَيَّ أَوْ مِثْلَهَا قَالُوا

(122/1)

إِنْ نَوَى طَلَاقَ الثَّانِيَةِ طَلَّقَتْ وَإِلَّا فَلَا
وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ لِلْأُخْرَى اشْتَرَكْتَ مَعَهَا وَلَمْ يَنْوِ الْعِدَّةَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ
الْبُوشَنجِيُّ جَرَتْ مَسْأَلَةٌ بَيْنَ يَدَيِ أَبِي بَكْرٍ الشَّاشِيِّ فَأُفْقِيَ أَنَّهَا تَطْلُقُ وَاحِدَةً ثُمَّ تَوَقَّفَ
الْبُوشَنجِيُّ فِي ذَلِكَ وَقَالَ قَدْ أَوقَعَ عَلَى الْأُولَى ثَلَاثًا وَالتَّشْرِيكَ يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونُ لَهَا مِثْلُ
ذَلِكَ فَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُ هَذِهِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَهَذِهِ لَا يَقَعُ بِهِ الثَّلَاثُ عَلَى الثَّانِيَةِ
إِلَّا بِالنِّيَّةِ
وَحَكَى الرَّافِعِيُّ عَنْ كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ لِأَدْخُلَنَّ هَذِهِ الدَّارَ الْيَوْمَ أَوْ هَذِهِ بَرٍّ
بِدُخُولِ إِحْدَاهُمَا ذَكَرَ ذَلِكَ فِيمَا الْحَقُّ تَمَاطِلَ أَصْحَابِنَا مِنْ كُتُبِهِمْ بِمَا لَا يُخَالِفُ أَصُولَنَا
وَتَبَعُهُ النَّوَوِيُّ عَلَى ذَلِكَ وَمُقْتَضَى ذَلِكَ الْحَاقِ الْجُمْلَةَ الْمَعْطُوفَةَ فِي التَّقْيِيدِ بِالْيَوْمِ الَّتِي
قَبْلَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(123/1)

15 - فصل إضمار حرف العطف

اِخْتَلَفُوا فِي إِضْمَارِ حَرْفِ الْعُطْفِ فَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَضْمَرُ لِأَنَّ الْحُرُوفَ أَدَلَّةٌ عَلَى
مَعَانٍ فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ فَلَوْ أَضْمَرَتْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا فَلَا يَهْتَدَى إِلَى مُرَادِ
الْمُتَكَلِّمِ وَكَمَا أَنَّ حُرُوفَ النَّفْيِ وَالتَّوَكِيدِ وَالتَّامِّيِّ وَالتَّرْجِيِّ وَنَحْوَهَا لَا تَضْمَرُ فَكَذَلِكَ
حُرُوفُ الْعُطْفِ وَإِنَّمَا إِضْمَارُ حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فَلِأَنَّ لِلْمُسْتَفْهَمِ هَيْئَةً
تُخَالِفُ هَيْئَةَ الْمُخْبَرِ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ

وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ كَاتِبُ مَالِكٍ وَابْنُ عُصْفُورٍ وَخَوَهُمَا إِلَى
جَوَازِ ذَلِكَ وَقَيْدِهِ الْمُحَقِّقُونَ عِنْدَ فَهْمِ الْمَعْنَى وَاسْتَدْلًا

(124/1)

الْفَارِسِيُّ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ
عَلَيْهِ تَوَلَّوْا} الْآيَةَ قَالَ تَقْدِيرُهُ وَقُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ كَانَ جَوَابَ {إِذَا} قَوْلُهُ
{تَوَلَّوْا}

وَذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ اللُّورَقِيُّ أَنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ حَمَلَ عَلَى هَذَا مَا اخْتَارَهُ مِنَ التَّشْهِيدِ
(التَّحِيَّاتِ الْمُبَارَكَاتِ الصَّلَوَاتِ الطَّيِّبَاتِ لِلَّهِ) بِغَيْرِ وَאו عَلَى مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ

وَرَوَى أَبُو زَيْدٍ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ أَكَلْتُ لَحْمًا لَبَنًا ثَمَرًا وَجَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى
{وُجُوهُ يَوْمِنِذٍ نَاعِمَةٍ} بَعْدَ قَوْلِهِ {وُجُوهُ يَوْمِنِذٍ خَاشِعَةٍ} وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ
(كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا ... يَزْرَعُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ السَّقِيمِ)

(125/1)

وَقَوْلُ الْآخَرِ

(مَا لِي لَا أَبْكِي عَلَى عَلَاتِي ... صَبَائِحِي غَبَائِقِي قِيلَاتِي)

وَقَوْلُ الْآخَرِ

(ضَرْبًا طَلَخَفًا فِي الطَّلَى شَخِيئًا)

يُرِيدُ ضَرْبًا طَلَخَفًا وَشَخِيئًا وَطَلَخَفَ الشَّدِيدُ وَالشَّخِيئُ دُونُهُ فِي الشَّدَّةِ وَطَلَى جَمْعُ

طَلِيَّةٍ وَهِيَ صَفْحَاتُ الْأَعْنَاقِ

وَأَنْشَدُوا أَيْضًا قَوْلَ الْآخَرِ

(فَأَصْبَحَنَ يَنْشُرْنَ آذَانَهُنَّ فِي ... الطَّرْحِ طَرَفًا شِمَالًا يَمِينًا)

(وَأَمْتُ بَنًا مَشْرِقًا مَغْرِبًا ... غَبَارًا وَحَبَسَا صَحَارَى حَزُونًا)

تَقْدِيرُهُ شِمَالًا وَيَمِينًا وَمَشْرِقًا وَمَغْرِبًا

(126/1)

وَمَنْعُ السُّهْلِيِّ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَجَعَلَ جَوَابَ {إِذَا} فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {قُلْتُ لَا أَجِدُ} وَقَوْلِهِ {تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ} إِخْبَارًا عَنْهُمْ وَثَنَاءً عَلَيْهِمْ لِأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ مَخْصُوصِينَ عَرَفُوا بِأَعْيَانِهِمْ قَالَ وَالْكَلَامُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى الْعَطْفِ بِالْوَاوِ لِأَنَّهُ مُرْتَبِطٌ بِمَا قَبْلَهُ كَالْتَفْسِيرِ لَهُ قُلْتُ وَكَذَلِكَ الْمَنْعُ أَيْضًا مُتَوَجِّهٌ فِي قَوْلِهِ {وُجُوهٌ يَوْمِئِذٍ نَاعِمَةٌ} إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَى الْعَطْفِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ جُمْلَةً ابْتِدَائِيَّةً مُسْتَأْنَفَةً وَأَمَّا الْآيَاتُ وَإِنْ تَضَمَّنَتْ إِضْمَارَ حَرْفِ الْعَطْفِ فَفِيهَا كَلَامَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا قَلِيلَةٌ جِدًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَاقِي الْكَلَامِ فَلَا يَفْتَضِي ذَلِكَ جَوَازًا عَامًا وَالثَّانِي أَنَّهَا وَإِنْ اقْتَضَتْ الْجَوَازَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَفْتَصَرَ بِهِ عَلَى مَا كَانَ مِثْلَهَا حَيْثُ يَكُونُ الْمَعْطُوفَانِ مُتَجَاوِرَيْنِ غَيْرِ مُتَرَاحٍ بَعْضُهُمَا عَنْ بَعْضٍ كَمَا رَوَى أَبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِمْ أَكَلْتُ لَحْمًا لَبَنًا ثَمَرًا لِيَدُلَّ ذَلِكَ دَلَالَةً ظَاهِرَةً عَلَى تَقْدِيرِ الْعَاطِفِ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَحَلَّلَ فَصْلٌ فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى فِي قُوَّةِ الْكَلَامِ دَلَالَةٌ عَلَى تَقْدِيرِهِ وَقَدْ ذَكَرَ السُّهْلِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ الْمُتَقَدِّمَ (كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ)

لَمْ يَرِدْ الشَّاعِرُ فِيهِ الْعَطْفُ إِذْ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَانْحَصَرَ اثْبَاتُ الْوَدِّ فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ مُوَاطِئَةٍ وَلَا اسْتِمْرَارٍ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ أَوَّلَ الْكَلَامِ تَرْجُمَةً عَلَى سَائِرِ الْبَابِ يُرِيدُ الْاسْتِمْرَارَ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ وَالْمُوَاطِئَةَ عَلَيْهِ وَعَلَى مِثْلِهِ هُوَ الْجَالِبُ لِلْوَدِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(127/1)

16 - فصل الفصل والوصل

يَتَّصِلُ بِهَذَا الْكَلَامِ الْقَوْلُ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَحْسُنُ فِيهَا الْإِثْنَانُ بِالْوَاوِ الْعَاطِفَةِ وَالَّتِي يَحْسُنُ فِيهَا حَذْفُهَا أَوْ يَتَعَيَّنُ وَهُوَ الْفَنُّ الْمُسَمَّى بِالْفَصْلِ وَالْوَصْلِ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ وَهُوَ مِنْ أَدَقِّ أَبْوَابِهِ وَأَغْمَضِهَا مَسْلُكًا وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ أُوتِيَ فِي فَهْمِ كَلَامِ الْعَرَبِ فَهْمًا دَقِيقًا وَطَبْعًا سَلِيمًا وَرِزْقًا فِي إِدْرَاكِهِ ذَوْقًا صَحِيحًا وَهَذَا سُئِلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنِ الْبَلَاغَةِ فَقَالَ مَعْرِفَةُ الْفَصْلِ مِنَ الْوَصْلِ وَإِنَّمَا الْإِشْكَالُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي الْوَاوِ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ لِأَنَّ تِلْكَ تَفِيدُ مَعَ التَّشْرِيكِ شَيْئًا زَائِدًا كَالترتيب فِي الْفَاءِ وَالتراخي فِي ثَمٍّ وَكَإِفَادَةِ أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ وَكَذَلِكَ الْبَقِيَّةُ بِخِلَافِ الْوَاوِ فَإِنَّهَا تَفِيدُ مُطْلَقَ الْجَمْعِ كَمَا تَقْدُمُ وَهُوَ التَّشْرِيكِ فِي أَصْلِ الْحُكْمِ أَوْ فِي

بعض صفاته أو في لازم المُسمّى إمّا ذهنا أو عرفا ونحو ذلك من الجِهات الجامعة
لافتِضاء العطف
عطف الجمل

والَّذي يتصدّى النظر فيه الكلام في عطف الجمل بعضها على بعض وتركه وقد ذكر
جماعة من النجاة لما تكلموا في إضمّار الواو العاطفة أن المُتكلّم بالخيار في الجمل إن
شاء عطفها وإن شاء لم يعطف ومثلوا ذلك بقوله

(128/1)

تعالى {سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم} ثم قال {ويقولون
سبعة وثامنهم كلبهم} وهذا ليس باهين ولا الأمر فيه سهل كما سنبينه إن شاء الله
وليس حذف الواو وإثباتها في هذه الجمل الثلاثة على السواء كما سيأتي بيانه إن شاء
الله تعالى
عطف جملة لها محل على أخرى

ثم الجملة إذا عطف على جملة أخرى فإمّا أن تكون الأولى لها محل من الإعراب أولا
فإن كان لها محل من الإعراب وقصد التشريك بينها وبين الثانية فيه عطف عليها
كعطف المفرد على المفرد فإن الجملة لا يكون لها محل من الإعراب حتى تكون واقعة
موقع المفرد فكما يشترط في عطف المفردات أن يكون بينها جهة جامعة كذلك
يشترط في الجمل كقولك زيد يكتب ويشعر أو يُعطي ويمنع وعليه حمل قوله تعالى {والله
يقبض ويبسط} ولذلك عيب على أبي تمام في بيته المتقدّم ذكره
(لا والذي هو عالم أن النوى ... صبر وأن أبا الحسين كريم) لعدم المناسبة بين الجملتين
فإن لم يقصد التشريك بين الجملتين في الإعراب كان له الخيار في العطف وعدمه لكنه
يتقيد بما سيأتي ذكره وربما تعين الوصل أو عدم العطف كما سيأتي

(129/1)

عطف جملة لا محل لها على أخرى

أما إذا كانت الجملة لا محل لها من الإعراب فلا بُد في العطف من أن تكون الجملتان كالنظيرين والشريكين بحيث إذا عرف السامع حال الأولى عناه أن يعرف الثاني أو ما يقرب من ذلك كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر فإن هذا خطاب لمن هو متشوق لمعرفة حالهما في هذا الأمر المخصوص وكذلك زيد طويل وعمرو قصير فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لم يكن ذلك حسنا إلا إذا تقدم سؤال من متكلم عن حال كل منهما في ذلك الشيء المخصوص ولو قلت خرجت اليوم من داري وأحسن الذي يقول كذا كان كلاما متهجنا لأن الثاني ليس من الأول في شيء بخلاف قولك العلم حسن والجهل قبيح لأن كون العلم حسنا مضموم في القول إلى كون الجهل قبيحا التعلق بين الجملتين بالتأكيد أو الصفة يوجب الفصل

ثم هذه الجمل على قسمين الأول أن يكون معنى إحدى الجملتين لذاته متعلقا بمعنى الأخرى كما إذا كانت كالتوكيد لها أو الصفة فلا يجوز إدخال العاطف بينهما لأن التأكيد والصفة متعلقان بالمؤكد والموصوف لداقتهما والتعلق الذاتي يعني عن لفظ يدل على التعلق فمثل ذلك قوله تعالى {الم ذلك الكتاب لا ريب فيه} فإن وزان {لا ريب فيه} في الآية وزان نفسه في قولك جاءني الخليفة نفسه فهو بيان وتحقيق مؤكد لأنك لم ترد بقولك جاءني الخليفة المجاز فكذلك الآية فإنه لما بولغ في وصفه

(130/1)

بالكمال وبلوغه الدرجة القصوى منه لجعله الممتداً ذلك وتقدير الخبر باللام فكان نفي الرب عنه تأكيداً لكماله كأنه قال هو ذلك الكتاب ومثله قوله {سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون} فإن معنى قوله تعالى {لا يؤمنون} معنى ما قبله وكذلك أيضاً قوله تعالى بعده {ختم الله على قلوبهم} تأكيد ثان لأن عدم التفاوت بين الانذار وعدمه لا يصح إلا في حق من ليس له قلب يخلص إليه الحق وسمع تذرك به حجة وبصر تثبت به عبوة وقوله تعالى {يخادعون الله والذين آمنوا} كذلك أيضاً تأكيد لما قبله لأن المخادعة ليست شيئاً غير قولهم {آمنوا} مع أنهم غير مؤمنين فلذلك لم يقل ويخادعون

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ} وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَلِي مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَن فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا} وَإِنْ كَانَ الثَّانِي أُبْلَغَ مِنَ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ حَالٌ مِنْ لَا يَصِحُّ السَّمْعُ مِنْهُ أُبْلَغَ فِي عَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْكَلَامِ مِنْ حَالٍ مِنْ يَصِحُّ ذَلِكَ مِنْهُ فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى {مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ} فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّأْكِيدِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُرْتَفَعَ عَنْ جِنْسِ الْبَشَرِيَّةِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ

(131/1)

لَيْسَ إِلَّا الْمَلِكُ فِي عَرَفِ الْمُسْتَحْسَنِ الْمُعْظَمِ لِذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الصِّفَةِ فَإِنْ إخراجُه من جنس البشريَّة تَتَضَمَّنُ لَا مَحَالَةَ دُخُولَهُ فِي جِنْسٍ آخَرَ وَالْقِسْمَةُ غَيْرُ مَنْحَصِرَةٍ فِي الْمَلِكِ وَالْبَشَرِ فَكَانَ جَعْلُهُ مَلَكًا لِسَانَ الْمُقْصُودِ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ وَالتَّمْيِيزِ عَنْ غَيْرِهِ وَمِنْ مَوَاضِعِ التَّوَكُّيدِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى {وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشَّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذَكَرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ} وَقَوْلُهُ {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} عَدَمِ التَّعَلُّقِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ وَوُجُودِ اللَّبْسِ بِالْعَطْفِ يُوجِبُ الْفَصْلَ

الْقِسْمِ الثَّانِي أَلَا يَكُونُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ تَعَلُّقٌ ذَاتِي فَإِمَّا أَنْ يَعْضُ لِبَسٍ مِنَ الْعَطْفِ أَوَّلًا فَإِنْ عَرْضَ لِبَسٍ وَجِبَ تَرْكُ الْعَطْفِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ} اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ {فَإِنَّهُ لَوْ عَطْفٌ} اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ {عَلَى مَا قَبْلَهُ لَأَوْهَمَ أَنَّهُ مِنْ مَقُولِ الْمُتَنَافِقِينَ وَلَيْسَ مِنْهُ فَتَرَكَ الْعَطْفَ لِذَلِكَ وَمِثْلُهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى {قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ} فَتَرَكَ الْعَطْفَ لِبَيَانِ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى رَدًا عَلَيْهِمْ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {قَالُوا أَنْتُمْ أَنْتُمْ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ} وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي الْحَقِيقَةِ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ قَالُوا كَيْتَ وَكَيْتَ شَوْقِ السَّمَاعِ إِلَى الْعِلْمِ بِمَصِيرِ أَمْرِهِمْ وَمَا حَكَمَ بِهِ

(132/1)

عَلَيْهِمْ فَكَأَنَّهُ قِيلَ وَمَاذَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِهِمْ فَقَالَ {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمْدَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ} أَوْ مَاذَا حَكَمَهُمْ فَقَالَ {أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ} فَحَصَرَ السُّفَهَاءَ فِيهِمْ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

(زعم العواذل أنني في غمرة ... صدقوا ولكن غمري لا تنجلي)
فإنه لما حكى عن العواذل أنهم قالوا هو في غمرة وكان ذلك مما يترك السامع لأن يقول
له فما جوابك عن ذلك أخرج الكلام مخرجه فقال صدقوا إلا أن ترك العطف هنا لا
يتعين لعدم الإيهام واللبس بخلاف الآيات المتقدمة
وأيضا فلو عطف قوله {الله يستهزئ بهم} على ما قبله لأوهم مشاركته في الاختصاص
بالظرف المتقدم وهو قوله {وإذا خلوا إلى شياطينهم} لأنه الوقت المقول فيه {إننا
معكم إنما نحن مستهزؤون} ولا شك أن استهزاء الله بهم وهو خذلانه إيائهم واستدراجه
هم من حيث لا يشعرون متصل لا ينقطع بكل حال خلوا إلى شياطينهم أم لم يخلوا
إليهم
أما إذا لم يحصل من العطف لبس ولا إيهام فإما أن يكون بين الجملتين انقطاعا إما كاملا
أو بمنزلة أو اتصالا كاملا أو بمنزلة

(133/1)

الانقطاع بين الجملتين يوجب الفصل

فإن كانت الثانية منقطعة عن الأولى أو في معنى ذلك حذفت الواو لأن الجمع بين
الشئيين يقتضي مناسبة بينهما كما تقدم ومن هذا الضرب اختلاف الجملتين خبرا
وإنشاء كقولك مات فلان اللهم ارحمه أو رحمه الله لأنه بمعنى الإنشاء وجعل السكاكي
منه قول الزيدي
(ملكته خبلى ولكنه ... ألقاه من زهد على غاري)
(وقال إني في الهوى كاذب ... انتقم الله من الكاذب)

(134/1)

وحمله الجزائي على الاستئناف وقول السكاكي أقوى
كمال الاتصال يوجب الفصل

وإن كان بينهما كمال الاتصال فكذلك أيضا لا يعطف إحداهما على الأخرى وذلك

بأن تكون الجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلَى أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ أَوْ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ لِئَلَّا يُلْزَمَ مِنْ ذَلِكَ عَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ
الِاسْتِثْنَاءُ يُوجِبُ الْفَصْلَ

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ قَصِدَ الْاسْتِثْنَاءُ لَمْ يَكُنْ عَطْفٌ لِأَنَّهُ نَوِي بِهِ مُبْتَدَأُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسُ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ} وَكَذَلِكَ إِذَا سَقَتْ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ فِي مَعْرُضِ جَوَابِ سَائِلٍ سَأَلَ كَمَا تَقْدُمُ فِي الْآيَاتِ وَالْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ
(صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمَرْتَنِي لَا تَنْجِلِي)
وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ

(135/1)

{وَمَا عَفَتِ الرِّيحُ لَهُ مَحَلًّا ... عَفَاهُ مِنْ حَدَا بِهِمْ وَسَاقَا}
فَإِنَّهُ لَمَّا نَفَى الْفِعْلُ الْمَوْجُودَ عَنِ الرِّيحِ كَانَ مِثْلُهُ لِأَنَّهُ يَسْأَلُ عَنِ الْفَاعِلِ
يَجِبُ الْعَطْفُ لِدَفْعِ تَوْهَمِ خِلَافِ الْمَقْصُودِ

وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ فَيَقْوَى فِيهِ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ وَيَتَعَيَّنُ ذَلِكَ عِنْدَ دَفْعِ إِيهَامٍ خِلَافِ
الْمَقْصُودِ كَقَوْلِ الْقَائِلِ لَا أَيْدِيكَ اللَّهُ وَالْوَاوُ فِي مِثْلِ هَذَا مُتَعَيِّنَةٌ نَظِيرُ تَعْيِينِ حَذْفِهَا فِي تِلْكَ
الْآيَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ
يَحْسَنُ الْعَطْفُ لِاتِّفَاقِ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْخَبَرِ أَوْ الْإِنْشَاءِ

وَمَتَى اتَّفَقَتِ الْجُمْلَتَانِ فِي الْخَبَرِ أَوْ الْإِنْشَاءِ حَسَنَ الْعَطْفِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {إِنْ الْأُبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَارَ لَفِي جَحِيمٍ} وَقَوْلُهُ {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ} وَقَوْلُهُ {وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا}
وَمِثْلُهُ أَيْضًا إِذَا اتَّفَقَتَا مَعْنَى لَا لَفْظًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا}

(136/1)

(يعطف {قُولُوا} على {لَا تَعْبُدُونَ} لِأَنَّهُ بِمَعْنَى لَا تَعْبُدُوا وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى {وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا} فَتَقْدِيرُهُ إِمَّا وَتَحْسَنُونَ بِمَعْنَى أَحْسِنُوا وَهَذَا أَبْلَغُ مِنْ صَرِيحِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ قَدْ سَوَّعَ فِيهِ إِلَى الْإِمْتِنَالِ وَالْإِنْتِهَاءِ فَهُوَ يَخْبِرُ عَنْهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى كَانَتِ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ مُطَابِقَةً لِلأُولَى لَمْ يُعْطَفْ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مُغَايِرَةً لَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَوْعُ ارْتِبَاطٍ بِوَجْهِ جَامِعٍ تَقْسِيمِ الْجَامِعِ إِلَى عَقْلِي وَوَهْمِي وَخِيَالِي

وَقَدْ قَسَمَ السَّكَائِي الْجَامِعَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِلَى عَقْلِي وَوَهْمِي وَخِيَالِي أَمَّا الْعَقْلِي فَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا اتِّحَادٌ فِي التَّصَوُّرِ أَوْ تَمَاثُلٌ مَعَ تَبَايُنٍ يَفْتَضِي التَّعَدُّدَ أَوْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا تَضَافٍ كَمَا فِي الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ وَالسَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ وَالسُّفْلِ وَالْعُلُوِّ وَالْأَقْلَ وَالْأَكْثَرَ فَإِنَّ الْعَقْلَ يَأْبَى أَلَّا يَجْتَمِعَا فِي الدِّهْنِ وَأَمَّا الْوَهْمِي فَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ تَصَوُّرِهِمَا شَبَهٌ تَمَاثُلُ كُلُّونِ الْبَيَاضِ وَلَوْنِ الصُّفْرِ فَإِنَّ الْوَهْمَ يَبْرُزُهُمَا فِي مَعْرِضِ الْمُثْلَيْنِ وَلِذَلِكَ حَسَنُ قَوْلِ الشَّاعِرِ (ثَلَاثَةٌ تَشْرُقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا ... شَمْسُ الصُّحَى وَأَبُو اسْحَاقَ وَالْقَمَرُ)

(137/1)

أَوْ تَضَادُّ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَالتَّحْرُكِ وَالسَّكُونِ وَالْقِيَامَ وَالْقُعُودَ وَالْعِلْمَ وَالْجَهْلَ وَالْحَسَنَ وَالْقَبْحَ أَوْ شَبَهٌ تَضَادُّ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالسَّهْلِ وَالْجَبَلِ فَإِنَّ الْوَهْمَ يَنْزِلُ الْمُتَضَادِّينَ وَالشَّيْئَيْنِ بَعْدَ مِمَّا يَمْتَزِلُهُ الْمُتَضَافَيْنِ فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي الدِّهْنِ وَأَمَّا الْخِيَالِي فَأَنْ يَكُونَ بَيْنَ تَصَوُّرِهِمَا تَقَارُنٌ فِي الْخِيَالِ سَابِقٍ فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا لِذَلِكَ وَيَخْتَلِفُ هَذَا بِاخْتِلَافِ الصُّورِ الثَّابِتَةِ فِي الْخِيَالَاتِ تَرْتِيبًا وَوُضُوحًا وَعَلَيْهِ يَتَخَرَّجُ قَوْلُهُ تَعَالَى {أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خَلَقْتَ} وَمَا بَعْدَهَا فَإِنَّهَا نَزَلَتْ بِمَكَّةَ وَالْخُطَابَ مَعَ أَهْلِهَا وَسَائِرِ الْعَرَبِ وَجَلَّ انتِفَاعُهُمْ فِي مَعَاشِهِمْ بِالْإِبِلِ فَتَكُونُ عَنَابَتُهُمْ أَوَّلًا مَصْرُوفَةً إِلَيْهَا وَانتِفَاعُهُمْ مِنْهَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِأَنْ تَرعى وَتَشْرَبَ وَذَلِكَ بِنَزُولِ الْمَطَرِ فَيَكْثُرُ تَقَلُّبُ وَجُوهِهِمْ فِي السَّمَاءِ ثُمَّ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ مَأْوَى يُؤْوِيهِمْ وَمِنْ حَصْنٍ يَتَحَصَّنُونَ بِهِ وَلَا شَيْءَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ كَالْجِبَالِ ثُمَّ لَا غِنَى لَهُمْ لَتَعْدُرَ طُولُ مَكْتَبِهِمْ فِي مَنْزِلٍ عَنِ التَّنْقِلِ مِنْ أَرْضٍ إِلَى سَوَاهَا فَإِذَا فَتَشَّ الدُّوَى فِي خِيَالِهِ وَجَدَ صُورَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ حَاضِرَةً فِيهِ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ بِخِلَافِ الْحَاضِرِيِّ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحْضِرُ ذَلِكَ فِي خِيَالِهِ هَكَذَا فَيُظَنُّ النِّسْقَ بِجَهْلِهِ مَعِيَا

فَإِنْ قِيلَ قَوْلُهُ تَعَالَى {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحُجَّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا} أَيْ رَابِطَةُ بَيْنِ الْأَهْلِ وَبَيْنِ إِيْتَانِ الْبُيُوتِ

(138/1)

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا} الْآيَةُ بِكَمَالِهَا ثُمَّ قَالَ عَقِيبَهَا {وَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ} الْآيَةُ قُلْنَا أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى فَسُؤَالُهُمْ إِمَّا كَانَ عَنِ الْحِكْمَةِ فِي تَقْصَانِ الْأَهْلِ وَتَمَامِهَا فَكَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ مَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ مَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فَهُوَ حِكْمَةٌ ظَاهِرَةٌ وَفِيهِ الْمَصْلَحَةُ لِعِبَادِهِ فَدَعَوْا السُّؤَالَ عَنْهُ وَانْظُرُوا إِلَى وَاحِدَةٍ تَفْعَلُونَهَا أَنْتُمْ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْبِرِّ وَأَنْتُمْ تَحْسِبُونَهَا بَرًا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذِكْرُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْاسْتِطْرَادِ فَإِنَّهُ لَمَّا بَيْنَ أَنْ مِنَ الْحِكْمَةِ فِي الْأَهْلِ مَوَاقِيتُ الْحُجَّ ذَكَرَ مَا يَعْتَادُهُ بَعْضُهُمْ مِنْ شَيْءٍ كَانَ يَطْنُهُ سَنَةً وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا قَدِمَ مِنَ الْحُجَّ لَا يَدْخُلُ بَيْتَهُ إِلَى مِنْ ظَهَرِهِ عَلَى وَجْهِ الْاسْتِطْرَادِ عِنْدَ ذِكْرِ الْحُجَّ كَمَا فِي قَوْلِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ {هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأَ عَلَيْهَا وَأَهْشَى بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِي فِيهَا مَأْرَبٌ أُخْرَى} وَأَمَّا آيَةُ الْإِسْرَاءِ فَالْمَعْنَى فِيهَا أَطْلَعْنَاهُ عَلَى الْغَيْبِ عَيَانًا وَأَخْبَرْنَاهُ بِوَقَائِعِ مِنْ سَلَفَ لِيَكُونَ ذَلِكَ تَنْوِيحًا فِي مَعْجَزَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْ سُبْحَانَ الَّذِي أَطْلَعَكَ عَلَى بَعْضِ آيَاتِهِ وَأَخْبَرَكَ بِمَا جَرَى لِمُوسَى وَقَوْمِهِ لِيَكُونَ فِيهَا آيَةٌ أُخْرَى وَجَمِيعُ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْجُمْلِ الْمَعْطُوفَةِ الْمُنَاسِبَةِ فِيهَا ظَاهِرَةٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهَا وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ

(139/1)

17 - فصل عطف الصِّفَاتِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ

وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ أَيْضًا الْكَلَامُ فِي عَطْفِ الصِّفَاتِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى الصِّفَةِ لَا تَعْطِفُ فَالْصِّفَةُ الْحَقِيقِيَّةُ أُولَى بِذَلِكَ لِأَنَّهَا مُتَّحِدَةٌ بِالْمَوْصُوفِ وَالْعَطْفُ يَقْتَضِي الْمُغَايِرَةَ وَلِهَذَا جَاءَتْ صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَعْطُوفَةٍ غَالِبًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى {الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ} {الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ} الْمُؤْمِنُ الْمُهِيمُنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ {الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ} لِأَنَّهَا صِفَاتُ أَزَلِيَّةٍ أَبَدِيَّةٍ وَافَقَتْ الذَّاتَ فِي الْقَدَمِ

وَلَيْسَتْ مُغَايِرَةٌ

وَجَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ} وَقَوْلُهُ تَعَالَى {غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ} بَعُطْفٍ (قَابِلِ التَّوْبِ) دُونَ غَيْرِهَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى {التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ} وَقَوْلُهُ تَعَالَى {أَرْوَجًا خَيْرًا مِنْكُم مِّنْكُمْ} مُسَلِّمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ {

(140/1)

ثَبَاتٍ وَأَبْكَارٍ) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ

(إِلَى الْمَلِكِ الْقُرْمِ وَأَبْنِ الْهَمَامِ ... وَلَيْثُ الْكَتِيبَةِ فِي الْمَرْحَمِ) وَلِهَذَا كُتِلَ جُوزُ جَمَاعَةٍ عَطْفَ الصِّفَاتِ بِالْوَاوِ مُطْلَقًا وَحَمْلَ عَلَيْهِ مِنْ يَقُولُ إِنْ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ عَلَيْهِمَا (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَصَلَاةِ الْعَصْرِ) فَقَالُوا هُوَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الصِّفَاتِ وَلَا شَكَّ أَنَّ تَجْوِيزَ هَذَا عَلَى الْإِطْلَاقِ يَنْقُضُ قَاعِدَتَيْنِ كَبِيرَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا

(141/1)

أَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَالثَّانِيَةَ أَنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمُغَايِرَةَ وَآوِ الثَّمَانِيَةِ وَالرَّدَّ عَلَى الْقَوْلِ بِهَا

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّ الْوَآوِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ} وَقَوْلُهُ {ثَبَاتٍ وَأَبْكَارٍ} وَآوِ الثَّمَانِيَةِ لِأَنَّ السَّبْعَةَ عَدَدَ كَامِلٍ فَيُؤْتَى بَعْدَهَا بِالْوَاوِ إِشْعَارًا بِذَلِكَ وَحَمْلًا عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى {وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَثَامِنِهِمْ كَلْبِهِمْ} وَهُوَ قَوْلٌ لَا دَلِيلَ لَهُ وَلَا أَصْلَ لَهُ

وَأَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} إِنَّهَا وَآوِ الثَّمَانِيَةِ لِأَنَّ الْجَنَّةَ كُلَّهَا ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ وَهُوَ تَخِيلٌ عَجِيبٌ وَالْوَاوِ هُنَا لِلْحَالِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ التَّحْقِيقُ أَنَّ الصِّفَاتِ إِذَا قَصِدَ تَعْدَادُهَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى جَمْعٍ أَوْ انْفِرَادٍ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ عَطَفَ وَإِنْ أُريدَ الْجَمْعُ بَيْنَ الصِّفَتَيْنِ أَوْ التَّنْبِيهِ عَلَى تَغَايُرِهِمَا عَطَفَ بِالْحَرْفِ وَكَذَلِكَ إِذَا أُريدَ التَّنْوِيعُ لِعَدَمِ اجْتِمَاعِهِمَا فَإِنَّهُ يُؤْتَى بِالْعَطْفِ أَيْضًا وَكَذَلِكَ إِذَا قَصِدَ رَفْعُ اسْتِبْعَادِ اجْتِمَاعِهِمَا لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ فَإِنَّهَا

(142/1)

تَعَطَفَ أَيْضًا كَمَا فِي الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ

(إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهَمَامِ ...)

فَإِنَّ الْعَطْفَ جَاءَ هُنَا رَفْعًا لاسْتِبْعَادٍ مِنْ يَسْتَبْعَدُ اجْتِمَاعَ هَذِهِ الصِّفَاتِ فِيهِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ} إِنَّمَا عَطَفْتَ لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ مُتَضَادَّةٌ الْمَعْنَى فِي أَصْلِ الْوَضْعِ فَرَفَعَ الْوَهْمَ بِالْعَطْفِ عَنْ مَنْ يَسْتَبْعَدُ ذَلِكَ فِي ذَاتٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ بَاطِنًا ظَاهِرًا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ فَكَانَ الْعَطْفُ هَا هُنَا أَحْسَنَ

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى {ثِيَابٌ وَأَبْكَارٌ} فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِالصِّفَاتِ الْأَوَّلِ ذِكْرَهَا مَجْمُوعَةً وَالْوَاوِ تَوْهَمَ التَّنْوِيعِ لَاقْتِضَائِهَا الْمُغَايِرَةَ فَتَرَكَ الْعَطْفَ بَيْنَهَا لِبَيَانِ اجْتِمَاعِهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ بِخِلَافِ الثَّبُوتِ وَالْبُكُورَةِ فَإِنَّهُمَا مُتَضَادَّانِ لَا يَجْتَمِعَانِ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ فِي آنٍ وَاحِدٍ فَأَتَى بِالْوَاوِ لِنُضَادِ النَّوْعَيْنِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى {غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ} قَدْ يَظُنُّ أَنَّهَا يَجْرِيَانِ مَجْرَى الْوَصْفِ الْوَاحِدِ لِنِلازِمِهِمَا فَمَنْ غَفَرَ الذَّنْبَ قَبْلَ التَّوْبِ فَبَيْنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِعَطْفٍ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ أَنَّهَا مَفْهُومَانِ مُتَغَايِرَانِ وَوَصْفَانِ مُخْتَلِفَانِ يَجِبُ أَنْ يُعْطَى لِكُلِّ وَاحِدٍ حُكْمُهُ وَكَذَلِكَ مَعَ الْعَطْفِ أَبِينِ وَأَوْضَحِ

وَأَمَّا {شَدِيدِ الْعِقَابِ} وَ {ذِي الطَّوْلِ} فَهُمَا كَالْمُتَضَادِّينِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْعِقَابِ تَقْتَضِي أَيْضًا الضَّرَرَ وَالْأَوَّلُ تَضَافُ بِالطَّوْلِ يَقْتَضِي اتِّصَالَ النَّفْعِ فَحَرَفَ الْعَطْفَ لِبَيَانِ أَنَّهَا مَجْتَمِعَانِ فِي ذَاتِهِ وَهِيَ مَوْصُوفَةٌ بِهَمَا عَلَى الْاجْتِمَاعِ لِيَتَعَبَّدَ الْعَبْدُ عَلَى الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ دَائِمًا فَحَسَنَ تَرَكَ الْعَطْفَ لِهَذَا الْمَعْنَى

وَأَمَّا قَوْلُهُ {الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ} فَكُلُّ صِفَةٍ تَقَدَّمَتْ غَيْرُ مَسْبُوقَةٍ بِالْوَاوِ مُغَايِرَةٌ لِلْأُخْرَى وَالْغَرَضُ أَنَّهَا فِي اجْتِمَاعِهَا كَالْوَصْفِ

(143/1)

الوَاحِدَ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى عَطْفٍ فَلَمَّا ذَكَرَ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُمَا مُتَلَازمانِ أَوْ كَالْمُتَلَازِمَيْنِ يَسْتَمْدَانِ مِنْ مَادَّةٍ وَاحِدَةٍ كَغُفْرَانِ الذَّنْبِ وَقَبُولِ التَّوْبِ حَسَنَ الْعَطْفِ لِيَبِينَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُعْتَدٍ بِهِ عَلَى حَدِيثِهِ لَا يَكْفِي مِنْهُ مَا يَحْصُلُ فِي ضَمَنِ الْآخِرِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنَّ يُؤْتَى بِكُلِّ مِنْهُمَا بِمَنْفَرَدِهِ فَحَسَنَ الْعَطْفِ لَذَلِكَ وَأَيْضًا فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ ضِدَيْنِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ أَحَدَهُمَا طَلَبُ الْإِيجَادِ وَالْآخَرُ طَلَبُ الْإِعْدَامِ كَانَا كَالنَّوْعَيْنِ الْمُتَغَايِرَيْنِ فِي قَوْلِهِ {ثِيَابَ وَأَبْكَارًا} فَحَسَنَ الْعَطْفِ لَذَلِكَ فَأَمَّا قَوْلُهُ {سَبْعَةٌ وَثَامَنُهُمْ كَلْبُهُمْ} فَإِنَّ الْوَاوَ لَمْ يَدْخُلْ هُنَا دُونَ مَا قَبْلَهُ إِلَّا لِفَائِدَةٍ وَهِيَ التَّقْدِيرُ لِأَنَّ عِدَّتَهُمْ سَبْعَةٌ فَقَوْلُهُ فِي الْجُمْلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ {رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ} {سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ} هُمَا مِنْ تِمَّةِ الْمُقُولِ وَلِذَلِكَ أَتْبَعَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {رَجَمَا بِالْغَيْبِ} وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَثَامَنُهُمْ كَلْبُهُمْ} قَائِمَةٌ مَقَامَ التَّصْدِيقِ لَذَلِكَ تَقْدِيرُهُ نَعَمْ وَثَامَنُهُمْ كَلْبُهُمْ كَمَا إِذَا قَالَ الْقَائِلُ زَيْدٌ كَاتِبٌ فَتَقُولُ لَهُ وَشَاعِرٌ وَيَكُونُ ذَلِكَ تَحْقِيقًا لِقَوْلِهِ الْأَوَّلِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَقُلْ سُبْحَانَهُ بَعْدَهُ {رَجَمَا بِالْغَيْبِ} كَمَا قَالَ فِي الْأُولَيَيْنِ وَقَالَ {قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ} وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ أَنَا مِنْ الْقَلِيلِ وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى {وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ} بَعْدَ قَوْلِهِ {وَجْعَلُوا أَعْزَةَ}

(144/1)

أَهْلَهَا أَذِلَّةً) فَلَيْسَتْ الْوَاوُ لِلثَّمَانِيَةِ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَزْعُمُ ذَلِكَ وَلَا دُخُولُ الْوَاوِ فِي الْأَخِيرَةِ وَتَرْكُهَا فِي الْأُولَيَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ أَئِمَّةِ النُّحَاةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(145/1)

18 - فصل زيادة الواو العاطفة

اِخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ زِيَادَةِ الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ لَغَيْرِ مَعْنَى فَجَوْزُهُ الْكُوفِيُّونَ احْتِجَاجًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَكَذَلِكَ نَرِي إِبْرَاهِيمَ مُلْكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيْكُونُ مِنَ الْمُوقِنِينَ} وَقَوْلُهُ {فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ} وَجْعَلُوا مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى {حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفَتَحَتْ أَبْوَابُهَا} وَقَوْلُ الشَّاعِرِ الْمُتَقَدِّمِ أَوَّلَ الْكِتَابِ (وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمَجْنُنُ لَنَا)

بعد قَوْلِه

(حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بِطُونِكُمْ ... ورَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُوهَا)

فتَقْدِيرُه قَلْبَتُمْ وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ

وَذَهَبَ الْبَصَرُ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةٌ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَا تَجُوزُ

(146/1)

زيادتها لِأَنَّ الْحُرُوفَ وَضَعْتَ لِلْمَعَانِي فَذَكَرَهَا بِدُونِ مَعْنَاهَا يَقْتَضِي مُخَالَفَةَ الْوَضْعِ وَيُورِثُ
الَلْبَسَ وَأَيْضًا فَإِنَّ الْحُرُوفَ وَضَعْتَ لِلِاخْتِصَارِ نَائِبَةً عَنِ الْجُمْلِ كَالْهَمْزَةِ فَإِنَّهَا نَائِبَةٌ عَنِ
أَسْتَفْهَمَ وَزِيادتها يَنْقُضُ هَذَا الْمَعْنَى
وَتِلْكَ الْمَوَاضِعُ الْوَاوُ فِيهَا عَاطِفَةٌ عَلَى مَحْذُوفٍ مُقَدَّرٍ يَتِمُّ بِهِ الْكَلَامُ تَقْدِيرُه لِنَبْرِهِ أَوْ
لِنَرَشْدِهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ (وَلِيَكُونَ مِنَ الْمَوْقِنِينَ)
وَكَذَلِكَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى تَقْدِيرُه عَرَفْنَا صَبْرَهُ وَانْقِيَادَهُ {وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ} وَكَذَلِكَ
قِيلَ فِي قَوْلِهِ {وَفَتَحَتْ أَبْوَابُهَا} تَقْدِيرُه عَرَفُوا صِحَّةَ مَا وَعَدُوا بِهِ {وَفَتَحَتْ أَبْوَابُهَا}
وَالْأَقْوَى أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ خَالِيَةً كَمَا تَقْدُمُ وَسَيَأْتِي ذَلِكَ وَبَيَانُ فَائِدَتِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
وَأَمَّا الْبَيِّنُ فَتَقْدِيرُه عَرَفَ غَدْرَكُمْ وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمِحْنُ وَحَذَفَ الْجَوَابُ كَثِيرٌ

(147/1)

وَفِي التَّهْذِيبِ لِلْبَغْوِيِّ مِنْ أَيْمَّةِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ وَأَنْتَ طَالِقٌ إِنْ
قَالَ أَرَدْتَ التَّعْلِيلَ فَأَقَمْتَ الْوَاوُ مَقَامَ الْفَاءِ قَبْلَ قَوْلِهِ وَإِنْ قَالَ أَرَدْتَ التَّنْجِيزَ يَنْجُزُ
الطَّلَاقُ يَعْنِي وَتَكُونَ الْوَاوُ زَائِدَةٌ
وَزَادَ غَيْرُهُ إِذَا قَالَ لَمْ أَقْصِدْ شَيْئًا يَقْضِي بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ فِي الْحَالِ وَيُلْغِي حَرْفَ الْوَاوِ
كَمَا لَوْ قَالَ ابْتَدَأَ وَأَنْتَ طَالِقٌ حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْبُوشَنجِيِّ مَقْرَأًا لَهُ وَاعْتَرَضَ
عَلَيْهِ النَّوَوِيُّ وَاحْتَارَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَكُونُ تَعْلِيلًا بِدُخُولِ الدَّارِ إِنْ كَانَ قَائِلًا لَهَا لَا
يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ وَإِنْ عَرَفَهَا فَلَا يَكُونُ تَعْلِيلًا وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا لِأَنَّهُ عِنْدَهُ غَيْرُ مُفِيدٍ
وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ جَارَ عَلَى الْقَاعِدَةِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ

(148/1)

19 - فصل تَقْدِيرِ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ مَحْذُوفٍ فِي الْقُرْآنِ

تقدم فيما ذكر آنفا عن البصريين أنهم يقدرون محذوفاً يعطف عليه وهذا التقدير كثير في القرآن العظيم فإنه ما يتوقف صحة الكلام عليه كقوله تعالى {فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه} أي فأكل فلا إثم عليه وقوله {فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر} أي فأفطر فعدة من أيام أخر وكذلك {فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر فانفلق} تقديره فضرِب فانفلق

ويُسمى هذا عند الأصوليين دلالة الإقتضاء أي إن صحة الكلام اقتضت هذا المقدَر ومنه ما يتوقف عليه تمام البلاغة لتجري على القواعد العربية كما

(149/1)

قال صاحب الكشف في قوله تعالى {لئن لم تنته لأرجمنك واهجري ملياً} إن العطف على محذوف يدل عليه قوله {لأرجمنك} تقديره فاحذري واهجري ملياً لأن قوله {لأرجمنك} تهديد وتقريع وقال في قوله تعالى في سورة البقرة {وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات} إن المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عذاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والإرهاق وبشر عمراً بالعفو والإطلاق قال ولك أن تقول هو معطوف على قوله {فاتقوا النار التي وقودها} كما قال يا بني تميم اخذوا عقوبة ما جنيتهم وبشر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم وقال أيضاً في قوله تعالى في سورة الصف {وبشر المؤمنين} إنه معطوف على {تؤمنون} لأنه بمعنى آمنوا

(150/1)

والذي اختاره السكاكي في هاتين الآيتين أن العطف فيهما على قل مراداً مقدراً قبل {يا أيها الناس} و {يا أيها الذين آمنوا} قال لأن إرادة القول بواسطة انصباب الكلام

إِلَى مَعْنَاهُ كَثِيرٌ وَذَكَرَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى {وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوى كُلُوا} وَقَوْلُهُ {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا} وَقَوْلُهُ {وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا} أَي قُلْنَا أَوْ قَائِلِينَ وَنَحْوَ ذَلِكَ
وَفِي هَذَا الَّذِي قَالَهُ السَّكَاكِي نَظَرَ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِضْمَارِ الْقَوْلِ مَوْضِعَ الْحَالِ تَقْدِيرُهُ
أَمَّا أَوَّلُ الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ
وَاخْتَارَ بَعْضُ شُيُوخِنَا أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي الْآيَتَيْنِ مَعْطُوفًا عَلَى مُقَدَّرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ
وَهُوَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى فَأَنْذِرْ أَوْ نَحْوَهُ أَي فَأَنْذِرْهُمْ وَيُبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَفِي الثَّانِيَةِ فَأُبَشِّرْ أَوْ
نَحْوَهُ أَي فَأُبَشِّرْ يَا مُحَمَّدُ وَيُبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ وَهَذَا كَمَا قَدَّرَ الزَّخَّشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
{لَأَرْجَمَنَّكَ وَاهْجُرَنِي مَلِيًّا}

(151/1)

20 - فصل تَقْدِيمِ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ

لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ إِلَّا فِي الْوَاوِ خَاصَّةً بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ
أَحَدُهَا أَنْ لَا يُؤَدِّيَ إِلَى وَقُوعِ حَرْفِ الْعَطْفِ صَدْرًا فَلَا تَقُولَ وَعَمَرُو زَيْدَ قَائِمَانِ فِي زَيْدٍ
وَعَمَرُو قَائِمَانِ
وَتَانِيهَا أَنْ لَا يُؤَدِّيَ إِلَى مُبَاشَرَةِ حَرْفِ الْعَطْفِ عَامِلًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ مِثْلَ إِنْ وَعَمَرَا زَيْدًا
قَائِمَانِ
وَتَالِثُهَا أَنْ لَا يَكُونَ مَجْرُورًا فَلَا تَقُولَ مَرَرْتُ وَعَمَرُو بَرِيدٍ
وَعِنْدَ خَلْوِهِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ يَجُوزُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
(أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عَرَقٍ ... عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامِ)

(152/1)

وَقَوْلِ الْآخَرِ
جَمَعْتُ وَفَحْشَا غَيْبَةٍ وَنَمِيمَةٍ ... ثَلَاثَ خِلَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمَرْعُويٍّ
وَقَوْلِ ذِي الرِّمَةِ
كَأَنَا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحِهَا ... وَرَمِي السِّفَا أَنْفَاسُهَا بِسَهَامٍ

(جنوب ذوت غنّها التناهي فأنزلت ... بها يوم دُباب السبيب صيام)
يُريد لاحها جنوب ورمي السفا وقوله أيضا

(153/1)

(وأنت غريم لا أظن قضاءه ... ولا العنزي القارظ الدهر جائيا)
قالوا يُريد لا أظن قضاءه جائيا هو ولا العنزي
والذي يظهر أن هذا جميعه ضرورة اضطر الشاعر إليها الوزن والقافية وأن مثله لا يجيء
في سعة الكلام لكن أئمة العربية لم يخصصوه بالشعر
فإن قيل فقد جاء التقديم مع أو في قول الشاعر
فلست بنازل إلا أملت ... برحلي أو خيالتي الكذوب)
يُريد إلا أملت الكذوب أو خيالتي فجوابه أن الكذوب صفة لخيالتي وقوله أو خيالتي
عطف على المستكن في أملت ولم يحتاج إلى تأكيد لطول الكلام بفصل الجار والمجرور
والمضاف إليه والله أعلم

(153/1)

21 - فصل النوع الثاني

الكلام على واو الحال

وتسمى أيضا واو الابتداء وهي الداخلة على الجملة التي تقع حالا وكل ما صح من
الجملة أن يكون خبرا لمبتدأ أو صلة لموصول أو صفة صح أن تقع حالا
ثم لا تخلو تلك الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فتجى على ثلاثة
أقسام
أحدها وهو الأكثر أن تكون بالواو وفيها ضمير يعود على صاحب الحال كقولك جاء
زيد وهو صاحك وجاء وهو يضحك قال الله تعالى {وتحسبهم أيقاظا وهم رقود}
والثاني أن تحذف الواو ويكتفى بالضمير الرابط مثل جاء زيد وجهه مسرور وجاء زيد
وعليه قلنسوة قال الله تعالى {ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة}

وَالثَّالِثُ أَنْ يَحْذِفَ الضَّمِيرَ وَيَكْتَفِي بِالْوَاوِ كَقَوْلِكَ جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ} وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا مَثْبُتًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ وَاوٌ وَلَا بُدُّ فِيهِ مِنْ ضَمِيرٍ رَابِطٍ يَعُودُ عَلَى ذِي الْحَالِ مِثْلَ قَوْلِكَ جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ} وَقَالَ الشَّاعِرُ

(مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدٍ)

وَالْمُرَادُ عَاشِيًا وَلَمْ تَكُنْ هُنَاكَ حَاجَةٌ إِلَى الْوَاوِ لَمَّا بَيْنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ ثُمَّ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْفِعْلُ يُرَادُ بِهِ الْحَالُ فَأَمَّا الْفِعْلُ الْمَخْلُصُ لِلِاسْتِقْبَالِ فَلَا يَقَعُ مَوْقِعَ الْحَالِ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا لَا تَقُولُ جَاءَ زَيْدٌ سِيرَكَبٌ وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الْمَاضِي أَيْضًا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعُ خَالًا لِعَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْحَالِ كَمَا يَأْتِي

وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مَنْفِيًا كُنْتَ مُخَيَّرًا فِيهِ بَيْنَ الْإِثْيَانِ بِالْوَاوِ وَحَذْفِهَا تَقُولُ قَعْدَ زَيْدٍ لَا يَحْدُثْنَا وَجَلَسَ وَمَا يُكَلِّمُنَا وَلَا بُدَّ مِنَ الضَّمِيرِ كَمَا تَقْدُمُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى} وَقَالَ الشَّاعِرُ

(بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيْمُوا سِيُوفَهُمْ ... وَلَمْ تَكُنْ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سَلَتْ)

وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمَاضِي الْقَرِيبُ مِنَ الْحَالِ فَإِنْ كَانَ مَثْبُتًا فَالْوَجْهُ أَنْ يُؤْتَى بِالْوَاوِ وَقَدْ سَوَاءٌ كَانَ فِي الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ عَائِدٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ تَقُولُ جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ قَضَى حَاجَتَهُ جَاءَ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَالَ الشَّاعِرُ

(ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِي يَخْطُرُ بَيْنَنَا ... وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُثَقَّفَةَ السَّسْمِرَ)

فَمَوْضِعٌ قَدْ نَهَلْتُ نَصَبَ عَلَى الْحَالِ وَالتَّقْدِيرُ نَاهِلَةٌ

وَقَدْ يَحْذِفُ الْوَاوَ إِذَا كَانَ فِي الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ كَقَوْلِكَ جَاءَ زَيْدٌ قَدْ تَعَبَ وَجَاءَ قَدْ أَتَعَبَ

دَابَّتُهُ قَالَ الشَّاعِرُ

(وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لَذِكْرِكَ هَزَةٌ ... كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ)

(157/1)

فَقَوْلُهُ بِلِلِّهِ الْقَطَرِ جَمَلَةٌ خَالِيَةٌ مِنَ الْعَصْفُورِ قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ
(إِذَا التَّفْتَتُ نَحْوِي ذَوَى لِي رِيحُهَا ... نَسِيمُ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا الْقِرْنَفِلِ)
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى {أَوْ جَاوُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ} فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ
أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَمِيرٌ فَلَا بُدَّ مِنَ الْوَاوِ كَقَوْلِكَ جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَقَدْ
تَكُونُ الْوَاوُ فَقَطُّ وَقَدْ مَقْدَرَةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمُوتَاتًا} وَقَوْلُهُ
{حَتَّى إِذَا جَاوَوْهَا وَفَتَحَتْ أَبْوَابُهَا} التَّقْدِيرُ وَقَدْ فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا وَذَلِكَ لِأَنَّ مِنْ تَبَمَّةٍ
إِكْرَامِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ تَفْتَحَ لَهُمْ أَبْوَابُهَا قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَيْهَا فَلَا يَتَنَغَّصُونَ بِالْوُقُوفِ عَلَيْهَا
وَلِيَجِدُوا رِيحُهَا قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَيْهَا

(158/1)

كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ بِخِلَافِ جَهَنَّمَ أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْهَا فَإِنْ أَبْوَابُهَا تَفْتَحُ حَالَةً وَصُولُهُمْ إِلَيْهَا
لِيَفْجَأَهُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً فَيَكُونُ ذَلِكَ أَشَدَّ عَلَيْهِمْ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ جَوَابُ الشَّرْطِ مُحْذُوفًا
تَقْدِيرُهُ دَخَلُوهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزْنَتُهَا
وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَاضِي مَنْفِيًا فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْوَاوِ سَوَاءً كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ أَوْ لَمْ
يَكُنْ تَقُولُ ذَهَبَ عَمْرُو وَمَا كَلِمَ أَحَدًا وَمَرَّ وَمَا نَطَقَ بِكَلِمَةٍ وَنَزَلَ وَمَا طَلَعَ الْفَجْرُ
وَكَذَلِكَ الْمَاضِي الْمَنْفِيُّ يَلْفُظُ الْمُضَارِعَ مِثْلَ جَاءَ زَيْدٌ وَمَا يُكَلِّمُنَا وَذَهَبَ وَلَمْ تَطْلُعِ
الشَّمْسُ
هَذِهِ الْمَوَاضِعُ الَّتِي يَشْتَرِطُ دُخُولُ الْوَاوِ فِيهَا وَضَابِطُهُ أَنَّهُ مَتَى خَلَّتِ الْجُمْلَةُ عَنْ رَابِطٍ فَلَا
بُدَّ مِنَ الْوَاوِ لِيَكُونَ رَابِطَةً كَمَا يَرِبُطُ الضَّمِيرُ

(159/1)

وَسَبَبُوهُ يَقْدَرُ هَذِهِ الْوَاوُ بِإِذْ فَكُلِّ مَوْضِعٍ صَلَحَ أَنْ يَخْلُفَهَا إِذْ كَانَتْ لِلْحَالِ وَالْجُمْلَةِ الَّتِي
تَلِيهَا خَالِيَةً وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالَ تَشْبِهُ الظَّرْفِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مَنْطَلِقٌ كَانَ
مَعْنَاهُ وَقْتُ انْطِلَاقِ عَمْرُو وَكَذَلِكَ عَطْفُ الظَّرْفِ عَلَيْهَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {لَتَمْرُونَ

عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ { فَلَوْلَا الشَّبَهُ لَمَا صَحَّ الْعَطْفُ
وَلَا شَكٌّ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحَالِ الْمُنْتَقِلَةِ أَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ الْوَاوِ لِأَنَّ إِعْرَاجَهَا لَيْسَ يَتَّبِعُ وَمَا لَيْسَ
إِعْرَاجُهُ يَتَّبِعُ لَا يَدْخُلُهُ وََاوِ الْعَطْفِ وَهَذِهِ الْوَاوِ وَإِنْ كَانَتْ تَسْمَى وََاوِ الْحَالِ فَأَصْلُهَا
الْعَطْفُ وَأَيْضًا فَإِنَّ الْحَالِ فِي الْمَعْنَى حَكْمٌ عَلَى ذِي الْحَالِ كَالْخَبَرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ إِلَّا
أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا أَنَّ الْحَكْمَ بِالْخَبَرِ يَحْصُلُ بِالْأَصَالَةِ لَا فِي ضَمِّ شَيْءٍ آخَرَ وَالْحَكْمُ
بِالْحَالِ إِنَّمَا يَحْصُلُ فِي ضَمِّ غَيْرِهَا فَإِنَّ قَوْلَكَ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مُحْكُومٌ بِهِ عَلَى زَيْدٍ لَكِنْ لَا
بِالْأَصَالَةِ بَلْ بِالتَّبَعِيَّةِ بِأَنَّ وَصَلَ بِالْجِيءِ وَجَعَلَ قَيْدًا لَهُ بِخِلَافِهِ فِي قَوْلِنَا زَيْدٌ رَاكِبٌ

(160/1)

وَأَيْضًا فَالْحَالُ فِي الْحَقِيقَةِ وَصْفٌ لِدِي الْحَالِ فَلَا يَدْخُلُهَا الْوَاوُ كَالنَّعْتِ إِلَّا أَنَّهُ حُوْلَفَ
هَذَا الْأَصْلِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةً لِأَنَّهَا بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ بِالإِفَادَةِ
فَتَحْتَاجُ إِلَى مَا يَرْبِطُهَا بِمَا جَعَلَتْ حَالًا عَنْهُ وَكُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الضَّمِيرِ وَالْوَاوِ صَالِحٌ لِلرِّبْطِ
وَالْأَصْلُ الضَّمِيرُ بِدَلِيلِ الْإِقْتِصَارِ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ الْمَفْرَدَةِ وَالْخَبَرِ وَالنَّعْتِ
فَإِذَا عُرِفَ ذَلِكَ فَلْتَعْلَمَ أَنَّهُ وَقَعَ لِلزَّمْخَشَرِيِّ فِي كِتَابِهِ الْمَفْصَلِ كَلَامٌ ضَعِيفٌ وَتَبَعُهُ عَلَيْهِ
ابْنُ الْحَاجِبِ فِي مَقْدَمَتِهِ بِزِيَادَةِ عَلَى الضَّعْفِ وَلَمْ يَعْتَرِضْ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِمَّنْ شَرَحَ كَلَامَهُ فَتَذَكَّرْ
ذَلِكَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ
قَالَ فِي الْمَفْصَلِ وَالْجُمْلَةُ تَقَعُ حَالًا فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً فَالْوَاوُ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ كَلِمَتَهُ
فَوَهُ إِلَى فِي وَمَا عَسَى أَنْ يَعْثُرَ عَلَيْهِ فِي النَّدْرَةِ وَأَمَّا قَوْلُهُ لَقَيْتَهُ عَلَيْهِ جُبَّةً وَشِي فَمَعْنَاهُ
مُسْتَقَرَّةً عَلَيْهِ جُبَّةً وَشِي أَنْتَهَى كَلَامَهُ
وَمُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الضَّمِيرِ فِي الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ دُونَ الْوَاوِ شَاذٌ وَنَادِرٌ لَا
يَعْثُرُ عَلَيْهِ إِلَّا قَلِيلًا لَمَّا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَمَا عَسَى أَنْ يَعْثُرَ عَلَيْهِ فِي النَّدْرَةِ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ
بِالشَّدُوذِ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ وَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ

(161/1)

أَمَّا الْقِيَاسُ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَصْلَ الضَّمِيرُ وَأَنَّ الْمُعْتَبَرَ إِنَّمَا هُوَ الرِّبَاطُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ حَتَّى
تَكُونَ الثَّانِيَّةُ حَالًا وَالرِّبْطُ فِي الضَّمِيرِ أَقْوَى مِنْهُ فِي الْوَاوِ
وَأَمَّا الْإِسْتِعْمَالُ فَلَيْسَ بِنَادِرٍ كَمَا ذَكَرَ فَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى {وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى

الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مَسْوَدَةٌ { وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى { وَفُلْنَا أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ { فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَكَذَلِكَ فِي الْأَعْرَافِ وَسُورَةِ طه وَقَوْلُهُ تَعَالَى { نَبذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ { فَأَنَّهُمْ قَالُوا فِي قَوْلِهِ { كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ { إِنَّمَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ تَقْدِيرُهُ مُشْبِهِينَ بِمَنْ لَا يَعْلَمُ وَمِثْلَهُ أَيْضًا قَوْلُهُ { وَلِي مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا {

(162/1)

وَقَدْ صَرَحَ الرَّمَحْشَرِيُّ فِي الْكَشَافِ بِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى { فِيهِ هُدًى وَنُورٌ { جَمْلُهُ حَالِيَةٌ مِنَ الْإِنْجِيلِ فِي قَوْلِهِ { وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ { وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى قَبْلَ هَذِهِ الْآيَةِ { إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ { وَلَا وَآوَ فِيهَا وَقَالَ الشَّاعِرُ (فَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آوَى عَامِرٌ ... إِلَى جَعْفَرٍ سَرِبَالَهُ لَمْ يَمَزَقْ) فَكُلُّ هَذِهِ الشُّوَاهِدِ تَرَدُّدُ كَوْنِهِ شَاذًا أَوْ ضَعِيفًا كَمَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فَإِنَّهُ قَالَ وَتَكُونُ جَمْلَةً خَبَرِيَّةً فَالاسْمِيَّةُ بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ أَوْ بِالْوَاوِ أَوْ بِالضَّمِيرِ عَلَى ضَعْفٍ فَجَعَلَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَاوِ وَالضَّمِيرِ دُونَ الْآخَرِ ضَعِيفًا وَقَدْ بَيَّنَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِقْتِصَارِ عَلَى الضَّمِيرِ دُونَ الْوَاوِ وَأَنَّهُ غَيْرُ ضَعِيفٍ وَلَا شَاذٍ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ { وَمَا رَوَاهُ سَبِيحُونَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ كَلِمَتَهُ فَوَهَّ إِلَى فِي وَرَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدَنِهِ بِالرَّفْعِ وَلَقِيْتَهُ عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَشِي وَمَا قَدَرَهُ الرَّمَحْشَرِيُّ مِنَ الْإِسْتِقْرَارِ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ وَقَوْلُ بَشَارِ

(163/1)

(إِذَا أَنْكَرْتَنِي بِلَذَّةٍ أَوْ نَكَرْتَهَا ... خَرَجْتَ مَعَ الْبَازِي عَلَيَّ سَوَادٌ) بِمَعْنَى عَلَيَّ بَقِيَّةً مِنَ اللَّيْلِ وَقَوْلُ أُمِّیَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ (فَاشْرَبْ هَنِيئًا عَلَيْكَ التَّاجُ مَرْتَفَقًا ... فِي رَأْسِ غَمْدَانِ دَارًا مِنْكَ مَحَلَّلًا) وَقَوْلُ الْآخَرِ (وَقَدْ صَبِرْتَ لِلذَّلِّ أَعْوَادَ مَنَبَرٍ ... تَقُومُ عَلَيْهِ فِي يَدَيْكَ قَضِيبٌ) وَأَنْشُدَ الْجُرْجَانِيَّ مِنْهُ أَيْضًا قَوْلَ الشَّاعِرِ

(إذا أتيت أباً مروان تسأله ... وجدته حاضراً الجود والكرم)
وجعل وجدت هنا ليست المتعدية إلى مفعولين بل بمعنى أصبت

(164/1)

تتعدى إلى مفعول واحد فقولاه حاضراً الجود والكرم جملة حالية وليس فيها واو
فكل هذه الشواهد تمنع الضعف والشذوذ
وكذلك الإقتصار على الواو دون الضمير فقد تقدم قوله تعالى {وطائفة قد أهمتهم
أنفسهم} وكذلك قوله تعالى {كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من
المؤمنين لكارهون} وقال امرؤ القيس
(وقد أغتدي والطير في وكناتها ... بمنجرد قيد الأوابد هيكل)
وقال الآخر أنشد ابن مالك
سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا ... محياك أخفى ضوءه كل شارق)
وكذلك البيت المتقدم
(ذكرتك والخطي يخطر بيننا ...)
فاكتفى فيها رابطاً بالواو عن الضمير كما أشرنا إليه والله أعلم

(165/1)

22 - فصل الرُّبْط بالواو أو بالضمير في جملة الحال

تقرر أن الجملة الاسمية إذا وقعت حالا فإنها تكون تارة بالواو وتارة بالضمير وإن كان
الأكثر الجمع بينهما وقد ذكر الجرجاني أن المبتدأ من الجملة متى كان ضمير ذي الحال
لم تصلح بغير الواو البتة كقولك جاءني زيد وهو راكب ورأيتَهُ وهو جالس ولو جئت بها
بغير الواو لم يكن كلاماً
وقال هو وغيره أيضاً إن صاحب الحال متى كان نكرة مقدّمة عليها وجبت الواو مثل
جاءني رجل وعلى كتفه سيف وإنما وجبت الواو لئلا يشتبه بالنعى وعليه خرج
السكاكي قوله تعالى {وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم} واعترض على
الزمخشري في جعل قوله ولها كتاب صفة

لقرية وأن الواو توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف
وعلى هذا فقولہ تعالى {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا هَا مِنْذُرُونَ} أولى بجعله صفة وإن كان
غيره جعلها حالا ويكون حرف الاستثناء أغنى عن الواو وقال السكاكي وصح وقوع
الحال هنا من النكرة لأن القرية في حكم الموصوفة نازلة منزلة قوله وما أهلكنا من قرية
من القرى

وذكر الجرجاني أيضا أن الجملة الاسمية متى كان الخبر فيها ظرفا مقدما على المبتدأ
فالأكثر فيها أن تأتي بغير واو مثل الأبيات المتقدمة

(خرجت مع البازي على سواد ...)

(فاشرب هينا عليك التاج مرتفقا ...)

(تقوم عليه في يدك قضيب ...)

ثم اختار في هذه المواضع أن يكون الثاني مرتفعا بالظرف لا بالابتداء وهو محل اتفاق
سيبويه والأخفش لأن سيبويه يعمل الظرف إذا كان معتمدا وهنا لما جرت الحال مجرى
الصفة كان اعتمادا كافيا في أن يرتفع

الظاهر بالظرف قال وينبغي أن يكون الظرف ها هنا خاصا في تقدير اسم فاعل تقديره
كائنا

ويجوز أن يكون أيضا في تقدير فعل ماض مع قد ولا يصح أن يكون مقدرا بفعل
مضارع وإنما اختار تقديره باسم فاعل لرجوع الحال حينئذ إلى أصلها في الأفراد ولهذا
كثر مجيئها بلا واو يعني إذا كانت الجملة مصدرة بالظرف وجوز التقدير بفعل ماض
أيضا لمجيئها بالواو قليلا

وإنما امتنع تقديرها بالمضارع لأنها إذا تقدرت به يمتنع مجيئها بالواو وهنا لا يمتنع ذلك ثم
ذكر في قوله في البيت المتقدم

(وجدته حاضرا الجود والكرم ...)

إن حذف الواو هنا حسنه تقديم الخبر الذي هو حاضرا ولو قال وجدته الجود والكرم
حاضرا لم يحسن كالأول لأن ذلك بمنزلة قوله حاضرا عنده الجود والكرم

قَالَ وَمِمَّا يَحْسَنُ فِيهِ مَجِيءُ الْأَسْمِيَةِ بِأَوِّ دُخُولِ حَرْفِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ
(فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تَبْصُرَنِي كَأَنَّمَا ... بَنِي حَوَالِي الْأَسْوَدِ الْخَوَارِدِ)

(168/1)

ثُمَّ قَالَ فَإِنَّهُ لَوْلَا دُخُولُ كَأَنَّ عَلَيْهِ لَمْ يَحْسَنِ الْكَلَامَ إِلَّا بِالْوَاوِ
قُلْتُ وَمِثْلُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى {كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ} {كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْهَا} {كَأَنَّ فِي
أُذُنَيْهِ وَقَرَا}
ثُمَّ شَبِهَ الْجُرْجَانِيَّ بِهَذَا أَيْضًا أَنْ تَقَعَ الْأَسْمِيَةُ حَالًا بَعْدَ مُفْرَدٍ فَإِنَّهُ يُلَطِّفُ مَوْقِعَهَا بِخِلَافِ مَا
إِذَا أَفْرَدْتَ كَقَوْلِ ابْنِ الرُّومِي
(وَاللَّهُ يَبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا ... بَرْدَاكَ تَبْجِيلَ وَتَعْظِيمَ)
فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ يَبْقِيكَ لَنَا بَرْدَاكَ تَبْجِيلَ لَمْ يَحْسَنِ
وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُضَارِعَ الْمُثْبِتَ يَمْتَنِعُ بِمَجِيئِهِ بِالْوَاوِ لَمَّا بَيْنَ الْفِعْلِ
الْمُضَارِعِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ وَتَقْرِيرِ ذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ الْحَالِ الْمُنْتَقِلَةِ أَنْ تَدُلَّ عَلَى
حُصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارَنَةً لَمَّا جَعَلْتَ قِيدًا لَهُ وَالْمُضَارِعَ الْمُثْبِتَ كَذَلِكَ أَمَّا دَلَالَتُهُ
عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ فَلَا بُدَّ مِنْ فِعْلِ مُثْبِتٍ وَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ وَعَدَمِ
الثَّبُوتِ وَأَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى الْمُقَارَنَةِ فَلِأَنَّهُ مُضَارِعٌ غَيْرُ مَخْلُصٍ لِلِاسْتِقْبَالِ فَلِهَذَا وَجِبَ أَنْ
يَكُونَ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ كَالْحَالِ الْمَفْرُودَةِ وَامْتَنَعَ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَتَكَلَّمَ عَمْرُو

(169/1)

وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ قُتِمَتْ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ وَقَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَمَامِ السَّلُولِيِّ
(فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ ... نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكًا)
فَقِيلَ إِنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ أَيْ وَأَنَا أَصْلُكَ وَأَنَا أَرْهَنْتُهُمْ وَقِيلَ الْأَوَّلُ شَاذٌ وَالثَّانِي ضَرْوَةٌ
وَقَالَ الْجُرْجَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَيْسَتْ الْوَاوُ فِيهِمَا لِلْحَالِ بَلْ هِيَ فِيهِمَا لِلْعَطْفِ وَأَرْهَنْتُ وَأَصْلُكَ
بِمَعْنَى رَهَنْتُ وَصَكَّكَ وَلَكِنَّ الْغَرَضَ فِي إِخْرَاجِهِمَا عَلَى لَفْظِ الْحَالِ أَنْ يَحْكِيَ الْحَالُ فِي
أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ وَيَدْعَا الْآخَرَ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْمُضِيِّ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ
(وَلَقَدْ أَمَرَ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِينِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي)

(170/1)

فَكَمَا أَنَّ أَمْرَ هُنَا بِمَعْنَى مَرَرْتُ فَكَذَلِكَ فِي وَأَرْهَنَهُمْ وَأَصْلُكَ وَيَبِينُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَاءَ تَجِيءُ
مَكَانَ الْوَاوِ فِي مِثْلِهِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَبَرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتِيكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ دَخَلَ
عَلَى أَبِي رَافِعٍ الْيَهُودِيِّ حَصْنَهُ قَالَ فَاَنْتَهَيْتُ إِلَيْهِ فَاِذَا هُوَ فِي بَيْتٍ مَظْلَمٍ لَا أَدْرِي أَيْنَ هُوَ
مِنَ الْبَيْتِ فَقُلْتُ أَبَا رَافِعٍ فَقَالَ مِنْ هَذَا فَأَهْوَيْتُ نَحْوَ الصَّوْتِ فَأَضْرَبَهُ بِالسَّيْفِ وَأَنَا
دَهْشٌ قَالَ قَوْلُهُ فَأَضْرَبَهُ مَضَارِعَ عَطْفِهِ بِالْفَاءِ عَلَى مَاضٍ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى مَاضٍ قُلْتُ
وَمِثْلُهُ أَيْضًا قَوْلُ تَابُطُ شَرَا
(أَلَا مِنْ مَبْلَغٍ فَتَيَانٍ فَهَمُ ... بِمَا لَا قِيَتَ يَوْمَ رَحَا بَطَانِ)

(171/1)

(بِأَيِّ قَدٍ لَقِيَتِ الْغُولُ تَهْوِي ... بِسَهْبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانِ)
(فَشَدَّتْ شِدَّةً نَحْوِي فَأَهْوَى ... لَهَا كَفِي بِمَصْقُولِ يَمَانِ)
(فَأَضْرَبَهَا بِلَا دَهْشٍ فَخَرَتْ ... صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْجِرَانِ)
فَأَتَى بِقَوْلِهِ فَأَضْرَبَهَا لِيَصُورَ لِقَوْمِهِ الْحَالَةَ الَّتِي فِيهَا تَشَجَّعَ عَلَى ضَرْبِ الْغُولِ حَتَّى كَانَتْهُ
يَبْصِرُهُمْ إِيَّاهَا فَكَذَلِكَ مَا تَقْدُمُ مِنْ قَوْلِهِمْ قُمْتُ وَأَصْلُكَ وَجْهَهُ وَأَرْهَنَهُمْ مَالِكًا وَالظَّاهِرُ
أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ وَإِنْ أُريدَ بِهِ حِكَايَةُ الْحَالِ
وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَنْفِيًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُ الْوَاوِ وَعَدَمُهَا وَهِيَ سَوَاءٌ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى
الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَضَارِعًا وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ مَنْفِيًا
وَقَدْ اسْتَشْنَى ابْنُ مَالِكٍ الْمَضَارِعَ الْمَنْفِيَّةَ بَلَمْ فَجْعَلِ الْوَاوِ فِيهِ وَاجِبَةً وَجُوزَ خُلُوهُ عَنْ
الضَّمِيرِ مِثْلَ جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي الْمَاضِي

(172/1)

لَفْظًا أَوْ مَعْنَى يَجُوزُ الْوُجْهَانِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُشْتَبَاً وَيَشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ غَالِبًا مَعَ قَدٍ إِذَا ظَاهِرَةً
أَوْ مُقَدَّرَةً حَتَّى تَقْرِبَهُ إِلَى الْحَالِ فَيَدُلُّ عَلَى الْمُقَارَنَةِ
وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّ يَجِبُ الْوَاوِ فِي الْمَاضِي الْمَنْفِيِّ لِانْتِفَاءِ الْمَعْنَيْنِ لَكِنَّهُ لَمْ يَجِبْ فِيهِ بَلْ

كَانَ مِثْلَ الْمُثْبِتِ أَمَّا الْمُنْفِي بَلَمَّا فَلِأَنَّهَا لِلِاسْتِغْرَاقِ وَأَمَّا الْمُنْفِي بغيرِهَا فَلِأَنَّهُ لَمَّا دَلَّ عَلَى انْتِفَاءٍ مُتَقَدِّمٍ وَكَانَ الْأَصْلُ اسْتِمْرَارَ ذَلِكَ حَصَلَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمُقَارَنَةِ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ بِخِلَافِ الْمُثْبِتِ فَإِنْ وَضَعَ الْفِعْلُ عَلَى إِفَادَةِ التَّجَرُّدِ وَتَحْقِيقِ هَذَا أَنَّ اسْتِمْرَارَ الْعَدَمِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى سَبَبٍ بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْوُجُودِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(173/1)

23 - فصل ملخص من كلام عبد القاهر في سر الرِّبْطِ بِالْوَاوِ

ذَكَرَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ هُنَا فَصْلًا بَدِيعًا فِي سِرِّ امْتِنَاعِ الْوَاوِ مِنْ بَعْضِ الْجُمْلِ الْحَالِيَةِ وَدُخُولِهَا عَلَى بَعْضِهَا إِمَّا عَلَى وَجْهِ اللَّزُومِ أَوِ الْأَوَّلِيَّةِ أَوْ يَكُونُ دُخُولُهَا وَعَدَمُهَا عَلَى السَّوَاءِ

مُلَخَّصَةً أَنَّ الْخَبَرَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا هُوَ خَبَرٌ مِنَ الْجُمْلَةِ لَا تَتِمُّ الْفَائِدَةُ إِلَّا بِهِ كَخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ وَالْفِعْلِ لِلْفَاعِلِ وَإِلَى مَا هُوَ زِيَادَةٌ فِي خَبَرٍ آخَرَ سَابِقَ لَهُ وَهُوَ الْحَالُ فَإِنَّمَا خَبَرٌ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ تَثْبِتُ بِهَا الْمَعْنَى لِذِي الْحَالِ كَمَا تَثْبِتُهُ بِخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ لِلْمُبْتَدَأِ وَبِالْفِعْلِ لِلْفَاعِلِ إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّكَ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ أَثْبِتَ الْمَعْنَى لَهُ ابْتِدَاءً وَجَرَدَتْ لَهُ بِالْمُبَاشَرَةِ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةِ وَفِي الْحَالِ مِثْلُ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا جُنْتُ بِهِ لِتَرْيَدِ مَعْنَى خَاصًّا فِي إِخْبَارِكَ عَنْهُ بِالْجِيءِ وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَهُ بِهَذِهِ الْهَيْئَةِ فِي مَجِيئِهِ وَلَمْ تَجْرِدِ إِثْبَاتَكَ لِلرُّكُوبِ وَلَمْ تَبَاشِرْ بِهِ ابْتِدَاءً بَلْ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ لغيرِهِ

فَإِذَا عَرَفَ ذَلِكَ فَكُلَّ جَمْلَةٍ جَاءَتْ خَالًا ثُمَّ امْتَنَعْتَ مِنَ الْوَاوِ فَذَلِكَ لِأَنَّكَ عَمَدْتَ إِلَى الْفِعْلِ الْوَاقِعِ فِي صَدْرِهَا فَضَمَمْتَهُ إِلَى الْفِعْلِ الْأَوَّلِ فِي إِثْبَاتِ وَاحِدٍ وَكُلَّ جَمْلَةٍ وَقَعَتْ خَالًا ثُمَّ اقْتَضَتْ الْوَاوِ فَأَنْتَ مُسْتَأْنَفٌ بِهَا خَبْرًا غَيْرَ قَاصِدٍ إِلَى أَنْ تَضْمِمْهَا إِلَى الْفِعْلِ الْأَوَّلِ فِي إِثْبَاتِ وَاحِدٍ

(174/1)

فَإِذَا قُلْتَ جَاءَ زَيْدٌ يَسْرِعُ كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ مَسْرَعًا فِي أَنَّكَ تَثْبِتُ مَجِيئًا فِيهِ إِسْرَاعًا وَتَجْعَلُ الْكَلَامَ خَبْرًا وَاحِدًا فَكَأَنَّكَ قُلْتَ جَاءَنِي بِهَذِهِ الْهَيْئَةِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (مَتَى أَرَى الصُّبْحَ قَدْ لَاحَتْ مَخَايِلُهُ ...)

هُوَ فِي تَقْدِيرِ مَتَى أَرَى الصُّبْحَ لَا نَحَا بَادِيَا بَيْنَا وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ وَإِذَا قُلْتُ جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَلَامَهُ يَسْعَى بَيْنَ يَدَيْهِ وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَسِيفُهُ عَلَى كَتِفِهِ كَانَ الْمَعْنَى أَنَّكَ أَثْبَتَ الْمَجِيءَ وَالرُّوْيَةَ ثُمَّ اسْتَأْنَفْتَ خَبْرًا وَابْتَدَأْتَ إِثْبَاتًا لِسَعْيِ الْعُلَامِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَكُونَ السَّيْفُ عَلَى عَاتِقِهِ فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى أَنَّكَ اسْتَأْنَفْتَ خَبْرًا آخَرَ احْتَجَجْتَ إِلَى مَا يَرْبُطُ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ بِالْأُولَى فَجِيءَ بِالْوَاوِ كَمَا جِيءَ بِهَا فِي قَوْلِكَ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ وَعَمْرُو ذَاهِبٌ وَتَسْمِيَتُهَا وَآوِ الْحَالُ لَا تَخْرِجُهَا عَنْ أَنْ تَكُونَ مَجْتَلِبَةً لَضَمِّ جُمْلَةٍ إِلَى جُمْلَةٍ وَنَظِيرُهَا الْفَاءُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ فَإِنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَاطِفَةً بِمَعْنَى أَنَّهَا تَدْخُلُ مَا بَعْدَهَا فِي حُكْمِ الشَّرْطِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ بِالْخَبَرِ لَا يُخْرِجُهَا أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ الْعَاطِفَةِ بِمَعْنَى أَنَّهَا جَاءَتْ لِتَرْبُطَ جُمْلَةً لَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَرْتَبِطَ بِنَفْسِهَا وَكَمَا أَنَّ الْمُضَارِعَ إِذَا وَقَعَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ لَمْ يَخْتِجْ إِلَى الْفَاءِ فِي الْجَزَاءِ فَكَذَلِكَ لَا يَخْتِجُ إِلَى الْوَاوِ فِي الْحَالِ قِيَاسًا سَوِيًّا وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي قَوْلِكَ جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ يَسْرِعُ أَنْ يَدْخُلَ الْإِسْرَاعُ فِي صَلَةِ الْمَجِيءِ وَبِضَامِهِ فِي الْإِثْبَاتِ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي جَاءَ زَيْدٌ يَسْرِعُ لِأَنَّكَ إِذَا أَعْدَتَ ذَكَرَ زَيْدٍ فَجِئْتُ بِضَمِيرِهِ الْمُتَفَصِّلِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَعِيدَ اسْمَهُ صَرِيحًا فَتَقُولَ جَاءَنِي زَيْدٌ وَزَيْدٌ يَسْرِعُ فَلَا تَجِدُ سَبِيلًا إِلَى أَنْ تَدْخُلَ يَسْرِعُ فِي صَلَةِ الْمَجِيءِ وَتَضُمَّهُ إِلَيْهِ فِي الْإِثْبَاتِ لِأَنَّ إِعَادَةَ ذَكَرَ زَيْدٍ إِنَّمَا يَكُونُ لِقَصْدِ اسْتِثْنَاءِ الْخَبَرِ عَنْهُ وَإِلَّا كُنْتَ تَارِكًا اسْمَهُ الَّذِي جَعَلْتَهُ مُبْتَدَأً بِمَضِيعَةٍ كَمَا لَوْ

(175/1)

قُلْتُ جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو يَسْرِعُ أَمَامَهُ وَجَعَلْتُ يَسْرِعُ لَزَيْدٍ وَحَالًا مِنْهُ وَجَعَلْتُ عَمْرًا لَغَوًا وَذَلِكَ الْحَالُ فَإِنْ قُلْتُ إِنَّمَا اسْتَحَالَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِي يَسْرِعِ ضَمِيرٍ لَعَمْرُو وَتَضَمَّنَهُ ضَمِيرُ عَمْرُو يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ لَزَيْدٍ وَأَنْ يَقْدَرَ حَالًا لَهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ جَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ يَسْرِعُ لِأَنَّ السَّرْعَةَ هُنَاكَ لَزَيْدٍ لَا مُحَالَةَ فَلَا يُقَاسُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى فَجَوَابُهُ أَنَّ الْمَنَاعَ لَيْسَ هُوَ أَنْ يَكُونَ يَسْرِعُ فِي قَوْلِكَ جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو يَسْرِعُ أَمَامَهُ حَالًا مِنْ زَيْدٍ وَهُوَ فَعَلٌ لَعَمْرُو فَإِنَّكَ لَوْ أَخَرْتَ عَمْرًا فَرَفَعْتَهُ بِيَسْرِعِ وَقُلْتَ جَاءَنِي زَيْدٌ يَسْرِعُ عَمْرُو أَمَامَهُ صَحَّ جَعْلُهُ حَالًا مِنْ زَيْدٍ مَعَ أَنَّهُ فَعَلٌ لَعَمْرُو فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْمَنَاعُ تَرْكُ عَمْرًا بِمَضِيعَةٍ إِذْ جَعَلْتَهُ حَالًا مُبْتَدَأً لَا خَبَرَ لَهُ وَيَفْضِي بِكَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَكُونَ يَسْرِعُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ لَكُونَهُ حَالًا مِنْ زَيْدٍ وَفِي مَوْضِعٍ رَفَعَ لَكُونَهُ خَبْرًا عَنْ عَمْرُو الْمَرْفُوعِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَذَلِكَ بَيْنَ التَّدَافُعِ وَهَذَا الْمَنَاعِ لَا تَجِدُهُ إِذَا أَخَرْتَ عَمْرًا وَصَارَ مِثَابَةً

قَوْلِكَ جَاءَنِي زَيْدٌ مُسْرِعًا عَمْرُو أَمَامِهِ

ثُمَّ ذَكَرَ الْجُرْجَانِيَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَنْ لَا تَجِيءَ جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ
حَالًا إِلَّا مَعَ الْوَاوِ وَقَالَ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ بِغَيْرِ وَاوٍ فَمَوْوُولٌ بِالْمَفْرَدِ مِثْلُ
كَلِمَتِهِ فَوَهُ إِلَى فِي أَيِّ مِشَافِهَا وَرَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ أَيِّ ذَاهِبًا فِي طَرِيقِهِ وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ
أَمْثَالِهِ وَلَيْسَ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى وَتَنْزِيلُ الشَّيْءِ مَنْزِلَةً غَيْرَهُ قَلِيلًا فِي كَلَامِهِمْ وَقَدْ قَالُوا زَيْدٌ
أَضْرِبُهُ فَأَجَازُوا أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَضْرِبْ زَيْدًا وَوَضَعَ الْجُمْلَةَ
مِنْ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مَوْضِعَ الْفَاعِلِ وَفَعَلَهُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى {أَدْعُوهُمْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ}

(176/1)

صَامِتُونَ) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَعَادِلَةِ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَّةُ كَالْأُولَى نَحْوُ أَدْعُوهُمْهُمْ أَمْ صَامِتُمْ
ثُمَّ قَالَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِكَ إِنَّمَا جَاءَ عَلَى إِرَادَةِ الْوَاوِ كَمَا جَاءَ الْمَاضِي
عَلَى إِرَادَةِ قَدْ قُلْتَ وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى وَالْأُولَى تَأْوِيلُهُ بِالْمَفْرَدِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ حِينَئِذٍ
أَلَا تَكُونَ فِيهِ وَاوٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(177/1)

24 - فَصْلُ اسْتِعْمَالِ الْوَاوِ فِي الْحَالِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ

ذَكَرَ الْبَزْدَوِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْوَاوِ فِي الْحَالِ عَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ
وَالِاسْتِعَارَةِ وَالْعَلَاقَةِ مُطْلَقُ الْجَمْعِ وَهَذَا مُفْتَضًى مَا تَقْدُمُ قَرِيبًا عَنِ الْجُرْجَانِيِّ أَنَّ وَاوَ الْحَالِ
لَا تَنْفَكُ عَنْ مَعْنَى الْعَطْفِ لَمَّا تَضَمَّنَ مِنْ ضَمِّ جُمْلَةٍ إِلَى جُمْلَةٍ
وَالَّذِي صَرَحَ بِهِ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي بَعْضِ مَبَاحِثِهِ أَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْعَطْفِ وَالْحَالِ
وَمُفْتَضًى كَلَامُهُ كَمَا سَبَقَتْ أَنَّهَا لَا تَكُونُ مُشْتَرَكَةً فِي غَيْرِ هَذَيْنِ تَقْلِيلًا لِلِاشْتِرَاكِ وَفِي ذَلِكَ
نَظَرٌ لِأَنَّ وَاوَ الْقِسْمِ وَوَاوَ رَبِّ لَا جَامِعَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْعَاطِفَةِ فَادْعَاءُ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ هَذِهِ
الْمَعَانِي وَأَنَّ تَكُونَ مَجَازًا فِي الْحَالِ أُولَى لَوْجُودِ الْعَلَاقَةِ بَيْنَ الْعَاطِفَةِ وَوَاوَ الْحَالِ وَقَدْ قَصَرَ
بَعْضُ الْمُصَنِّفِينَ الْقَوْلَ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى قِسْمِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَطْهَرُ أَنَّهُ يَجْرِي أَيْضًا فِي الْأَفْعَالِ
وَالْحُرُوفِ

وَصَرَحَ فَخْرُ الدِّينِ وَجُمْهُورُ أَصْحَابِهِ بِوُقُوعِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْحُرُوفِ مُحْتَجِينَ بِإِطْبَاقِ أَيْمَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى ذَلِكَ وَالْبَحْثُ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ عَنِ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ هُوَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفَسْقٌ} فَإِنَّهُ احْتَجَّ بِمَا عَلَى حَلِّ مَثْرُوكِ التَّسْمِيَةِ عَكْسَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْمُخَالَفُ وَوَجْهَ اسْتِدْلَالِهِ بِهِ أَنَّ الْوَاوَ لِلْعَطْفِ أَوْ لِلْحَالِ لِأَنَّ الْإِشْتِرَاكَ خِلَافُ الْأَصْلِ فَتَقْلِيلُهُ أَقْلُ مُخَالَفَةٍ لِلدَّلِيلِ وَالْعَطْفُ هُنَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ عَطْفَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَةِ قَبِيحٌ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ كَمَا فِي آيَةِ الْقَذْفِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهَا هُنَا وَإِذَا تَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونُ لِلْحَالِ كَانَ تَقْدِيرُ الْآيَةِ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ حَالُ كَوْنِهِ فَسَقًا لَكِنَّ الْفَسْقَ هُنَا غَيْرُ مُبَيَّنٍ وَبَيَانُهُ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى {أَوْ فَسَقًا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ} فَصَارَ الْفَسْقُ مُفَسَّرًا بِأَنَّهُ الَّذِي أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَيَبْقَى تَقْدِيرُ الْآيَةِ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ حَالُ كَوْنِهِ مَهْلًا بِهِ لِّغَيْرِ اللَّهِ ثُمَّ اسْتَفْتَحَ الْقَوْلُ عَلَى حَلِّ مَثْرُوكِ التَّسْمِيَةِ مِنْ أَنْ تُخَصِّصَ التَّحْرِيمُ بِالصَّفَةِ يَقْتَضِي نَفْيَ الْحُكْمِ عَمَّا عَدَهَا وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى {قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ} الْآيَةِ وَمِنْ غَيْرِ ذَلِكَ هَذَا مُلَخَّصَ بَحْثِهِ

وَاعْتَزَّضَ عَلَيْهِ الْمَجْدُ الرُّوْذَرَاوِيُّ بِأُمُورٍ أَحَدَهَا مَنَعَ انْحِصَارُ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْعَطْفِ وَالْحَالِ فَقَدْ يَجِيءُ لِلِاسْتِنْفَادِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَقَدْ مَنَّا عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ} وَأَمَّا هَذَا وَكَذَلِكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدَهُمَا {وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ} وَالثَّانِي {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} وَثَانِيهَا مَنَعَ أَنَّ الْوَاوَ الْحَالُ قَالَ وَلَا يَلْفِي فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَآوَ مُقْتَرَنَةٌ بِإِنْ وَاللَّامُ فِي خَبَرِهَا وَهِيَ لِلْحَالِ وَثَالِثُهَا مَنَعَ الْإِجْمَالُ فِي لَفْظِ الْفَسْقِ فَإِنَّهُ مُطْلَقُ الْخُرُوجِ عَنِ الطَّاعَةِ وَلَوْ سَلِمَ فِيهِ الْإِجْمَالُ فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ بَيَانَهُ فِي قَوْلِهِ {أَوْ فَسَقًا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ} وَرَابِعُهَا أَنَّ الضَّمِيرَ فِي {وَإِنَّهُ لَفَسْقٌ} لَا يَصِحُّ عَوْدُهُ إِلَى الْمَذْبُوحِ لِأَنَّهُ مَجَازٌ مَحْضٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَعُودُ إِلَى الْأَكْلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ {وَلَا تَأْكُلُوا} فَيَبْطُلُ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى كَوْنِهِ مُبَاحًا لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْهُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ فَيَكُونُ أَكْلُهُ مُحَرَّمًا وَفَسَقًا فَلَا يَكُونُ مُبَاحًا

وخامسها أن ما ذكره من تقدير الآية {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ} حال كونه مهلا به لغير الله أخص مما لم يذكر اسم الله عليه لانقسام ذلك إلى ما يهل به لغير الله وإلى ما لا يهل به لأحد والحمل على الأعم أولى لأنه أعم فائدة وسادسها أن التمسك به في الإباحة بمفهوم الصفة إثبات متنازع فيه لأن الخصم يخالف في ذلك أيضا وهو اختيار فخر الدين في المخصول فكيف يحتج به هنا وذكر كلاما كثيرا لا فائدة في مثله وليس من غرضنا ومع ذلك فلا بد من إثبات عمّا في هذه الاعتراضات

(180/1)

أما الأول فواو الاستئناف هي أحد نوعي العاطفة وليست شيئا غيرها حتى يلزم بها ولا شك أن نفيه محامل الواو التي يأتي ذكرها من التي بمعنى مع وواو الصرف الناصبة للمضارع وواو القسم وواوات لا يصح منها شيء في هذه الواو فتعين الحصر بين واو العطف وواو الحال ويلزم من واو العطف ما ذكره من المخالفة بعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية وإن كانت للاستئناف فيترجح كونها للحال وأما الجملة بيان واللام فقال لا يمنع وقوعها حالا كما في قوله تعالى {كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون} فإن هذه الجملة متفق على أنها حالية وفيها إن واللام وذلك يرد قوله إنه لا يلفى في كلام العرب وأما بيان الفسق بتلك الآية فذلك جار على قاعدة تقييد المطلق لأن سياق الآيتين في ما يؤكل وقد قيدت تلك الآية الفسق بما أهل به لغير الله فتحمل هذه الآية عليه والتقييد في الحقيقة بيان المراد المتكلم وأما عود الضمير فلا يتعين أن يعود إلى الأكل بل الأظهر عوده إلى الفعل وهو ذكر اسم غير الله تعالى على الدبيحة فيكون الوصف بكونه فسقا هو ذلك الفعل والنهي عن الأكل مقيدا بوجوده فأما الحمل على الأعم فلا يلزم إلا إذا لم يمنع منه مانع وهنا قد قام الدليل على أن ما نهي عنه هو ما أهل به لغير الله فلما عرف ذلك من عادة أهل ذلك الزمان وهو أن من لم يذكر اسم الله سبحانه على الدبيحة يذكر اسم ما كانوا يشركون به ثم إن سياق الآية أيضا ترشد إلى ذلك وهو قوله تعالى {وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون}

(181/1)

(وهم إنما يصيرون مُشْرِكِينَ بِذِكْرِ اسْمِ غَيْرِ اللَّهِ لَا بِتَرْكِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَاسْمِ غَيْرِهِ فَفِي هَذَا إِشْعَارٌ يَرْجَحُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ} مَا ذَكَرَ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ

وَأَمَّا الْإِعْتِرَاضُ بِالْتِمَسُّكِ بِمَقْهُومِ الصِّفَةِ فَأَمْرُهُ قَرِيبٌ وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْآيَةَ لَا دَلَالَهَ فِيهَا عَلَى تَحْرِيمِ مَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَإِنْ قَامَ مِنْهَا دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَتِهِ وَإِلَّا فَلَا يَضُرُّ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ

(182/1)

25 - فصل مسائل فقهية في التفرع على واو الحال

اختلفت مسائل الحنفية في التفرع على واو الحال فقالوا إذا قال لعبد أد إلي ألفا وأنت حر أو قال لحري أنزل وأنت آمن لا يعتق العبد ما لم يؤد ولا يأمن الكافر ما لم ينزل ولو قال خذ هذا المال واعمل به مضاربة في البز لا يتقيد المضاربة في البز مطلقا بل له أن يتجر في غيره وإذا قال أنت طالق وأنت تصلين أو مصلية أو وأنت مريضة طلقت في الحال ولا تنقيد بذلك الحالة إلا إذا نوى التعليق عليها فيكون ذلك شرطا في الوقوع بالنية

(183/1)

ولو قالت طلقني ولك علي ألف درهم لا يجب شيء بالطلاق عند أبي حنيفة وأوجه أبو يوسف ومحمد ومدار الفرق بين هذه المسائل يرجع إلى ما تقدم عنهم أن الواو حقيقة في العطف مجاز في الحال قالوا فمضى صلحت للعطف تعينت له وخصوصا إذا تعذر حملها للحال كمسألة المضاربة فإن حال العمل لا يكون وقت الأخذ وإنما يكون العمل بعد الأخذ

لَهُ وَالْكَلَامَ صَحِيحَ بَاعْتِبَارِ كَوْنِهَا عَاطِفَةً وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَشُورَةِ عَلَيْهِ بِالتَّجَارَةِ فِي هَذَا الصِّنْفِ لَا شَرْطًا فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْخُرُوجِ عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْعَتَقِ وَالْأَمَانِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى مِنْهُمَا فَعْلِيَّةٌ طَلِبِيَّةٌ وَالثَّانِيَّةُ اسْمِيَّةٌ خَبَرِيَّةٌ وَبَيْنَهُمَا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ وَذَلِكَ مَانِعٌ مِنَ الْعَطْفِ إِذْ لَا بُدَّ لِصِحَّتِهِ أَوْ حَسَنِهِ مِنْ نَوْعِ اتِّصَالِ بَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ فَلِذَلِكَ جَعَلْتُ لِلْحَالِ لِنَعْدَرِ الْحَقِيقَةِ وَالْأَحْوَالِ شُرُوطَ لَكُونِهَا مُقَيَّدَةً كَالشَّرْطِ فَتَعَلَّقْتُ الْحُرِّيَّةَ بِالْأَدَاءِ وَالْأَمَانِ بِالنُّزُولِ كَمَا فِي قَوْلِهِ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ رَاكِبَةً فَأَنْتَ طَالِقٌ فَإِنْ الطَّلَاقُ يَتَعَلَّقُ بِالرُّكُوبِ تَعَلُّقُهُ بِالْإِنْخِلِ وَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ أَلْفًا فَأَنْتَ حُرٌّ وَإِنْ نَزَلْتَ فَأَنْتَ آمِنٌ وَوَجَّهُوا ذَلِكَ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ خَالًا قَائِمَةً مَقَامَ جَوَابِ الْأَمْرِ بِدَلِيلِ مَقْصُودِ الْمُتَكَلِّمِ فَأَخَذْتُ حَكْمَهُ وَصَارَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ أَدِ إِلَيَّ أَلْفًا تَصْرَحُ حُرًّا وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَمَّا جَعَلَ الْحُرِّيَّةَ خَالًا لِلْأَدَاءِ وَالْحَالِ كَالصِّفَةِ فَلَمْ تَثْبُتْ

(184/1)

الْحُرِّيَّةَ سَابِقَةً عَلَى الْأَدَاءِ إِذْ الْحَالُ لَا يَسْبِقُ صَاحِبَهُ كَمَا أَنَّ الصِّفَةَ لَا تَسْبِقُ الْمَوْصُوفَ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ قَوْلُهُ وَأَنْتَ حُرٌّ وَأَنْتَ آمِنٌ مِنَ الْأَحْوَالِ الْمَقْدَرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ} فَمَعْنَى الْكَلَامِ أَدِ إِلَيَّ أَلْفًا مُقَدَّرًا لِلْحُرِّيَّةِ فِي حَالِ الْأَدَاءِ فَتَكُونُ الْحُرِّيَّةُ مَعْلُوقَةً بِالْأَدَاءِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ هُوَ مِنْ بَابِ الْقَلْبِ تَقْدِيرُهُ كُنْ حُرًّا وَأَنْتَ مُؤَدِّ أَلْفًا وَكُنْ آمِنًا وَأَنْتَ نَازِلٌ وَإِنَّمَا حُمِلَ عَلَى هَذَا لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَعْلِيلُ الْأَدَاءِ وَالنُّزُولِ بِمَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْوَاوُ إِذْ التَّعْلِيلُ إِنَّمَا يَصِحُّ فِيمَا يَصِحُّ تَنْجِيزُهُ وَلَيْسَ فِي قُدْرَةِ الْمُتَكَلِّمِ تَنْجِيزُ الْأَدَاءِ وَالنُّزُولِ مِنَ الْمُخَاطَبِ فَلَمْ يَصِحَّ تَعْلِيلُهُ فَلِذَلِكَ قِيلَ إِنَّهُ مِنَ الْمَقْلُوبِ وَالْوُجُوهُ الْأُولَى أَقْوَى وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنْتَ طَالِقٌ وَأَنْتَ مَرِيضَةٌ أَوْ وَأَنْتَ تَصْلِيحُ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى تَامَّةٌ بِنَفْسِهَا وَالثَّانِيَّةُ تَصْلِحُ لِلْحَالِ فَصَحَّتْ لَهُ بِالنِّيَّةِ كَمَا فِي نَظَائِرِهَا وَقَوْلُهَا طَلَّقْنِي وَلَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ يَصْلِحُ ذَلِكَ لِلْإِلْزَامِ وَتَسْتَحِقُّ الْأَلْفَ بِطَلَّاقِهَا حَمَلًا عَلَى الْحَالِ أَوْ يَكُونُ الْوَاوُ فِيهِ بِمَعْنَى الْبَاءِ مَجَازًا وَالْمَقْتَضِي لِلْمَجَازِ قَرِينَةُ الْخُلْعِ فَإِنَّهُ مُعَاوَضَةٌ كَمَا إِذَا قَالَ أَحْمِلْ هَذَا الطَّعَامَ وَلَكَ دِرْهَمٌ فَإِنَّهُ يَسْتَحَقُّ بِحَمْلِهِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ قَرِينَةُ الْخُلْعِ لَا تَصْلِحُ دَلِيلًا لِلْمُعَاوَضَةِ حَتَّى يَحْمِلَ عَلَيْهَا فَإِنَّ الْمُعَاوَضَةَ

ليست بأصلية في الطلاق بل هي عارضة فيه بخلاف قوله احمل كذا ولك ذرهم لأن
المعاوضة في الإجارة أصلية وإذا لم تكن

(185/1)

قربة الخلع لصرف اللفظ عن حقيقته عمل الطلاق عمله لأنه جملة تامة منجزة
وكانت الواو للعطف

هذا حاصل ما قرروا به هذه المسائل وفرقوا به بينها وهو مبني على ما ذكرنا أن
استعمال الواو للحال على وجه التجوز
وأما أصحابنا فقالوا إذا قالت المرأة طلقني ولك علي ألف فطلقها مجبياً يقع الطلاق
بائناً بالألف بخلاف ما إذا قال أنت طالق وعليك ألف فإنه يقع رجعيًا ولا يلزمها
وهذا قال فيهما أيضا أصحاب مالك وأحمد رحمهم الله وفرقوا بين المسألتين بأن الذي
يتعلق بالمرأة من الخلع التزام المال فيحمل اللفظ منها على الالتزام عند الطلاق وأما
الزوج فإنه ينفرد بالطلاق فإذا لم يأت بصيغة المعاوضة حمل كلامه على ما ينفرد به
ولهذا إذا قال أردت بقولي وعليك ألف الالتزام ووافقت المرأة على ذلك كان خلعاً
ولزمها الألف على الأصح من الوجهين عند أصحابنا وفرع عليه أنه إذا قال بعثك هذا
ولي عليك كذا ونوى البيع أنه يتعقد تفرعاً على انعقاده بالكتابة
وهذا إذا لم يتقدم من المرأة طلب فإن قالت طلقني ببدل فقال طلقتك وعليك ألف
صح ذلك ونزل تقديم الاستيجاب منزلة تمام العقد
وذكر صاحب التتمة أنه لو لم يسبق منها طلب وشاع في العرف استعمال قوله أنت
طالق ولي عليك ألف في طلب العوض والزامه كان كما لو قال طلقتك على ألف

(186/1)

فالحاصل أن الجملة الحالية اعتبرت مقيدة حيث لا يعارضها تقاعد اللفظ عن الالتزام
والمعاوضة وكذا في العتق أنه إذا قال أنت حر وعليك ألف يقع العتق ولا شيء على
العبد وإن قيل كما في الطلاق ويمكن أن يكون ذلك تفرعاً على أن الواو هنا للعطف
ولا يحمل على الحال إلا بدليل أما إذا قال أد إلي ألفاً وأنت حر وأعطيني ألفاً وأنت
طالق فالذي يظهر من قاعدة أصحابنا أن الطلاق والعتق يتقيدان بالاعطاء ولا يكون

ذَلِكَ مُنْجِزًا كَمَا تَقْدُم مِثْلَهُ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ وَتَقْدُم تَوْجِيهِهِ
 وَقَدْ قَالَ أَصْحَابُنَا أَيْضًا فِي الْجَعَالَةِ إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ إِنْ رَدَدْتَ عَبْدِي فَلَكَ كَذَا
 وَرَدَهُ وَلَكَ كَذَا فِي اسْتِحْقَاقِ الْجَعْلِ عِنْدَ وَجُودِ مَا عُلِقَ عَلَيْهِ وَلَوْ قَالَ أَلْقِ مَتَاعَكَ فِي
 الْبَحْرِ وَعَلَيَّ ضَمَانُهُ وَكَانَ الْحَالُ يَقْتَضِي جَوَازَ ذَلِكَ خَوْفَ الْغَرَقِ فَأُلْفَاهُ لَزِمَهُ ضَمَانُهُ وَلَا
 يَتَعَيَّنُ الْوَاوُ هُنَا أَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةٌ وَصَحَّ الْإِلْتِزَامُ لِأَنَّهُ اسْتَدْعَى
 إِتْلَافَ مَا يَعَاوِضُ عَلَيْهِ لَغَرَضٍ صَحِيحٍ فَلَزِمَهُ كَمَا لَوْ قَالَ اعْتِقْ عَبْدَكَ عَلَى أَلْفٍ فِي ذِمَّتِي
 بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ بَعِ مَالِكَ مِنْ فُلَانٍ بِخَمْسِمِائَةٍ وَعَلَيَّ خَمْسِمِائَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ عَلَى
 الْأَصَحِّ وَفِيهِ وَجْهٌ اخْتَارَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَهُ غَرَضًا صَحِيحًا فِي مُحَابَاةِ
 الْمَبِيعِ مِنْهُ
 وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي مَسَائِلِ التَّرْتِيبِ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ قَالُوا إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ إِذَا مِتَّ وَدَخَلْتَ
 الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ أَنَّهُ لَا يَغْتَقَى حَتَّى يَدْخُلَ بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ السَّيِّدُ بِأَنَّهُ أَرَادَ
 الدُّخُولَ قَبْلَهُ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ كَوْنَ الْوَاوِ لِلْحَالِ عَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ وَإِلَّا فَمَتَى كَانَتْ
 مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْحَالِ يَنْبَغِي التَّوَقُّفُ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْحَالُ وَتَكُونَ قَدْ
 مَقْدَرَةٌ فَيَتَوَقَّفُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مُرَادُهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(187/1)

26 - فصل القسم الثالث من أنواع الواو ما ينتصب بعدها المفعول معه

لمصاحبة مفعول فعلٍ إمَّا لفظًا أو معنى لازِمًا كَانَ أو مُتَعَدِّيًا مِثْلَ جِئْتُ وَزَيْدًا وَاسْتَوَى
 الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ ت
 وَالْوَاوُ هُنَا جَامِعَةٌ غَيْرُ عَاطِفَةٌ وَأَصْلُ مَا بَعْدَهَا أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا وَلَكِنَّهُ عَدَلَ بِهِ إِلَى
 النِّصْبِ لَمَّا لَحِظَ فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْمَفْعُولِ بِهِ فَإِذَا قُلْتُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ كَانَ مَعْنَاهُ
 سَاوَى الْمَاءُ الْخَشْبَةَ وَكَذَلِكَ جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ مَعْنَاهُ بِالطَّيَالِسَةِ
 ثُمَّ إِنْ مَسَائِلُهُ تَنَوَّعَ إِلَى خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ
 الْأَوَّلُ مَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْعَطْفُ وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ كَقَوْلِكَ كُلَّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ فَلَا يَجُوزُ هُنَا النِّصْبُ
 لِأَنَّهُ لَا نَاصِبَ لَهُ وَلَا مَا يَطْلُبُ الْفِعْلَ وَالْخَبَرَ هُنَا مُقَدَّرٌ مَعْنَاهُ مَقْتَرَنَانِ وَنَحْوُ ذَلِكَ

(188/1)

وَحَكِي عَنِ الصَّيْمَرِيِّ أَنَّهُ جَوَزَ النَّصْبَ فِي مِثْلِ هَذَا وَحَكَمُوا عَلَيْهِ بِالْغُلْطِ وَقَدْ بَيَّنَّ
سَبَبُوتُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ النَّصْبُ فِيهِ

وَالثَّانِي مَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ النَّصْبُ مِثْلَ مَشِيَّتِ وَالسَّاحِلِ وَسَارَ زَيْدٍ وَالْجَبَلِ فَلَا يَجُوزُ غَيْرُ
النَّصْبِ لِأَنَّ الْجَبَلَ وَالسَّاحِلَ لَا يَشَارِكَانِ فِي الْمَشْيِ وَالسَّيْرِ فَيَتَعَذَّرُ الْعَطْفُ لِفَسَادِ
الْمَعْنَى

وَعَدَّ بَعْضُهُمْ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلَهُمْ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ لِأَنَّ الْخَشَبَةَ لَمْ تَكُنْ مَعُوجَةً حَتَّى
تَسْتَوِيَ فَيَتَعَذَّرُ الْعَطْفُ وَغَيْرُهُ مِمَّا يَأْتِي بَعْدَ هَذَا
وَمِنْ هَذَا النَّوعِ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ أَنْشَدَهُ سَبَبُوتُهُ
(فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ ... مَكَانَ الْكَلِيتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ)
أَيَّ مَعَ بَنِي أَبِيكُمْ لِأَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِمُوَافَقَةِ بَنِي أَبِيهِمْ وَلَمْ يَأْمُرْ بَنِي أَبِيهِمْ بِالْدُّخُولِ مَعَهُمْ فِي
الْأَمْرِ فَوَجَبَ نَصِبُهُمْ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ وَلَوْ كَانُوا بَنِي أَبِيهِمْ مَأْمُورِينَ لَكَانُوا مَرْفُوعِينَ
بِالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ فِي كَوْنِهِمْ لِأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ

(189/1)

بِقَوْلِهِ أَنْتُمْ فَكَانَ يُكْنَى الْعَطْفُ فَلَمَّا عُدِلَ عَنْهُ مَعَ إِمْكَانِهِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لِأَوَّلِكَ
وَحَدَّهُمْ فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ

وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ كَعْبِ بْنِ جَعِيلَ شَاعِرِ تَغْلِبَ
(فَكُنْتُ وَإِيَّاهَا كَحِرَانٍ لَمْ يَفِقْ ... عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدَرَا)
يُرِيدُ أَنَّهُ لَمَّا اجْتَمَعَ مَعَ صَاحِبَتِهِ اعْتَنَقَهَا وَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى هَلَكَ كَالْحِرَانِ وَهُوَ الْعَطْشَانُ
الَّذِي لَمْ يَرَوْا مِنَ الْمَاءِ حَتَّى هَلَكَ وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ إِيَّاهَا عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ وَإِنَّمَا كَانَ
مُتَعَيِّنًا لِقَبْحِ الْعَطْفِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ مُتَّصِلًا مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ
وَالنَّوْعُ الثَّلَاثُ مَا يَجُوزُ فِيهِ الْعَطْفُ وَالنَّصْبُ لَكِنَّ الْعَطْفَ أَقْوَى مِثْلَ قَوْلِهِمْ مَا أَنْتَ وَزَيْدُ
وَمَا أَنْتَ وَالْفَخْرُ وَقَوْلُ الشَّاعِرِ
(وَمَا جَرَمَ وَمَا ذَاكَ السُّوَيْقُ ...)

وَإِنَّمَا كَانَ الرَّفْعُ أَجُودَ لِبَعْدِ الْعَامِلِ فِي اللَّفْظِ وَجَازَ النَّصْبُ لِدَلَالَةِ الْإِسْتِفْهَامِ عَلَى الْعَامِلِ
وَالرَّابِعُ مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَالنَّصْبُ هُوَ الْأَقْوَى وَالْعَطْفُ مَرْجُوحٌ مِثْلَ مَالِكِ

(190/1)

وزيدا وَمَا شَأْنُكَ وعمرًا وَكَذَلِكَ قُتِمَ وزيدا فَمَنْ جَوَزَ الْعُطْفَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ
 مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ وَعَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ مُتَّصِلًا مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدِ جَوَزه هُنَا وَحَسَنَ
 النِّصْبِ قَبْحَ ذَلِكَ وَطَلَبَ الْإِسْتِفْهَامَ لِلْفِعْلِ
 وَجَوَزَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ مَالِكَ وَزِيدَا لِلْعُطْفِ وَالتَّنْصِبِ بَعْدَهَا
 بِإِضْمَارِ الْمَلَابِسَةِ وَعُطِفَتِ الْمَلَابِسَةُ عَلَى الْخَبَرِ كَأَنَّكَ قُلْتَ مَا كَانَ لَكَ وَمَلَابِسَتِكَ زِيدَا
 أَوْ مَا كَانَ لَكَ تَلَابِسَ زِيدَا
 الْحَامِسُ مَا يَكُونُ فِيهِ الْعُطْفُ وَالتَّنْصِبُ عَلَى السَّوَاءِ مِثْلُ جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ لِأَنَّ
 الْمَجِيءَ يَصِحُّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 وَعَدَ بَعْضُهُمْ مِنْهُ قَوْلُهُمْ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ لِأَنَّ مُسَاوَاةَ كُلِّ مِنْهُمَا لِلْآخِرِ عَلَى السَّوَاءِ
 فَهُوَ مِثْلُ اخْتِصَامِ زَيْدٍ وَعَمْرُو
 وَقَدْ ضَبَطَ ابْنُ الْحَاجِبِ الْأَقْسَامَ الْأَرْبَعَةَ الْأُولَى بِأَنَّ الْفِعْلَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى
 وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا إِمَّا يَجُوزُ الْعُطْفُ أَوْ يَمْتَنِعُ فَإِنْ كَانَ لَفْظًا وَجَازَ

(191/1)

الْعُطْفُ جَازَ الْوُجْهَانِ مِثْلُ جِئْتُ أَنَا وَزِيدَا يَغْنِي وَإِنْ كَانَ النِّصْبُ أَرْجَحَ وَإِنْ لَمْ يَجْزِ
 الْعُطْفُ تَعَيَّنَ النِّصْبُ مِثْلُ جِئْتُ وَزِيدَا وَإِنْ كَانَ مَعْنَى وَجَازَ الْعُطْفُ تَعَيَّنَ ذَا مِثْلُ مَا لَزِيدَ
 وَعَمْرُو وَإِلَّا تَعَيَّنَ النِّصْبُ مِثْلُ مَالِكَ وَزِيدَا
 وَسَكَتَ عَمَّا اسْتَوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ إِمَّا لِدُخُولِهِ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ
 التَّرْجِيحِ أَوْ لِأَنَّ جَوَازَ كُلِّ مِنَ النِّصْبِ وَالْعُطْفِ إِمَّا يَجِيءُ عِنْدَ إِرَادَةِ مَعْنَاهُ وَهُوَ مُخْتَلِفٌ
 فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ مُقْتَضِيًا سَوَى مَجِيئِهِمَا مَعَ قَطْرِ النَّظَرِ عَنْ
 كَوْنِهِمَا جَاءَ مُصْطَحِبِينَ أَوْ مُفْتَرِقِينَ فَإِذَا قُلْتَ وَعَمْرًا بِالنِّصْبِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا عَلَى أَهْمَا
 جَاءَ مَعًا فَبِالنِّصْبِ مَا فِي الْعُطْفِ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْمَجِيءِ وَزِيَادَةِ الْإِصْطِحَابِ
 وَالْمَقْصُودُ مِنَ النِّصْبِ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى الْأَوَّلِ مَعَ مَصَاحِبَتِهِ لِلثَّانِي وَلِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ الْوَاوَ
 بِمَعْنَى مَعَ

قَالَ ابْنُ بَرِي الْوَاوُ الَّتِي مَعَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ لَهَا فَائِدَتَانِ أَحَدَاهُمَا أَنَّهَا لَا تَقْتَضِي مُشَارَكَةَ
 الثَّانِي لِلأَوَّلِ فِي الْفِعْلِ مِثْلُ سَارَ زَيْدٌ وَالنَّبِيلُ وَوَاوُ الْعُطْفِ تَقْتَضِي ذَلِكَ
 وَالثَّانِي أَنَّهَا تَجْمَعُ بَيْنَ الْأَسْمِينَ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ وَلَا كَذَلِكَ وََاوُ الْعُطْفِ قُلْتَ أَمَّا الْفَائِدَةُ
 الْأُولَى فَإِنَّهَا لَا تَعْمُ جَمِيعَ صُورِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ فَإِنْ مِثْلُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ وَجَاءَ الْبَرْدُ

والطبالسة المُشاركة حاصِلة لكل مِنْهُمَا في الفِعل
وَإِنَّمَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ بَعْضُ الصُّوَرِ الَّتِي يَتَعَيَّنُ فِيهَا النِّصْبُ كَمَا تَقْدُمُ
وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَكَأَن مُرَادَهُ أَنَّ العاطفة لَا تَقْتَضِي المَعِيَّةَ بوضعها وتدل عَلَيْهِ

(192/1)

بِخِلَافِ هَذِهِ وَإِلَّا فَالعاطفة لَا يُنَافِي مدلولها الجُمع بَيْنِ الاسمين فِي زمنٍ وَاحِدٍ
وَذَكَرَ النِّبَلِيُّ أَنَّ هَذِهِ الْوَاوُ لَهَا شَبَهٌ بِالعاطفة مِنْ وَجْهِ وَبمع مِنْ وَجْهِ وَتَخَالَفَهُمَا مِنْ وَجْهِ
فَشَبَّهَهَا بِالعاطفة مِنْ حَيْثُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ المَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى الفِعلِ كَمَا لَا يَتَقَدَّمُ
المَعْطُوفُ عَلَى المَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَشَبَّهَهَا بِمع لَمَّا فِيهَا مِنْ مَعْنَى المصاحبة وَمَخَالَفَتِهَا لَهَا
مِنْ جِهَةٍ أَنَّ مَا عَدِيَ بِالعاطفة تَابِعَ لَمَّا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَ مَعَ مَجْرُورٍ وَمَا بَعْدَ هَذِهِ مَنْصُوبٌ
يَعْنِي غَالِبًا

قُلْتُ أَمَا تَقْدِيمُهَا عَلَى الفِعلِ فَهُوَ مُتَمَنِّعٌ فِيهَا وَفِي العاطفة أَيْضًا إِذْ لَا يَصِحُّ قَوْلُكَ
وَعَمَرُو جُلَسَ زَيْدٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى وَجْهِ الصَّرُورَةِ أَوْ الشَّدُودِ أَنْ يَتَقَدَّمَ المَعْطُوفُ
عَلَى المَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الشُّرُوطِ وَكَذَلِكَ هُنَا قَدْ جَاءَ تَقَدُّمُ مَا بَعْدَ وَاوٍ
المصاحبة عَلَى مَا قَبْلَهُ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ
(جَمَعَتْ وَفَحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً)

فَإِنَّ ابْنَ جَنِيَّ جَعَلَهُ مَفْعُولًا مَعَهُ وَجُوزَ تَقْدِيمُهُ عَلَى المصاحبة مُحْتَاجًا بِهَذَا الْبَيْتِ وَغَيْرِهِ
خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ

وَذَكَرَ الشَّيْخُ جَمَالَ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ هُنَا مَوَاضِعَ كَثِيرَةً مِمَّا يَتَرَجَّحُ فِيهِ الْعَطْفُ
وَيَتَرَجَّحُ النِّصْبُ عَلَى المَعِيَّةِ أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ مُقَدَّرٍ يَلِيْقُ بِالْكَلامِ وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ
بَسْطِهِ لِئَلَّا يَطُولَ بِهِ الْكَلَامُ وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ

(193/1)

27 - فصل الناصب للمفعول معه

اختلف النُّحَاةُ فِي الناصبِ لِلْمَفْعُولِ مَعَهُ بَعْدَ الْوَاوِ عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ
الْأَوَّلُ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وَجُمْهُورِ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ نَصْبَهُ بِالْعَامِلِ فِيمَا قَبْلَهُ مِنَ الفِعلِ أَوْ مَا فِي

مَعْنَاهُ بوساطة الْوَاوِ فَهِيَ الَّتِي صَحَحَتْ وَصُولُ الْفِعْلِ إِلَى مَا بَعْدَهَا كَمَا فِي هَمْزَةِ النَّقْلِ
والتضعيف والبناء المعدية ونحو ذلك
وَالثَّانِي قَوْلُ أَبِي الْحُسَيْنِ الْأَخْفَشِ وَجَمَاعَةٍ مَعَهُ أَنَّ النَّاصِبَ فِيهِ عَلَى الظَّرْفِ لِأَنَّ الْوَاوِ
قَائِمَةٌ مَقَامَ مَعَ وَكَانَتْ مَعَ مُنْتَصِبَةً عَلَى الظَّرْفِ فَلَمَّا وَضَعْتَ الْوَاوِ مَوْضِعَهَا فَلَمْ يَكُنْ
إِثْبَاتُ الْإِعْرَابِ فِيهَا كَانَ ذَلِكَ فِيمَا بَعْدَهَا فَانْتَصَبَتْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَنَظِيرُهُ جَعَلَهُمْ إِلَّا
مَكَانَ غَيْرِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} لِأَنَّهُ كَانَتْ غَيْرِ
مَرْفُوعَةٍ فَلَمَّا وَضَعْتَ إِلَّا مَكَانَهَا وَلَا تَصْلَحُ لِلرَّفْعِ ارْتَفَعَ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا كَانَتْ غَيْرِ
مُزْتَفَعَةٍ بِهِ وَهُوَ النَّعْتُ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ
(وَكُلَّ أَخٍ مُفَارِقَةً أَخُوهُ ... لِعَمْرِ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ)

(194/1)

وَالْتَقْدِيرُ غَيْرُ الْفَرَقْدَيْنِ
وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ قَالَهُ الرَّجَاحُ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ فَفِي مِثْلِ
اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ يَقْدُرُ وَلَا يَسُ الْخَشْبَةُ وَكَذَلِكَ فِي الْبَقِيَّةِ قَالَ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَازِمٌ وَالْوَاوِ
غَيْرُ مَعْدِيَةٍ بَلْ فِيهَا مَعْنَى الْعَطْفِ بَاقٍ بِدَلِيلِ عَدَمِ جَوَازِ تَقْدِيمِهَا مَعَ مُصَاحِبِهَا عَلَى الْفِعْلِ
فَلَا يُقَالُ وَزَيْدًا قُمْتُ فَيَقْدُرُ بَعْدَ الْعَطْفِ فِعْلٌ يَقْتَضِيهِ الْكَلَامُ كَمَا فِي الْأَمْثِلَةِ
وَالرَّابِعُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ لِأَنَّ الْاسْتَوَاءَ مِثْلًا مَنْصُوبٌ إِلَى
الْخَشْبَةِ وَكَانَ حَقُّهُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ بِالرَّفْعِ فَلَمَّا خَالَفَهُ صَارَ التَّقْدِيرُ سَاوَى الْمَاءِ
الْخَشْبَةُ وَالْخِلَافُ يَنْصَبُ كَمَا يَنْصَبُ فِي الظَّرْفِ إِذَا كَانَ خَبَرًا لِلْمَبْتَدَأِ أَوْ مَا الْحِجَازِيَّةُ فَإِنْ
الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَجْرَ بِالْبَاءِ فَلَمَّا خَالَفَ الْأَصْلُ نَصَبَ

(195/1)

وَالْخَامِسُ قَالَهُ الْجُرْجَانِيُّ أَنَّ النَّاصِبَ لَهُ الْوَاوِ وَحْدَهَا لِأَنَّ صِحَّةَ الْكَلَامِ لَمَّا دَارَتْ مَعَ
الْوَاوِ وَجُودًا وَعَدَمًا دَلَّ عَلَى أَنَّهَا هِيَ الْعَامِلَةُ كَالَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ
وَهُوَ أَوْ لَا فَلِأَنَّهُ مُنْتَقِضٌ بِالتَّضْعِيفِ وَبِهِمْزَةِ النَّقْلِ وَالتَّعْدِيَةِ لِأَنَّ
صِحَّةَ الْكَلَامِ فِي النَّصْبِ دَائِرَةٌ مَعَ هَذِهِ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا عَامِلًا وَثَانِيًا فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ
الْوَاوِ عَامِلَةً لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى وَجُودِ عَامِلٍ قَبْلَهَا وَلَا تَصَلَّتِ الضَّمَائِرُ بِهَا كَمَا تَتَّصِلُ بِالْحُرُوفِ

العاملة نَحْوَ لَكَ وَإِنَّكَ وَامْتَنَعَ الْإِنْفِصَالُ فِي نَحْوِ لَوْ تَرَكْتَ الْفَصِيلَ وَأَمَهُ لِرُضْعِهَا وَأَيْضًا
فَالْحُرُوفُ لَا يَعْمَلُ شَيْءٌ مِنْهَا حَتَّى يَخْتَصَّ وَالْوَاوُ غَيْرُ مُحْتَصَّةٍ بَلْ تَدْخُلُ عَلَى الْإِسْمِ
وَالْفِعْلِ

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ فَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنْ الْأَسْمَاءَ الْمُنْتَصِبَةَ هُنَا لَيْسَتْ ظُرُوفًا وَلَا تَصْلُحُ مَعَهُ
بِالِاتِّفَاقِ فَكَيْفَ تَنْتَصِبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَأَيْضًا لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ تَقُولَ كُلُّ رَجُلٍ مَعَ
ضَبْعَتِهِ وَلَا يُقَالُ هَذَا إِلَّا بِالرَّفْعِ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ سُدَّ مَسَدُ

(196/1)

الْخَبَرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الصَّيِّمَرِيَّ أَجَازَ النِّصْبَ فِيهِ وَأَكْثَمَ غَلْطَهُ وَنَقَلَ ابْنُ بَرِيزَةَ عَنِ ابْنِ
كَيْسَانَ أَيْضًا

وَأَمَّا قَوْلُ الرَّجَاجِ فَضَعِيفٌ مِنْ جِهَةٍ أَنْ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَلَا
ضَّرُورَةَ هُنَا وَقَوْلُهُ إِنْ الْفِعْلُ لَا يَعْمَلُ فِي مَفْعُولٍ بَيْنَهُمَا الْوَاوُ جَوَابُهُ أَنَّ الْوَاوُ لَمَّا كَانَ هُنَا
بِمَا إِرْبَاطِ الْإِسْمِ بِالْفِعْلِ أَثَرَتْ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُؤْثَرَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ
وَأَيْضًا فَإِنَّهَا فِي الْعَطْفِ لَمْ تَمْنَعْ الْعَمَلَ لِأَنَّ النَّاصِبَ فِي مِثْلِ ضَرَبْتَ زَيْدًا وَعَمَرًا هُوَ الْفِعْلُ
بِتَوْسُطِ الْوَاوِ لَمَّا اقْتَضَاهُ الْمَعْنَى فَكَذَلِكَ هُنَا

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فَيَنْتَقِضُ بِالْعَطْفِ الَّذِي فِيهِ الْمُخَالَفَةُ مِثْلَ قَامَ زَيْدٌ لَا عَمَرُو وَنَظَائِرُ
ذَلِكَ بِمَا لَمْ يَقْتَضِ الْخِلَافُ فِيهِ نَصْبًا فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُخَالَفَةَ لَا أَثَرَ لَهَا وَأَيْضًا يُلْزَمُ مِنْ
اعْتِبَارِهَا جَوَازُ نِصْبِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلثَّانِي إِذْ لَوْ اعْتَبَرْنَا الْخِلَافَ فَلَيْسَ مُخَالَفَةً لِلثَّانِي
لِلأَوَّلِ أَوْلى بِالِاعْتِبَارِ مِنْ عَكْسِهِ

وَوَجْهُ قَوْلِ سَبِيحِيَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَعْدِيَةِ الْفِعْلِ بِالْبَاءِ أَوْ بِالْوَاوِ إِلَّا أَنْ حُرِفَ
الْجَرُّ عَامِلٌ مُسْتَقِلٌّ وَالْوَاوُ لَا تَعْمَلُ بِالِاسْتِقْلَالِ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهَا بِعَمَلِ الْعَامِلِ الْأَوَّلِ فِي
الْإِسْمِ الَّذِي بَعْدَ الْوَاوِ كَمَا عَمِلَ فِي مَوْضِعِ الْجَارِ

(197/1)

وَالْمَجْرُورُ وَلَمَّا خَرَجَتْ الْوَاوُ عَنْ أَصْلِهَا بِجَعْلِهَا مَقْوِيَةً لِلْعَمَلِ وَمَوْصِلَةً لَهُ إِلَى مَا بَعْدَهَا
لَزِمَتْ طَرِيقَةُ وَاحِدَةٍ وَهَذَا شَأْنُهُمْ فِيمَا أَخْرَجُوهُ عَنْ أَصْلِهِ وَكَمَا أَنَّ الْفِعْلَ اللَّازِمَ إِذَا قَوِيَ
بِالْهَمْزَةِ عَمِلَ النِّصْبَ وَالْعَمَلَ لَيْسَ لِلْهَمْزَةِ بَلْ لِلْفِعْلِ بِتَقْوِيَةِ الْحَرْفِ إِيَّاهُ فَكَذَلِكَ هُنَا وَإِنَّمَا

حذفت مَعَ اختصاراً وتوسعا وأقيمت الواو مقامها لِأَنَّهَا أَخَصَر مِنْهَا وتوافقها فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ الْجُمُع فِيهِ مَعْنَى الْمَصَاحِبَةِ وَكَانَ فِيهَا مَعْنِيَانِ الْجُمُع وَالْعُطْف فَلَمَّا خَلَعَ مِنْهَا مَعْنَى الْعُطْف بَقِيَ الْجُمُع كَمَا أَنَّ الْفَاءَ فِيهَا مَعْنَى الْعُطْف وَالِاتِّبَاعُ فَإِذَا وَقَعَتْ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ خَلَعَ مِنْهَا الْعُطْف وَبَقِيَ الْإِتِّبَاعُ
فَإِنْ قِيلَ فَلِمَ لَمْ يَنْجَرْ مَا بَعْدَ الْوَاوِ بِهَا كَمَا يَنْجَرْ بِمَعْنَاهَا وَقَائِمَةُ مَقَامِهَا فَجَوَابُهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ أَصْلُهَا هُنَا الْعُطْفُ وَالْوَاوُ الْعَاطِفَةُ لَا تَعْمَلُ إِنَّمَا يَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَهَا تَرَكْتَ هُنَا عَلَى أَصْلِهَا
وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ جَنِي وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَيْمَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ إِنَّمَا يَجُوزُ

(198/1)

حَيْثُ يَصْلَحُ الْعُطْفُ فَكُلُ مَوْضِعٍ لَا يَصْلَحُ فِيهِ الْعُطْفُ لَمْ يَجْزِ فِيهِ النِّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ فَلَا يَصِحُّ قَوْلُكَ انْتَظَرْتُكَ وَطُلُوعُ الشَّمْسِ أَيْ مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْعُطْفِ فِيهِ
وَهَذَا الْكَلَامُ كَأَنَّهُ فِي الْغَالِبِ وَإِلَّا فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُهُمْ سِرْتُ وَالْجَلِيلُ وَلَا يَصِحُّ الْعُطْفُ هُنَا وَهُوَ مِمَّا يَجِبُ فِيهِ النِّصْبُ كَمَا تَقَدَّمَ فَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ غَيْرُ مَطْرُودَةٍ وَقَدْ نَبِهَ عَلَيْهَا ابْنُ خُرُوفٍ وَغَيْرُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(199/1)

28 - فصل النصب على المفعول معه قياسي أو سماعي ومسائل أخرى

الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّ النِّصْبَ فِي هَذَا الْبَابِ قِيَاسٌ عَلَى مَجْرَى نِصْبِ الْمَصْدَرِ وَالظَّرْفِ وَنُحُوهِمَا لَصِحَّةِ مَعْنَاهُ وَصِحَّةِ عَامِلِ النِّصْبِ فِيهِ وَكَثْرَةِ مَجِيئِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَصَرَهُ عَلَى السَّمَاعِ وَلَا يُقَالُ مِنْهُ إِلَّا مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ لَمَّا يَتَضَمَّنُ مِنْ وَضْعِ الْحَرْفِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ فَإِنَّ الْوَاوَ أَصْلُهَا الْعُطْفُ وَجَعَلَهَا بِمَعْنَى مَعَ اتِّسَاعٍ لَا سِيَمًا وَالنِّصْبُ بَعْدَهَا بِالْعَامِلِ الَّذِي قَبْلَهَا وَكُلُّ ذَلِكَ خُرُوجٌ عَنِ الْقِيَاسِ فَيَقْتَصِرُ بِهِ عَلَى السَّمَاعِ وَحَكَى الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الْخُفَّافُ فِي شَرْحِ الْجُمَلِ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ قَوَى هَذَا الْقَوْلَ الثَّانِي وَقَالَ إِنَّهُ الْأَخْوَطُ

وَالَّذِي حَكِيَ ابْنُ يَعِيشٍ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ يَعْنِي الْأَخْفَشَ وَأَبِي عَلِيٍّ
الْفَارِسِيِّ أَكْثَمًا اخْتَارَا كَوْنَهُ مَقِيسًا
وَحَكِيَ أَبُو الْقَاسِمِ اللُّورَقِيُّ عَنْهُمَا أَكْثَمًا ذَهَبًا إِلَى أَنَّ مَا جَازَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَعْطُوفًا كَانَ
مَقِيسًا وَمَا لَمْ يَصْلَحْ جَعَلَهُ مَعْطُوفًا يَقْتَضِرُ بِهِ عَلَى السَّمَاعِ لِأَنَّ الْمَجَازَ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ
وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَصِحُّ قَوْلُهُمْ سَرَتْ وَالْجَبَلَ وَمَشَيْتِ وَالسَّاحِلَ وَأَنَّهُ كَلَامٌ صَحِيحٌ مَطْرُودٌ
وَالظَّاهِرُ الْقِيَاسُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِلَّا مَا مَنَعَ مِنْهُ مَنَاعٌ مِثْلُ قَوْلِهِمْ كَانَتْ هِنْدٌ وَعَمْرُو ضَاكِحَةٌ
فَإِنْ نَصَبَ عَمْرُو هُنَا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ لَا يَصِحُّ لِفَسَادِ الْمَعْنَى فِي خَبَرِ كَانَ
وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي إِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى {فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ} وَفِيهِ ثَلَاثُ قَرَاءَاتٍ
إِحْدَاهَا وَهِيَ الْمُتَوَاتِرَةُ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا الْقُرَّاءُ السَّبْعَةُ بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْمِيمِ مِنْ أَجْمَعُوا
مِنَ الْإِجْمَاعِ وَنَصَبَ شُرَكَاءَكُمْ فَالَّذِي اخْتَارَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَالْمُحَقِّقُونَ أَنَّ شُرَكَاءَكُمْ
مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ وَالْوَاوُ بِمَعْنَى مَعَ أَيَّ أَجْمَعُوا مَعَ شُرَكَائِكُمْ أَمْرَكُمْ وَذَلِكَ لِأَنَّ
الْعُطْفَ هُنَا مُتَعَدِّرٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْإِجْمَاعَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَعَانِي وَالْجُمُعِ فِي الشُّرَكَاءِ وَمَا
يَنْفَرِقُ وَجُوزَ

أَبُو عَلِيٍّ وَغَيْرُهُ أَيْضًا أَنَّ يَكُونُ هُنَا فِعْلٌ مُقَدَّرٌ يَنْتَصِبُ بِهِ الشُّرَكَاءُ وَيَكُونُ مِنْ بَابِ
عُطِفَ جَمْلَةً عَلَى جَمْلَةٍ تَقْدِيرُهُ فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَاجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ وَيَكُونُ هَذَا الْمُقَدَّرُ ثَلَاثِيًا
وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ
(يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا ... مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرِمْحًا)
وَقَوْلِ الْآخَرِ
(عَلَفْتَهَا تَبْنَا وَمَاءً بَارِدًا ...)
تَقْدِيرُهُ مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَمِعْتَقِلًا رِمْحًا وَعَلَفْتَهَا تَبْنَا وَسَقَيْتَهَا مَاءً بَارِدًا لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يَعْلَفُ
وَلَكِنَّهُ يَسْقَى

وَرَجَحَ جَمَاعَةُ الْأَوَّلِ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ التَّقْدِيرِ قَالَ ابْنُ بَابِشَادٍ وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَفْعُولٌ مَعَهُ
أَكْشَفَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ

وَرَجَحَ الْوُجْهَ الثَّانِي بِمَا رُوِيَ مِنْ قِرَاءَةِ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ / فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَادْعُوا
شُرَكَاءَكُمْ /

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي شُرَكَاءَكُمْ {أَجْمَعُوا} (وَإِنْ كَانَ لَا يَعْمَلُ فِي الْمُنْفَرِقِ
وَلَكِنَّهُ عَمَلٌ فِيهِ لِمُقَارَبَةِ مَا بَيْنَ جَمْعٍ وَاجْتِمَاعٍ)
وَالْوُجْهَانِ الْأَوَّلَانِ أَقْوَى

وَالثَّانِي قِرَاءَةَ يَعْقُوبَ / فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ / وَالْوَاوُ فِيهَا عَاطِفَةٌ عَلَى الضَّمِيرِ
الْمَرْفُوعِ فِي فَأَجْمَعُوا وَأَعْنَى عَنْ تَأْكِيدِهِ تَوْسِيطَ الْمَفْعُولِ وَيَجُوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ مَعْنَاهُ
وَلِيَجْمَعَهُ شُرَكَاءَكُمْ وَلَكِنَّ الْأَوَّلَ أَقْوَى مِنْ جِهَةِ عَدَمِ التَّقْدِيرِ

(203/1)

وَالثَّلَاثَةُ رَوَاهَا الْأَصْمَعِيُّ عَنْ نَافِعٍ {فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْمِيمِ
فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الشُّرَكَاءُ مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَعَهُ
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {فَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتُ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ} فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَعَهُ
فَيَكُونَ مَوْضِعٌ مِنْ نَصْبٍ بِذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ عَاطِفَةً عَلَى الْمُضْمَرِ فِي فَعَلَ
الْأَمْرِ وَسَدِّ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ مَسَدُ التَّأْكِيدِ فَيَكُونَ مَوْضِعٌ مِنْ رَفْعٍ
وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ} يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ مَفْعُولًا
مَعَهُ أَيْ مَعَ الْإِيمَانِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى وَجْهِ التَّنَجُّوزِ فِي الْإِيمَانِ فَتَصَوُّرُهُ بِصُورَةِ
الْمَسْكَنِ الَّذِي يَسْتَقَرُّ فِيهِ وَيُلْجَأُ إِلَيْهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ أَيْ وَأَخْلَصُوا
الْإِيمَانَ

وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ نَصْبُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ فِي مَوْضِعٍ لَمْ يَتَقَدَّمَ فِيهِ قَبْلَ الْوَاوِ عَامِلٌ
أَصْلًا وَاجْتِمَاعُورٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى الْمُخْتَارِ فِيمَا

(204/1)

تَقْدِمُ أَنَّ النَّاصِبَ لَهُ الْفِعْلُ أَوْ مَعْنَاهُ بِوَاسِطَةِ الْوَاوِ وَإِصَالُهَا الْعَمَلَ إِلَيْهِ وَمَنْ قَالَ إِنَّ الْوَاوِ
هِيَ النَّاصِبَةُ كَالْجَرَاجَانِ يَجُوزُ نَصْبُهُ حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمَ عَامِلٌ

قَالَ ابْنُ بَرِيزَةَ وَقَدْ جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَنَا وَكَثْرَةُ الْمَالِ أَخَوْفِي عَلَيْكُمْ مِنْ قَلْتِهِ) وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (وَأَنَا وَإِيَاهُ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ) قُلْتُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ بِنَصْبِ كَثْرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الرِّوَايَةُ مَضْبُوتَةً كَذَلِكَ بِخِلَافِ قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَإِنَّ الضَّمِيرَ مُتَعَيِّنٌ لِلنَّصْبِ

(205/1)

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقْدَرَ فِيهِ فِعْلٌ يَصَحُّ بِهِ الْإِعْرَابُ دَلٌّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ مِثْلُ كُنْتُ أَنَا وَإِيَاهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ
وَمِمَّا يَتَخَرَّجُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ مَا إِذَا قَالَ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ وَزَيْدًا فَأَنْتَ طَالِقٌ وَكَانَ الْمُتَكَلِّمُ نَحْوِي فَإِنَّ الطَّلَاقَ إِنَّمَا يَقَعُ بِدُخُولِهَا مَعَ زَيْدٍ جَمِيعًا لَا بِدُخُولِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَحْدَهُ وَإِنْ اجْتَمَعَا فِيهَا وَلَمْ يَدْخُلَا جَمِيعًا فَفِيهَا اخْتِمَالٌ وَمَجَالٌ لِلنَّظَرِ وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْتَبَرَ نِيَّتُهُ فَإِنْ قَصِدَ مَنَعُ كَوْنِهِمَا يَجْتَمِعَانِ فِيهَا حَنْثٌ بِذَلِكَ وَإِلَّا فَمُقْتَضَى كَلَامِهِ وَهُوَ يَحْتَوِي التَّعْلِيلَ عَلَى الْمَصَاحَبَةِ فِي الدُّخُولِ
أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ نَحْوِي وَلَمْ يَعْرِفْ مُقْتَضَى هَذَا التَّرَكِيتِ فَالمرجعُ هُنَا إِلَى نِيَّتِهِ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ وَالظَّاهِرُ حِينَئِذٍ تَرْتَّبُ الْوُقُوعُ عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَدْخُلَا مَعًا وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الْخُبْزَ وَالْعِنَبَ قَالَ أَصْحَابُنَا لَا يَحْنُثُ إِلَّا إِذَا أَكَلَهُمَا مَعًا إِلَّا إِذَا نَوَى غَيْرَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَأُو الْعَاطِفَةَ تَجْعَلُ الْجَمِيعَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَكَأَنَّهُ قَالَ لَا أَكَلَهُمَا فَقَوْلُهُمْ إِلَّا إِذَا نَوَى غَيْرَ ذَلِكَ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ نَوَى مَنَعَ أَكَلَهُمَا مَعًا أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ الْحَنْثُ بِهِ دُونَ مَا إِذَا أَكَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمُفْرَدِهِ
وَهَذَا يَقْوَى عِنْدَمَا يَكُونُ الْحَالِفُ نَحْوِي وَقَصِدَ أَنْ يَكُونَ الْوَأُو بِمَعْنَى مَعَ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّ غَيْرَ النَّحْوِيِّ إِذَا قَصِدَ هَذَا الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَعْتَبَرُ مَا نَوَاهُ بِخِلَافِ الَّتِي قَبْلَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(206/1)

29 - فصل - النوع الرابع من أقسام الواو

الواو التي ينتصب الفعل المضارع بعدها

وَذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ وَالِدُّعَاءِ وَالنَّهْيِ وَالنَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالْعَرْضِ وَالتَّحْضِيزِ
وَالْتَّمِيٍّ وَزَادَ ابْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُ التَّرْجِيَّ أَيْضًا وَبَعْضُهُمْ لَا يَعِدُّهَا إِلَّا سِتَّةً فَيَجْعَلُ الدُّعَاءَ
دَاخِلًا فِي الْأَمْرِ وَالتَّرْجِيَّ وَالتَّحْضِيزَ دَاخِلًا فِي الْعَرْضِ وَالبَسْطِ عَلَى وَجْهِ
الِإِبْضَاحِ وَقَدْ يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَ الْوَاوِ أَيْضًا فِي غَيْرِ هَذِهِ فَالْحَقُّ بِهَا وَسَيَأْتِي فِي الْوَجْهِ
الثَّانِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

وَذَكَرَ أَئِمَّةُ الْعَرَبِ أَنَّ الْفِعْلَ يَنْتَصِبُ بَعْدَ الْوَاوِ فِي جَوَابِ هَذِهِ الْأُمُورِ إِذَا كَانَتْ الْوَاوُ
بِمَعْنَى الْجَمْعِ وَلَيْسَ مُرَادُهُمْ بِذَلِكَ الْجَمْعُ الَّذِي يُرَادُ فِي بَابِ الْعَطْفِ مِنْ أَنَّ الْوَاوَ تَشْرِكُ
الثَّانِي فِي مَعْنَى الْأَوَّلِ وَلَكِنْ الْمَقْصُودُ بِهِ مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَتَكُونُ الْوَاوُ بِمَعْنَى مَعَ فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ طَلِبًا أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ
فَالْمُرَادُ بِالْوَاوِ أَنْ يَجْتَمَعَ مَا قَبْلُهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا وَإِنْ كَانَ نَفْيًا أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ فَالْمُرَادُ إِلَّا
يَجْتَمِعُ مَا قَبْلُهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا

(207/1)

وَضَبِطَ ابْنُ عُصْفُورٍ وَغَيْرُهُ ذَلِكَ بِأَنْ يَتَعَدَّرَ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ لِمُخَالَفَةِ الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا
لِلْفِعْلِ الَّذِي قَبْلُهَا فِي الْمَعْنَى وَهَذَا يَتَبَيَّنُ بِبَسْطِ الْأَمْثَلَةِ عَلَى الْأَنْوَاعِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا
فَمِثَالُ الْأَمْرِ قَوْلُكَ زُرْنِي وَأَزُورُكَ بِالتَّصْبِ إِذَا أَرَدْتَ لَتَجْتَمَعَ الزِّيَارَتَانِ مِنِّي وَمِنْكَ قَالَ
الشَّاعِرُ

(فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو إِنْ أُنْدَى ... لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ)

بِنَصْبِ أَدْعُو لِأَنَّ مُرَادَهُ لِيَجْتَمَعَ الدُّعَاءَانِ وَالْبَيْتُ أَنْشَدَهُ سَيِّبُونِيهِ وَعَزَاهُ إِلَى رَبِيعَةَ بْنِ
جَشْمٍ وَقِيلَ لِلْأَعَشَى وَقِيلَ لغيره وَمَعْنَى أُنْدَى أَبْعَدُ صَوْتًا وَالدُّعَاءُ بَعْدَ الصَّوْتِ
وَمِثَالُهُ مِنَ الدُّعَاءِ اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي مَا لَا وَتُوفِّقْنِي لِعَمَلِ الْخَيْرِ فِيهِ أَيْ اجْمَعْ لِي بَيْنَهُمَا وَهُوَ
كَالْأَمْرِ سِوَا

وَلَا فَرْقَ فِي الدُّعَاءِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِصِغَةِ افْعَلْ أَوْ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي أَوْ الْمُضَارِعِ إِذَا أُريدَ
بِهِ الدُّعَاءُ مِثْلُ غُفِرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ وَيَدْخُلُهُ الْجَنَّةُ إِذَا أُريدَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي
التَّسْهِيلِ أَوْ دُعَاءٍ بِفِعْلِ أَصِيلٍ فِي ذَلِكَ لِيَشْمَلَ الْقَسْمَيْنِ
وَشَرَطَ ابْنُ عُصْفُورٍ إِلَّا يَكُونُ الدُّعَاءُ مَنَاقِضًا مِثْلَ لِيَغْفِرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ وَيَقْطَعُ

يَدُهُ قَالَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ دُعَاءٌ لَهُ وَالثَّانِي دُعَاءٌ عَلَيْهِ فَلَمْ يَجْزِ النَّصْبُ
وَمِثَالُ النَّهْيِ قَوْلُهُمْ لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ يَنْصَبُ لِأَنَّكَ نَهَيْتَهُ عَنِ الْجُمُعِ
بَيْنَهُمَا وَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى انْفِرَادِهِ وَأَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا أَصْلًا وَلَوْ أَرَدْتَ النَّهْيَ عَنْ
كُلِّ مِثْلِهِمَا بِمُفْرَدِهِ لَعَطَفْتَ وَجَزَمْتَ الثَّانِي وَلَوْ رَفَعْتَ تَشْرَبَ لَكَانَ الْوَاوُ وَآوُ الْحَالِ
وَيَكُونُ الْمَعْنَى قَرِيبًا مِنَ النَّصْبِ لَكِنْ فِيهِ قَدَرٌ زَائِدٌ عَنِ النَّصْبِ لِأَنَّ مُقْتَضَى الْحَالِ
التَّلبُّسُ بِالْفَعْلَيْنِ فِي آوٍ وَاحِدٍ وَالنَّهْيُ عَنِ الْجُمُعِ إِذَا نَصَبْتَ أَعْمَ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَنَاوُلُهُمَا
مَعًا أَوْ يَتَعَاقَبَا لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْفَسَادِ وَالضَّرَرِ وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ سِبْيَوْنِيهِ لِلْأَخْطَلِ
(لَا تَنَّهُ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ ... عَارَ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمًا)
قَالَ سِبْيَوْنِيهِ فَلَوْ دَخَلَتْ الْفَاءُ هَا هُنَا لَأَفْسَدَتِ الْمَعْنَى وَإِنَّمَا أَرَادَ لَا يَجْمَعُ النَّهْيُ وَالْإِيتَانِ
وَذَكَرَ غَيْرُهُ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ لَمْ أَسْمَعْ هَذَا الْبَيْتَ إِلَّا وَتَأْتِي بِإِسْكَانِ الْبَاءِ

فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ يَكُونُ الْوَاوُ لِلْحَالِ وَتَقْدِيرُهُ وَأَنْتَ تَأْتِي مِثْلُهُ لِأَنَّ وَآوُ الْحَالِ يَطْلُبُ
الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ وَالْمَعْنَى فِي الرِّوَايَتَيْنِ وَاحِدٌ فَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى {تَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ
وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ}
وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا قَوْلُ الْمُعْتَرِزَةِ إِنْ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ إِنَّمَا يُخَاطَبُ بِهِ مَنْ هُوَ غَيْرُ مُتَلَبِّسٍ
بِمَعْصِيَةِ وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ
وَالنَّهْيُ هُنَا عَنْ الْجُمُعِ بَيْنَ النَّهْيِ عَنِ الشَّيْءِ وَإِيتَانِ مِثْلِهِ إِنَّمَا هُوَ لِبَشَاعَةِ ذَلِكَ وَغِلْظِ
الْعِتَابِ عَلَيْهِ لِقِيَامِ الْحِجَّةِ عَلَى ذَلِكَ الْفَاعِلِ فِي كَوْنِهِ يَنْهَى عَنِ الشَّيْءِ ثُمَّ هُوَ يَأْتِي مِثْلُهُ
كَمَا قَالَ شُعَيْبٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ {وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالَفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ} لِأَنَّ
ذَلِكَ لَا يَصَحُّ إِلَّا مِنْ مَنْتَهَ عَنْ ذَلِكَ الْمُنْهَى عَنْهُ
وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَقْدَرُ مُبْتَدَأٌ عَلَى رَوَايَةِ الرَّفْعِ بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِكْتِفَاءِ فِي
الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُثْبِتِ إِذَا وَقَعَ خَالًا بِالْوَاوِ وَحَدَّثَهَا كَمَا فِي الْبَيْتِ الْمُتَقَدَّمَ
(نَجُوتٌ وَأَرْهَنَهُمْ مَالِكًا ...)
لَكِنَّهُ شَاذٌ كَمَا تَقَدَّمَ فَتَقْدِيرُ الْمُبْتَدَأِ أَوَّلَى

أَوْ يَحْتَمِلُ إِسْكَانَ الْبَاءِ عَلَى ضَرُورَةِ الشَّعْرِ مَعَ أَنَّ رِوَايَةَ النِّصْبِ صَحِيحَةٌ لِنَقْلِ سِبْيَوِيهِ
إِيَّاهَا وَهَذَا الْبَيْتُ نَسَبُهُ أَبُو عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ إِلَى أَبِي

(210/1)

الْمَتَوَكِّلُ الْكِنَانِيُّ وَقَالَ جَمَاعَةٌ إِنَّ الصَّحِيحَ نَسَبُهُ إِلَى أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ وَاسْمُهُ ظَالِمٌ بْنُ
عَمْرٍو وَهُوَ مِنْ جَمَلَةٍ قَصِيدَةٍ لَهُ مَشْهُورَةٌ أُولَاهَا
(تَلَقَى اللَّيْبُ مُحَمَّدًا لَمْ يَجْتَرَمْ ... عَرَضَ الرِّجَالُ وَعَرَضَهُ مَثْلُومٌ)
(حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ ... فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومٌ)
(كَضَرَّائِرِ الْحُسْنَاءِ قُلْنَ لَوْجَهَهَا ... حَسَدًا وَبَغِيًا إِنَّهُ لَذَمِيمٌ)
(وَإِذَا عَتَبْتَ عَلَى الصَّدِيقِ وَلِمَتَهُ ... فِي مِثْلِ مَا تَأْتِي فَأَنْتَ مَلِيمٌ)
(وَابْدَأْ بِنَفْسِكَ وَانْهَاجْ عَنْ غِيهَا ... فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ)

(211/1)

(فَهَنَّاكَ يَسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيَقْتَدِي ... بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ)
(لَا تَنَّهُ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ ... عَارَ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ)
(وَإِذَا طَلَبْتَ إِلَى كَرِيمٍ حَاجَةً ... فَلِقَاؤُهُ وَيَكْفِيكَ وَالتَّسْلِيمُ)
(وَإِذَا طَلَبْتَ إِلَى لَثِيمٍ حَاجَةً ... فَأَلَحْ فِي رِزْقٍ وَأَنْتَ مَدِيمُ)
(وَالزَّمْ قِبَالَ بَابِهِ وَخِبَائِهِ ... بِأَشَدِّ مَا لَزِمَ الْغَرِيمَ غَرِيمُ)
(وَعَجِبْتَ لِلدُّنْيَا وَحَرَقْتَ أَهْلَهَا ... وَالرِّزْقُ فِيهَا بَيْنَهُمْ مَقْسُومُ)
(ثُمَّ انْقَضَى عَجَبِي لِعِلْمِي أَنَّهُ ... رِزْقُ مَوَافٍ وَقْتُهُ مَعْلُومُ)
وَأَمَّا النَّفْيُ فَقَدْ مِثْلُهُ سِبْيَوِيهِ بِقَوْلِهِمْ لَا يَسْعَى شَيْءٌ وَيَعْجِزُ عَنْكَ وَيَقُولُ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ
(قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ... ذَوَابَا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعَا)
أَيُّ لَمْ يَجْتَمِعِ الْفَخْرُ مَعَ الْجَزَعِ وَلَا يَجْتَمِعُ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ أَنَّهُ يَسْعَى مَعَ أَنَّهُ عَاجِزٌ عَنْكَ
وَكَثِيرٌ مِنْ مَسَائِلِ نَصْبِ الْفِعْلِ بَعْدَ الْوَاوِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ يَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى إِرَادَةِ الْعُطْفِ أَوْ
الْقَطْعِ وَالِاسْتِنْفَافِ وَلَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ هُنَا فِي

(212/1)

قَوْلُهُمْ لَا يَسْعَى شَيْءٌ وَيَعْجَزُ عَنْكَ لِأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ يَكُونُ التَّقْدِيرُ لَا يَسْعَى شَيْءٌ وَلَا
يَعْجَزُ عَنْكَ شَيْءٌ وَفَسَادَ هَذَا مَعْلُومٌ وَأَمَّا عَلَى الْقَطْعِ وَالِاسْتِنَافِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ لَا
يَسْعَى شَيْءٌ وَهُوَ يَعْجَزُ عَنْكَ وَهُوَ أَيْضًا فَاسِدٌ لِأَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ لَا يَسْعَى شَيْءٌ مَعَ أَنَّهُ
يَعْجَزُ عَنْكَ بَلْ يَسْعَى وَيَسْعُكَ مَقْصُودُهُ بَيَانُ أَنَّهُمَا كَالرَّجُلِ الْوَاحِدِ
قَالَ سِيَبَوِيهِ وَسَمِعْنَا مِنْ يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ وَهُوَ لَكَعْبِ الْغَنَوِيِّ
(وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي ... وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ)
يَعْنِي بِنَصْبِ يَغْضَبُ قَالَ وَالرَّفْعُ أَيْضًا جَائِزٌ حَسَنٌ كَمَا قَالَ قَيْسُ بْنُ زُهَيْرٍ
(فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحًا لِحُرَّةِ ... لَيْتَنِي كُنْتُ مَقْتُولًا وَيَسْلَمُ عَامِرُ)

(213/1)

وَقَدْ اعْتَرَضَ الْمُبَرِّدُ وَجَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ بَعْدَهُ عَلَى سِيَبَوِيهِ فِي تَجْوِيزِ النَّصْبِ فِي وَيَغْضَبُ فِي
الْبَيْتِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ صَلَةُ الَّذِي وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعٍ لَيْسَ فَالْوَجْهُ فِيهِ الرَّفْعُ وَتَقْدِيرُهُ
وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي يَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ قَالُوا وَالْمُرَادُ بِالشَّيْءِ الْقَوْلُ وَإِذَا نَصَبَ
يَكُونُ فِي حَكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَى الشَّيْءِ وَلَيْسَ الشَّيْءُ بِمَصْدَرٍ ظَاهِرٍ فَيَسْهَلُ عَطْفُهُ عَلَيْهِ
فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ وَالْغَضَبُ بِقَوْلِ وَالْغَضَبُ لَيْسَ بِمَقُولٍ وَمِنْ وَجْهِ قَوْلِ
سِيَبَوِيهِ أَوَّلُ الشَّيْءِ هُنَا بِمَعْنَى الْقَوْلِ وَهُوَ مَصْدَرٌ وَنَصْبُ الْفِعْلِ بَعْدَ الْوَاوِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ
كُلُّهَا تَقْدِيرُ أَنَّ عِنْدَ سِيَبَوِيهِ وَالْمُحَقِّقِينَ كَمَا سَيَأْتِي تَقْدِيرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَنَّ وَالْفِعْلَ
بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ فَيَكُونُ قَدْ عَطَفَ مَصْدَرًا عَلَى مَصْدَرٍ فَيَرِدُ هُنَا شَيْءٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ
لِنَصْبِ هُنَا إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمْعِ وَقَدْ أَوَّلَ الشَّيْءِ بِمَعْنَى الْقَوْلِ وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْغَضَبِ
وَالْقَوْلِ هُنَا مُتَعَدِّرٌ لِأَنَّ الْغَضَبَ لَا يُقَالُ
فَأُجِبَتْ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الْغَضَبَ وَأَنَّ لَمْ يَقُلْ وَلَكِنْ هُنَا شَيْءٌ مَحْذُوفٌ هُوَ الَّذِي يَقَعُ الْقَوْلُ
عَلَيْهِ وَهُوَ سَبَبُ الْغَضَبِ فَحُذِفَ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَتَقْدِيرُهُ وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ
نَافِعِي وَلِلْقَوْلِ الَّذِي يُوجِبُ غَضَبَ صَاحِبِي بِقَوْلِ وَالشَّيْءِ هُنَا قَوْلٌ وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي هَذَا
التَّأْوِيلِ تَكْلُفًا كَثِيرًا فَالْوَجْهُ الرَّفْعُ كَمَا قَالَ الْجَمَاعَةُ
وَقَدْ اعْتَذَرَ السَّيْرَانِيُّ عَنْ سِيَبَوِيهِ أَنَّهُ إِنَّمَا قَدَّمَ النَّصْبَ عَلَى الرَّفْعِ فِي هَذَا الْبَيْتِ لِأَنَّهُ
الَّذِي يَفْتَضِيهِ الْبَابُ فَقَصِدَ إِلَى ذِكْرِهِ لِأَنَّ النَّصْبَ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ
بِذَلِكَ

(214/1)

وَأَمَّا الْإِسْتِفْهَامُ فَمِثْلُ قَوْلِكَ هَلْ تَأْتِينَا وَتَحْدِثُنَا أَيْ هَلْ يَجْتَمِعُ الْأَمْرَانِ الْإِتْيَانُ وَالْحَدِيثُ
وَمِنْهُ قَوْلُ الْخَطِيبَةِ أَنْشَدُهُ سِبْيَوِيهِ
(أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ) قَالَ أَرَادَ أَلَمْ يَجْتَمِعْ لِي الْجَوَارُ
وَالْمَوَدَّةُ وَقَصْدُهُ يُؤَكِّدُ الْحُرْمَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ وَالْوَسِيلَةَ إِلَيْهِمْ
وَمِثَالُ الْعَرَضِ أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا وَنَكْرَمُكَ أَيْ يَجْتَمِعُ مِنْكَ وَمَنَا الْأَمْرَانِ
وَكَذَلِكَ التَّحْضِيزُ مِثْلُ هَلَا أَتَيْنَا وَنَكْرَمُكَ
وَمِثَالُ التَّمْنَى قَوْلُكَ لَيْتَكَ تَزُورُنَا وَتَحْدِثُنَا أَيْ لَيْتَ الْأَمْرَيْنِ الزِّيَارَةَ وَالْحَدِيثَ يَجْتَمِعَانِ مِنْكَ
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (يَا لَيْتَنَا نَرُدُّ وَلَا نَكْذِبُ بَيِّنَاتٍ رَبَّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) عَلَى قِرَاءَةِ
حَمْزَةٍ وَخَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ يَنْصَبُ نَكْذِبُ وَ

(215/1)

نَكُونُ عَلَى أَهْمٍ تَمْنَوْنَا الْجَمْعَ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ وَفِيهَا أَيْضًا قِرَاءَاتٌ آخَرُ سَيَأْتِي ذِكْرُهَا فِيمَا
بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
وَأَمَّا قَوْلُ وَرَقَاءَ بْنِ زُهَيْرٍ الْعَبْسِيِّ
(فَشَلَّتْ يَمِينِي يَوْمَ أَضْرَبَ خَالِدًا ... وَيَمْنَعُهُ مِنِّي الْحَدِيدُ الْمَظَاهِرُ) فَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى
الدُّعَاءِ وَالْأَكْثَرُونَ حَمَلُوهُ عَلَى التَّمْنَى أَيْ لَيْتَهَا شَلَّتْ لِأَنَّ الدُّعَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ لِأَمْرِ
مُسْتَأْنَفٍ وَهَذَا تَمْنَى لَوْ كَانَ مَا وَقَعَ عَلَى مَا تَمْنَى فَهُوَ بِهِ أَشْبَهُ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي تَرْجِيحُ
كَوْنِهِ دُعَاءً وَأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُسْتَقْبَلِ وَمَقْصُودُهُ أَنَّهُ إِذَا ضَرَبَهُ تَوَثَّرَ ضَرْبَتَهُ وَلَا يَمْنَعُ لِبَسِ
الْحَدِيدِ مِنْ تَأْثِيرِهَا وَأَنَّهُ يَدْعُو عَلَى نَفْسِهِ بِالْشَّلِّ إِذَا لَمْ تَوَثَّرْ ضَرْبَتَهُ وَعَلَى ذَلِكَ يَجِيءُ
النَّصْبُ لِقَصْدِهِ الْجَمْعَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(216/1)

ذهب الجرمي إلى أن الناصب للفعل في هذه الأمثلة كلها الواو نفسها لأنه ليس هناك غيرها والتقدير والاضمار على خلاف الأصل
والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه وجمهور أصحابهما أن النصب فيها بأن مقدرة بعد الواو وأن الفعل في تأويل المصدر وذلك أن المصدر في موضع رفع بالعطف على مصدر متوهم من الفعل الذي قبلها ولا ينتصب الفعل بعدها إلا بشرط أن يكون مخالفا في المعنى للفعل المتقدم وأن يكون الواو بمعنى الجمع على الوجه المتقدم فحينئذ يصح تقدير أن بعد الواو وقبل الفعل
وجه هذا القول أن الواو قد ثبت لها العطف بالاتفاق وحروف العطف لا تختص بالأسماء ولا بالأفعال بل هلي داخل على كليهما وأصل عمل الحروف إنما هو بالاختصاص فوجب أن لا تعمل كبقية أخواتها وأن يكون نصب الفعل

(217/1)

بحرف من حروف النصب مقدرا بعدها وذلك الحرف هو أن إذ لا يقدر شيء من نواصب الفعل غيره كما في حتى ولأم الجحود ولأم كي وأيضا لو كانت الواو هي العاملة لجاز دخول حرف العطف عليها كما يدخل على سائر النواصب وعلى واو القسم التي هي عاملة وفي امتناع ذلك دليل على أنها باقية على حالها من العطف وأن النصب بعدها وإن لم يكن ظاهرا
وقول الجرمي إن التقدير والاضمار على خلاف الأصل مسلم ولكن مقتضى الأصل يعدل عنه عند معارض راجح يمنع منه وعندما يقوم دليل على الخلاف وقد تبين إبطال عمل الواو هنا فتعين الرجوع إلى مقدر ووجدنا أن يقدر بعد اللامين فكذلك هنا

وذهب الكوفيون ومن تبعهم من البغداديين إلى أن النصب في هذه الأماكن بالخلاف ويسمونه الصرف وتسمى هذه الواو عندهم واو الصرف وذلك أن معنى الثاني لما كان مخالفا لمعنى الأول فإن الثاني واجب والأول غير واجب خولف بينهما في الإعراب فصرف إعراب الثاني عن إعراب الأول فنصب الثاني على الخلاف
وقد تقدم مثله في المفعول معه وبيننا هناك أن الخلاف لا يقتضي إعرابا ولو كان كذلك لا طرد وانتصب ما بعد لا العاطفة ولكن العاطفة وغيرهما لما في ذلك من الخلاف وكون المخالفة هنا شرطا لا يلزم أن تكون هي العاملة وإذا أمكن تقدير العامل مع الجري

على الْقَوَاعِدِ فَهُوَ أَوَّلَى مِنْ تَقْعِيدِ قَاعِدَةٍ فِي عَامِلٍ لَا يَقُومُ دَلِيلٌ عَلَى إِعْمَالِهِ وَلَا يَطْرُدُ فِي جَمِيعِ مَحَالِهِ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ

(218/1)

31 - فصل إضمار أن وجوبا وجوازا بعد واو المَعِيَّةِ

لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ أَنْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِالِاتِّفَاقِ وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْ وَجْهِي نَسْبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ بَعْدَ الْوَاوِ وَهُوَ مَا إِذَا عَطَفَ فِعْلٌ عَلَى اسْمٍ مَلْفُوظٍ بِهِ فَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُخَالَفَةِ وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْوَاوِ الْجَمْعَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ لَا مُجَرَّدَ الْعَطْفِ كَمَا تَقْدُمُ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ فَيَنْتَسِبُ الْفِعْلُ بِإِضْمَارٍ أَنْ لِيَنْسَبِكَ بِذَلِكَ مَصْدَرٌ يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى الْاسْمِ الْمَصْدَرِ الْمَلْفُوظِ بِهِ كَقَوْلِ مَيْسُونُ بِنْتُ بَحْدَلِ الْكَلْبِيَّةِ وَكَانَتْ تَحْتَ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَدَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا وَهِيَ تَقُولُ (للبس عباءة وتقر عيني ... أحب إلي من لبس الشفوف)

(219/1)

فَإِنَّ النِّسْبَ هُنَا بِإِضْمَارٍ أَنْ كَمَا تَقْدُمُ وَلَوْ قَالَتْ وَأَنْ تَقْرَ عَيْنِي لَجَازَ لِتَقْدَمِ الْمَصْدَرِ أَوَّلًا وَأَنَّ وَالْفِعْلَ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ فَلَا يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى بَشَاعَةٍ فِي اللَّفْظِ بِخِلَافِ مَا تَقْدُمُ إِذْ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ هُنَاكَ مَوْوَلٌ بِالْمَصْدَرِ وَلَا يُمْكِنُ سَبْكُهُ فِيهِ وَالْمَعْنَى مِنَ الْبَيْتِ إِنْ لَبَسَ الْحَشَنَ مِنَ الْمَلْبُوسِ مَعَ قُرَّةِ الْعَيْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبَسِ الشَّفُوفِ وَهُوَ الرَّقِيقُ مِنَ الْمَلْبُوسِ فَالْتَفْضِيلُ إِنَّمَا هُوَ لِهَما مُجْتَمِعَيْنِ عَلَى لَبَسِ الشَّفُوفِ وَلَوْ انْفَرَدَ أَحَدُهُمَا لَبَطَلَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى ضَمَّ تَقْرَ عَيْنِي إِلَى لَبَسِ عِبَاءَةٍ اضْطُرَّ إِلَى إِضْمَارِ أَنْ وَالتَّصَبُّ بِهَا وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ

(لقد كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوْبِيته ... تَقْضِي لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمِ)

عَلَى رَوَايَةٍ مِنْ يَرْوِي وَيَسَامُ مَنْصُوبًا

وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخَرِ

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامِ أَعْزَةٍ ... وَآلِ سَبِيعٍ أَوْ أَسْوَعِ عُلْقَمَا

فَكَانَهُ قَالَ أَوْ إِسَاءَتِكَ عُلِقَمَا وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَاوِ وَأَوْ فِي مِثْلِ هَذَا
وَمَا يَلْتَحِقُ بِهَذَا الْبَابِ وَيَنْتَصِبُ الْفِعْلُ فِيهِ بَعْدَ الْوَاوِ بِتَقْدِيرِ أَنْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْأَنْوَاعِ
الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهَا مَا إِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ بَعْدَ الْوَاوِ بَيْنَ مَجْزُومِي أَدَاةِ شَرْطٍ أَوْ بَعْدَهُمَا وَقَصْدُ
بِالْوَاوِ الْجَمْعُ مِثْلُ إِنْ تَزْرِينِي وَتَحْدِثْنِي أَكْرَمَكَ وَإِنْ تَزْرِينِي أَطْعَمَكَ وَأَكْسَوَكَ لِأَنَّ مَقْصُودَهُ
فِي الْأَوَّلِ تَرْتِيبَ الْإِكْرَامِ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الزِّيَارَةِ وَالْحَدِيثِ وَفِي الثَّانِي الْجَمْعُ فِي الْجَزَاءِ بَيْنَ
الْإِطْعَامِ وَالْكَسْوَةِ فَلَمَّا كَانَتْ الْوَاوُ بِمَعْنَى مَعَ انْتَصَبَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمُبْتَدَأِ
وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مَعْطُوفًا بَعْدَ الْخَصْرِ بِأَيِّ مِثْلِ إِنَّمَا هِيَ ضَرْبَةٌ فِي الْأَسَدِ
وَتَحْطُمُ ظَهْرُهُ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْجَمْعُ بَيْنَ الضَّرْبَةِ وَحْطَمِ ظَهْرِهِ وَهَذِهِ التُّكْنَةُ ذَكَرَهَا الشَّيْخُ
جَمَالُ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ التَّسْهِيلِ وَجَعَلَهَا قِيَاسِيَّةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ

32 - فصل في مواضع من القرآن يتخرج إعرابها على ما نحن فيه

1 - فَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى {وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي كِتَابِهِ إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ {وَتَكْتُمُوا} عَلَى التَّنْهِی وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ عَلَى الْوَاوِ
فَذَكَرَ احْتِمَالَيْنِ فِي الْآيَةِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ عَاطِفَةً وَ {وَتَكْتُمُوا} مَجْزُومًا بِالتَّنْهِی وَرَجَحَ
هَذَا الْجَرْجَانِي وَغَيْرُهُ مِنْ جِهَةٍ أَنْ التَّنْهِی عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَدِّهِ لَا عَنْ الْجَمْعِ
بَيْنَهُمَا
وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ جَامِعَةً وَ {وَتَكْتُمُوا} مَنْصُوبًا عَلَى مَا تَقْدِمُ وَيَكُونُ التَّنْهِی عَنْ
الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا مِثْلُ لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ
لَا يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنْهِيًا عَنْهُ بِمُفْرَدِهِ
وَأُجِبَتْ بِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يُلْزَمُ أَنْ لَوْ لَمْ يَكُنْ هُوَ عَنْهُ إِلَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ بَلْ ذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنْ
أَدِلَّةٍ أُخْرَى غَيْرِ هَذِهِ الْآيَةِ وَمَنْ رَجَحَ هَذَا الْوَجْهَ اسْتَأْنَسَ فِيهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}
كَانَهُ قَالَ لَا يَجْتَمِعُ مِنْكُمْ لِبَسٌ وَكُتْمَانٌ مَعَ عِلْمِكُمْ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ وَذَلِكَ أَقْوَى فِي الشَّنَاعَةِ
عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا هُوَ عَنْ شَيْءٍ كَانُوا

يتعاطونه ويكثرون مِنْهُ وَلَا شَكَّ أَنَّ جَمْعَهُم لِلْبَسِ وَالْكُتْمَانِ مَعَ الْعِلْمِ أَشَدُّ فِي الشَّنَاعَةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْهِيَآ عَنْهُ عَلَى حَدِّثِهِ بَلْ ذَلِكَ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ

وَمِثْلُ هَذِهِ الْآيَةِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتَدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ} فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ فِي قَوْلِهِ {وَتَدْلُوا} أَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا كَمَا ذَكَرَ فِي {وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ} وَيُقَوِّيَ مَعَهُ الْجَمْعُ أَيْضًا قَوْلُهُ {وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} كَمَا تَقْدُمُ 2 - وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ} وَالْقِرَاءَةُ الْمُتَوَاتِرَةُ فِيهَا {وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ} بِالتَّصْبِ عَلَى هَذَا الْبَابِ أَيْ وَلَمَّا يَجْتَمِعُ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَجَاهِدُونَ وَالصَّابِرُونَ وَعِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ فِي الْأَزَلِّ وَلَكِنْ مَعْنَاهُ وَلَمَّا يَجْتَمِعُ فِي عِلْمِ اللَّهِ جِهَادُكُمْ وَصَبْرُكُمْ بَارِزًا فِي الْخَارِجِ وَقَرَأَ الْحَسَنُ {وَيَعْلَمُ} بِكُسْرِ الْمِيمِ مَعْطُوفًا عَلَى {يَعْلَمُ} الْأَوَّلِ فَيَكُونُ مَجْزُومًا بِذَلِكَ وَقَرَأَ غَيْرُهُ بِرَفْعٍ / يَعْلَمِ الصَّابِرِينَ / عَلَى الْقَطْعِ وَالِاسْتِثْنَاءِ أَيْ وَهُوَ يَعْلَمِ الصَّابِرِينَ

3 - وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى {يَا لَيْتَنَا نَرُدُّ وَلَا نَكْذِبُ بَآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} وَفِيهَا ثَلَاثُ قِرَاءَاتٍ إِحْدَاهَا قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي اسْحَاقٍ بِنَصْبِ نَكْذِبُ وَنَكُونُ وَتَكُونُ الْوَاوُ فِيهِمَا مِنْ هَذَا الْبَابِ لَوْقُوعِهَا بَعْدَ التَّثْمِينِ أَيْ يَا لَيْتَنَا يَجْتَمِعُ لَنَا الرَّدُّ وَعَدَمُ التَّكْذِيبِ وَالْكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَيَكُونُونَ قَدْ تَمَنَّا الْجَمْعَ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ وَالثَّانِيَّةُ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ بِرَفْعٍ نَكْذِبُ وَنَصْبُ نَكُونُ أَمَا رَفْعُ نَكْذِبُ فَعَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ أَيْ وَنَحْنُ لَا نَكْذِبُ وَلَا يَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنِ الدُّخُولِ فِي حَيْزِ التَّثْمِينِ وَأَمَا نَصْبُ وَنَكُونُ فَعَلَى مَا تَقْدُمُ وَإِرَادَةُ الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ وَالثَّلَاثَةُ قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ بِرَفْعِهِمَا جَمِيعًا وَلَهُ وَجْهَانِ أَشَارَ إِلَيْهِمَا سِبْوَئِيهِ أَحَدُهُمَا اخْتِيَارَ عِيسَى بْنِ عَمْرِو أَنَّ عَلَى الْعَطْفِ فَيَكُونُ الْجَمْعُ دَاخِلًا فِي

التَّمَيُّ وَعُطِفَ الْفَعْلَانِ لِعَدَمِ قَصْدِ إِزَادَةِ الْجُمْعِ بَلْ تَمَنَّا كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى حَدِّهِ وَثَانِيَهُمَا
أَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْقَطْعِ وَالِاسْتِثْنَاءِ وَيَكُونُ الَّذِي تَمَنَّا الرَّدَّ فَقَطَّ ثُمَّ أَخْبَرُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ
أَنَّهُمْ إِذَا رَدُّوا يَكُونُ هَذَا حَالَهُمْ وَلِهَذَا كَذَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ بَعْدَهَا وَالتَّكْذِيبُ إِنَّمَا يَكُونُ
فِي الْإِخْبَارِ لَا فِي التَّمَيُّ لِأَنَّهُ إِنْشَاءٌ
وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى {أَوْ يُوْبِقُهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا
هُمْ مِنْ مُحِصٍ}

وَفِي يَعْلَمُ قِرَاءَتَانِ مُتَوَاتِرَتَانِ إِحْدَاهُمَا بِالرَّفْعِ وَهِيَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَابْنِ عَامِرٍ وَالثَّانِيَّةُ
بِالنَّصْبِ وَهِيَ قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ

وَقُرِئَ شَاذًا بِكَسْرِ الْمِيمِ عَلَى أَنَّ يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى الْمَجْزُومَاتِ قَبْلَهُ وَحَرَكَةُ الْمِيمِ
بِالْكَسْرِ لَا لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ حَكَى هَذِهِ الْقِرَاءَةُ أَبُو الْبَقَاءِ وَغَيْرُهُ
وَوُجْهُ قِرَاءَةِ الرَّفْعِ أَنَّهُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَلَا يَكُونُ دَاخِلًا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ
وَأَمَّا النَّصْبُ فَقَدْ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ هُوَ عَلَى الصَّرْفِ كَمَا فِي

(225/1)

قَوْلُهُ تَعَالَى {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ} لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْجُمْعَ
بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَاعْتِرَاضَ التَّحَاسُّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ {وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ} وَقَعَتْ الْوَاوُ بَعْدَ النَّفْيِ
وَهُنَا لَمْ يَتَقَدَّمَ نَفْيٌ فَيَكُونُ هَذَا جَوَابًا لَهُ
وَالَّذِي قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ لَمْ يَرِدْ بِهِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مِثْلُ تِلْكَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ بَلِ الْمَقْصُودُ أَنَّ
نَصْبَ الْفِعْلِ بَعْدَ الْوَاوِ بِإِضْمَارِ أَنَّ لَمَّا كَانَ الْمُرَادُ الْجُمْعَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ لَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
وَالْمَقْتَضَى لِذَلِكَ مَعَ إِزَادَةِ الْجُمْعِ وَقُوعُهُ بَعْدَ فِعْلِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ الْمَجْزُومِينَ بِهِ وَإِنْ كَانَ
الزَّمْنُ شَرْيًّا قَدْ ضَعُفَ ذَلِكَ وَجَعَلَهُ نَحْوُ قَوْلِهِ
(وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا ...)
بِمَا هُوَ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ
وَلَيْسَ هَذَا كَمَا زَعَمَ بَلِ النَّصْبُ بَعْدَ الْوَاوِ بِإِضْمَارِ أَنَّ بَعْدَ مَجْزُومِي الشَّرْطِ

(226/1)

أَوْ بَيْنَهُمَا مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ كَمَا تَقْدُمُ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ وَقَدْ أُنْشِدَ لِلْأَعَشَى فِي بَيْتَيْنِ لَهُ مَا
 عَطَفَ بِالْوَاوِ لِهَذَا الْمَعْنَى
 (وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزِلُّ يَرَى ...)
 ثُمَّ قَالَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي
 (وَتَدْفِنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتِ ...)
 وَضَبَطُوهُ بِنَصْبٍ تَدْفِنُ مَعَ أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ لِإِمْكَانِ الرُّفْعِ فِيهِ وَإِنَّمَا عَدِلَ إِلَى النِّصْبِ
 لِإِرَادَةِ الْمَعْنَى
 وَأُنْشِدُوا أَيْضًا
 (فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسٍ يَهْلِكُ ... رُبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ)

(227/1)

(وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنْابِ عَيْشٍ ... أَجِبِ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ)
 وَهَذَا هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ فِي الْآيَةِ الرَّجَاحُ وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَمَكِّيٌّ وَالْمُحَقِّقُونَ وَتَقْدِيرُهَا
 عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ إِنْ يَشَاءُ يَسْكُنُ الرِّيَّاحُ فَتَقِفُ السَّفَنُ أَوْ إِنْ يَشَاءُ يَعْصِفُ الرِّيَّاحُ فَيَغْرِقُهَا
 وَيُنْجِ قَوْمًا بِطَرِيقِ الْعَفْوِ عَنْهُمْ وَحِينَئِذٍ يَعْلَمُ الَّذِينَ يَجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ
 فَاجْرَاءُ مُتَضَمِّنٍ شَيْئَيْنِ بِطَرِيقِ الْجَمْعِ الْأَوَّلِ أَحَدُ شَيْئَيْنِ مِنَ التَّغْرِيقِ وَالْعَفْوِ أَوْ مَجْمُوعَهُمَا
 وَالثَّانِي عِلْمُ الْمُجَادِلِينَ فِي آيَاتِ اللَّهِ أَنَّهُ لَا مَحِيصَ لَهُمْ وَيَكُونُ كُلُّ ذَلِكَ دَاخِلًا فِي حَيْزِ
 الشَّرْطِ
 وَفَائِدَتُهُ فِي الْعَفْوِ بَيَانُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بِمَشِيئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ لَا بِاسْتِحْقَاقٍ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ
 وَتَعَالَى وَأَمَّا الْمَوْصُولُ وَصَلَتُهُ بَعْدَ {وَيَعْلَمُ} فَإِنْ جَعَلَ فَاعِلًا لَ {يَعْلَمُ} سَهْلَ دُخُولِهِ فِي
 حَيْزِ الشَّرْطِ وَإِنْ قَدَّرَ مَفْعُولًا فَالْمَعْنَى يُعْلِمُهُ وَاقْعَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {إِلَّا لَنَعْلَمَ مِنْ يَتَّبِعِ
 الرُّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقَبَيْهِ} وَكَوْنُهُ فَاعِلًا أَقْوَى فِي الْإِعْرَابِ وَأَخْلَصَ مِنَ الْإِشْكَالِ
 وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الْمُنْفِيَّةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى {مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ} سَدَّتْ مَسَدَ مَفْعُولِي عِلْمَتِ
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 5 - وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى {أَهْوَلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ} الْآيَةُ

(228/1)

وفيهَا ثَلَاث قِرَاءَاتٍ إِحْدَاهَا قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَابْنِ كَثِيرٍ وَابْنِ عَامِرٍ يَقُولُ بِغَيْرِ وَآوِ الْعَطْفِ
 وِبرفع اللّام وَهِيَ كَذَلِكَ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَالشَّامِ
 وَالثَّانِيَةَ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ وَخَمَزَةَ وَالْكَسَائِيَّ بِالْوَاوِ وَرَفَعَ الْفِعْلَ
 وَالثَّلَاثَةَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو بِالْوَاوِ أَيْضًا لَكِنْ يَنْصِبُ يَقُولُ
 فَأَمَّا الْأَوَّلَى فَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثِمَّةِ أَنَّ الْعَطْفَ هُنَا وَتَرَكَهُ سِيَانٌ لِأَنَّ الْعَطْفَ هُنَا لَمْ يَقْتَضِ
 تَشْرِيكَهَا فِي الْإِعْرَابِ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَفِي الثَّانِيَةِ ضَمِيرٌ يَعُودُ
 إِلَى الْأَوَّلِ وَشَبَّهُوا ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {ثَلَاثَةَ رَابِعِهِمْ كَلْبِهِمْ} وَكَذَلِكَ فِي الَّتِي بَعْدَهَا ثُمَّ قَالَ
 فِي الثَّلَاثَةِ {وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامَنَهُمْ كَلْبِهِمْ} قَالُوا فَلَمَّا كَانَ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ ذَكَرَ مَا تَقْدُمُ
 اسْتَغْنَى عَنِ الْوَاوِ وَلَوْ جِيءَ بِهَا لَكَانَ حَسَنًا أَيْضًا
 وَفِي هَذَا نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا مَا تَقْدُمُ فِي الْوَاوِ الْعَاطِفَةُ مِنْ مَوَاضِعِ الْوَصْلِ وَالْفَصْلِ
 وَأَنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا يَخُصُّهُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ قَوَاعِدُ الْفَصَاحَةِ

(229/1)

وَثَانِيَهُمَا مَا تَقْدُمُ أَيْضًا أَنَّ دُخُولَ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ {وَثَامَنَهُمْ كَلْبِهِمْ} لَيْسَ عَلَى حَدِّ عَدَمِ
 دُخُولِهَا فِي الْأَوَّلِينَ بَلْ جِيءَ بِهَا لِرِيَادَةِ فَائِدَةٍ كَمَا تَقْدُمُ
 فَلِأَوَّلَى أَنَّ يَكُونُ حَذْفُ الْوَاوِ هُنَا مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْآيَةِ لِمَعْنَى غَيْرِ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِاثْبَاتِهَا
 وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكُشَافِ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ عَلَى جَوَابِ قَائِلٍ يَقُولُ فَمَاذَا يَقُولُ الْمُؤْمِنُونَ
 حِينَئِذٍ فَقِيلَ {وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا} وَذَلِكَ إِمَّا عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ
 يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ تَعَجَّبَا مِنْ حَالِهِمْ وَاعْتَبَا بِمَا مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَإِمَّا أَنْ يَقُولُوا لِلْيَهُودِ
 لَأَنَّهُمْ حَلَفُوا لَهُمْ بِالْمَعَاذَةِ وَالنَّصْرَةِ كَمَا حَكَى اللَّهُ عَنْهُمْ {وَإِنْ قَوْلُكُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ}
 قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ تَكُونَ الْآيَةُ حِكَايَةً لِقَوْلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي وَقْتِ قَوْلِ الَّذِينَ فِي
 قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ {نَخْشَى أَنْ تَصِيبَنَا دَائِرَةٌ} إِلَى آخِرِهِ يَعْنِي فَيَحْسَنُ حَذْفُ الْوَاوِ لِأَنَّ الْمَقَامَ
 يَقْتَضِيهِ

وَأَمَّا عَلَى اثْبَاتِ الْوَاوِ وَرَفَعِ يَقُولُ فَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ
 مَرَضٌ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْجُمْلِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ جَوَابًا
 عَنْ سُؤَالٍ وَلَا حِكَايَةً لِقَوْلِ الْمُؤْمِنِينَ
 وَاخْتَلَفُوا فِي تَوْجِيهِ قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو وَمَنْ نَصَبَ يَقُولُ مَعَ الْوَاوِ فَذَكَرَ أَبُو

(230/1)

عَلَيَّ الْفَارِسِي فِيهِ وَجْهَيْنِ أَحَدَهُمَا أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى أَنْ يَأْتِيَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى دُونَ
الْلَفْظِ لِأَنْ مَعْنَى عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ وَعَسَى أَنْ يَأْتِيَ اللَّهُ وَاحِدَ وَالتَّقْدِيرِ عَسَى أَنْ يَأْتِيَ اللَّهُ
بِالْفَتْحِ وَأَنْ يَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَكُونَ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ
فَأَصْدُقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ} عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ جَزَمَ وَأَكُنْ لِأَنَّهُ لَمَا كَانَ الْمَعْنَى أُخْرِنِي إِلَى
أَجَلٍ قَرِيبٍ أَصْدُقَ لَمَا يَفْتَضِيهِ التَّحْضِيضُ مِنْ مَعْنَى الْأَمْرِ حَمَلٍ أَكُنْ عَلَى الْجَزْمِ الَّذِي
يَفْتَضِيهِ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ {فَأَصْدُقَ} وَإِنَّمَا حَمَلٌ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ الْلَفْظِ لَمَا فِي الْحَمَلِ عَلَى
الْلَفْظِ مِنَ الْإِمْتِنَاعِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَقُولَ الَّذِينَ
آمَنُوا كَمَا لَا يَصَحُّ عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ عَمْرُو
وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ {أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ} بَدَلًا مِنْ اسْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
{وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ} ثُمَّ عَطْفٌ وَيَقُولُ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ فَيَكُونَ التَّقْدِيرُ
عَسَى أَنْ يَأْتِيَ وَأَنْ يَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَكُونَ دَاخِلًا فِي اسْمِ عَسَى وَاسْتَعْنَى عَنْ خَبَرِهَا بِمَا
تَضُمُّنَهُ اسْمُهَا مِنَ الْحَدَثِ
وَذَكَرَ غَيْرَهُ وَجْهًا ثَالِثًا وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى لَفْظِ يَأْتِيَ وَهُوَ خَبَرٌ عَسَى وَيَقْدَرُ فِي
الْمَعْطُوفِ ضَمِيرٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا بِهِ
وَأَمَّا الرَّمَحْشَرِيُّ فَلَمْ يَقْدِرْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بَلْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى {أَنْ يَأْتِيَ}
وَذَكَرَ النَّحَّاسُ وَجْهًا رَابِعًا وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الْفَتْحِ لِأَنْ مَعْنَاهُ بَأَنْ يَفْتَحَ فَأَضْمَرَ
أَنْ قَبْلَ يَقُولُ فَيَكُونُ نَصْبُهُ مِنْ بَابِ مَا نَحْنُ فِيهِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ
(للبس عباءة وتقر عيني ...)
وَيَكُونُ الْمَقْصُودُ هُوَ الْمَجْمُوعُ

(231/1)

وَاخْتَارَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَجْهًا خَامِسًا لَا تَكَلَّفَ فِيهِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ
{فَيَصْبِحُوا} لِأَنْ قَوْلُهُ {فَيَصْبِحُوا} مَنْصُوبٌ بِالْفَاءِ فِي جَوَابِ التَّرْجِيهِ بِعَسَى قَالَ أَبُو
شَامَةَ وَهَذَا وَجْهٌ لِلنَّصْبِ ظَاهِرٌ لَا تَعْسَفُ فِيهِ وَلَمْ أَرِ أَحَدًا ذَكَرَهُ غَيْرَ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍ
قُلْتُ قَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي تَفْسِيرِهِ لَكُنْهَ قَالَ فِيهِ نَظَرٌ وَلَمْ يَبَيِّنْ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ
أَرْجَحُ هَذِهِ الْوُجُوهُ وَنَكْتَهُ مَا قَالَهُ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الصَّرْفِ وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ

33 - فصل المَعْنَى الجَامِع لأنواع الواو

هَذِهِ الْأَنْوَاعُ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي الْوَاوِ تَرْجِعُ كُلُّهَا إِلَى مَعْنَى جَامِعٍ شَمَلِهَا وَهُوَ مُطْلَقُ الْجَمْعِ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ وَآوُ الْحَالِ وَهُوَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُخْرَى ظَاهِرٌ بِخِلَافِ مَا بَيَّأْتِي مِنْ وَآوِ الْقِسْمِ فَإِنَّهُ لَا جَامِعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ الْحَقِيقَةِ أَنَّ الْوَاوِ حَقِيقَةٌ فِي الْعَطْفِ مَجَازٌ فِي الْحَالِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَطْرُدُوا هَذِهِ الْحَقِيقَةَ فِي وَآوِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ وَوَآوِ الصَّرْفِ لِأَنَّ مَعْنَى الْجَمْعِ فِيهِمَا ظَاهِرٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَطْرُدُوا ذَلِكَ فِيهِمَا وَمُقْتَضَى كَلَامِ فَخْرِ الدِّينِ بْنِ الْخَطِيبِ أَنَّ الْوَاوِ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْعَطْفِ وَالْحَالِ كَمَا تَقَدَّمَ وَهَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ أَئِمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ بَأَنَّهَا فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ مَتَوَاطئةٌ بِالِاشْتِرَاكِ الْمَعْنَوِيِّ لَوْجُودِ مَعْنَى جَامِعٍ بَيْنَ الْكُلِّ يَشْمَلُهَا وَيُوجَدُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَهُوَ الْجَمْعُ الْمُطْلَقُ وَيَمْتَازُ كُلُّ قِسْمٍ مِنْهَا بِعَوَارِضٍ تَخْصُهُ فَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى الْكُلِّيِّ الَّذِي يَشْمَلُهَا فَتَكُونُ مَتَوَاطئةً كَالْإِنْسَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِيَةِ الَّتِي تُوجَدُ فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ وَهِيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُطْلَقِ الْجَمْعِ وَالْقِسْمِ بِمَا مُشْتَرَكَةٌ اشْتِرَاكًا لَفْظِيًّا لِعَدَمِ الْمَعْنَى الْجَامِعِ الَّذِي يَشْتَرِكُ بَيْنَهُمَا وَفِي

هَذَا تَقْلِيلٌ لِلِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ الَّذِي هُوَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ وَالتَّوَاتُؤِ خَيْرٌ مِنْهُ وَهَذِهِ هِيَ الطَّرِيقُ الَّتِي سَلَكَهَا الْأَمِدِيُّ فِي لَفْظِ الْأَمْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقَوْلِ الْمَخْصُوصِ وَالشَّأْنِ وَالصِّفَةِ وَالْفِعْلِ فَجَعَلَهُ مَتَوَاطئًا بَيْنَهَا بِحَسَبِ الْمَعْنَى الْكُلِّيِّ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهَا وَإِنْ كَانَ ابْنُ الْحَاجِبِ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي كِتَابِهِ وَالْجَوَابُ عَنْهُ غَيْرُ عَسِيرٍ وَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ حَتَّى نَطِيلَ الْكَلَامَ بِهِ وَيَتَرَتَّبُ عَلَى هَذَا أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْوَاوِ فِي أَحَدِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ لَيْسَ اسْتِعْمَالًا لِلْفِظِ فِي مَجَازِهِ وَلَا فِي مُشْتَرَكِ لَفْظِيٍّ حَتَّى يَتَوَقَّفَ عَلَى الْقَرِينَةِ الْمَخْصُوصَةِ لِذَلِكَ الْمَعْنَى الْمُرَادِ بَلْ فِي حَقِيقَتِهِ كإِطْلَاقِ الْحَيَوَانِ عَلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ سَائِرِ الْأَصْنَافِ لَوْجُودِ الْحَيَوَانِيَةِ فِي الْجَمِيعِ وَإِنْ كَانَ كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا يَنْفَرِدُ

بخواص تميزه عن غيره وذلك أولى من الاشتراك اللفظي ومن المجاز فإن كلا منهما على خلاف الأصل والله سبحانه أعلم

(234/1)

34 - فصل النوع الخامس من أقسام الواو

الواو التي للقسم

والقسم اسم أقيم مقام المصدر وكثر استعماله فيه والفعل أقسم ومصدره الحقيقي الإقسام والذي ذكره كثير من أئمة اللغة أن القسم مأخوذ من أيمان القسامة وهي التي يحلف بها في القتل ثم إنه قيل لكل يمين قسم وهذا فيه نظر من وجهين أحدهما أن أصل القسامة مبدؤه من فعل أبي طالب بسبب الأجير الذي

(235/1)

قتل من قرئش كما صح ذلك في صحيح البخاري أنها أول قسامة كانت في الجاهلية وكان ذلك قبل النبوة بزمان غير كبير وإطلاق القسم على اليمين كان معروفا عند العرب قبل ذلك على ما هو موجود في أخبارهم وأشعارهم فكان الأولى أن يكون اشتقاق لفظ القسامة من القسم الذي هو اليمين المطلقة والثاني أنه يسأل حينئذ عن أي معنى اشتق منه لفظ القسامة فمهما كان مأخوذاً منه يقال مثله في مطلق اليمين إلا أن يكون ذلك أخذ من معنى خاص يختص بالدم أو بالموت أو بطلب الدية أو نحو ذلك مما لا يعم كل يمين يحلف بها فيقوى حينئذ أن مطلق القسم مأخوذ من القسامة لكن ذلك الشيء الخاص لم يعرف ولا ذكره وهذه المادة التي هي القاف والسين والميم ترجع إلى معان منها القسمته وهي إقرار النصيب ومنه قوله تعالى {وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ} لأنهم كانوا يطلبون من جهة الأزام ما قسم من أحد الأمرين اللذين يريدونهما ومنها وهي الحسن وقيل القسمته الوجه مطلقاً حكاه الأزهري ومنهم من يقيد بالوجه

الحسن ويُقال وجه قسيم وامرأة قسيمة أي حسناء
ومنها القسم وهو الرأي قال الأزهرى يُقال فلان جيد القسم أي

(236/1)

الرأي وقال ابن سيدة في المحكم القسم يعني يفتح القاف وإسكان السين الرأي وقيل
الشك وقيل القدر
وجعل الراغب هذه المعاني كلها راجعة إلى القسم التي هي إفراز النصيب وقولهم
للحسن القسامة أي كأنما أوتي من كل حسن نصيبه في موضعه فلم يتفاوت وقيل وجه
قسيم أي يقسم بحسنه الطرف فلا يثبت في موضع دون موضع
وكذلك قال ابن سيدة في قولهم قسم أمره قسما قال أي قدره وقيل لم يدر ما يصنع فيه
فإذا عرف ذلك يحتمل أن يكون القسم مأخوذ من القسم التي إن المقسم أفرز ما
يحلف عليه بتأكيد باليمين أو أفرز اليمين من جملة أنواع الكلام لتأكيد ما يروم من
القول وأن يكون مأخوذاً من القسامة التي هي الحسن فكان الحالف حسن ما يقوله
بتأكيد باسم الله تعالى وإلى هذا مال الشيخ تقي الدين القشيري رحمه الله تعالى في
شرح الامام في أصل هذه اللفظة

(237/1)

قال ابن أبي الربيع وقيل مشتق من البئت المقسم به الموعظ لأنهم يعظمون ما يقسمون
به
قلت وهذا معنى آخر غير ما تقدم والكل محتمل
وحقيقة القسم عند النحويين ضم جملة خبرية إلى مثلها تكون كل منهما فعلية أو اسمية
أيضا تؤكد الثانية بالأولى متضمنة اسما من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته وربما كان
ذلك باسم غيره مما يعظمه المقسم وتكون اليمين لغوية لا شرعية وهو في الشرع عبارة
عن تحقيق ما يحتمل المخالفة أو تأكيده بذكر اسم من أسماء الله تعالى أو صفة من
صفاته وزاد

(238/1)

فِيهِ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ مَاضِيًا كَانَ أَوْ مُسْتَقْبَلًا لَا فِي مَعْرِضِ اللَّغْوِ وَالْمُنَاشِدَةِ وَقِيدَ لَا حَاجَةٌ
إِلَى هَذَيْنِ الْآخِرَيْنِ
وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْقَسَمِ إِنْ كَانَ عَلَى مَاضِ التَّحْقِيقِ سَوَاءً كَانَ إِنْثَبَاتًا أَوْ نَفْيًا مِثْلَ وَاللَّهِ لَقَدْ
دَخَلْتُ الدَّارَ أَوْ وَاللَّهِ مَا دَخَلْتُ وَإِنْ كَانَ عَلَى مُسْتَقْبَلِ الْمَقْصُودِ بِهِ الْحَثُّ إِنْ كَانَ عَلَى
ثُبُوتِ وَالْمَنْعِ إِنْ كَانَ عَلَى نَفْيِ
وَأَصْلُ حُرُوفِهِ الْبَاءُ الْجَارَةُ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَظْهَرُ مَعَهَا تَقُولُ أَقْسَمُ بِاللَّهِ وَحَلَفْتُ بِاللَّهِ وَلِأَنَّ
أَفْعَالَ الْقَسَمِ كُلَّهَا لَا زِمَةَ وَالْبَاءُ هِيَ الْمَعْدِيَّةُ لَهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا وَأَيْضًا فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ
مَحْلُوفٍ بِهِ مِنْ ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ نَحْوُ بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ وَبِكَ لِأَفْعَلَنَّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
(رَأَى بَرْقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكَرٍ ... فَلَا بِكَ مَا أَسْأَلُ وَلَا أَغَامَا)
وَقَالَ الْآخَرُ
(أَلَا نَادَتْ أُمَامَةً بَارْتَحَالٍ ... لَتَحْزَنِي فَلَا بِكَ مَا أُبَالِي)

(239/1)

ف بكَ فِي الْبَيِّنَتَيْنِ قِسْمٌ بِالضَّمِيرِ وَهُوَ الْكَافُ وَالْبَاءُ بَاءُ الْقَسَمِ
وَقَدْ يَحْذِفُ الْفِعْلُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْقَسَمِ كَمَا فِي هَذَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ وَالْأَكْثَرُ مَجِيئُهُ بِالْفِعْلِ
مُظْهِرًا وَمِمَّا حَمَلَ عَلَى الْحَذْفِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى {يَا بَنِي لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ
عَظِيمٌ} فَقَالَ بَعْضُهُمُ الْوَقْفُ عَلَى (لَا تَشْرِكْ) وَقَوْلُهُ (بِاللَّهِ) قِسْمٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ
(إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ لِنَكْشِفَ عَنْكَ الرَّجْزَ} قِيلَ إِنْ قَوْلُهُ
(بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ) قِسْمٌ أَيْ بَعْدَهُ لِنَكْشِفَ عَنْكَ الرَّجْزَ لِنُؤْمِنَنَّ
وَقَوْلُهُ تَعَالَى {ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا} ()
قِيلَ إِنْ ابْتِدَاءُ الْكَلَامِ (بِاللَّهِ) وَالْمَقْسَمُ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ وَيَكُونُ ذَلِكَ حِكَايَةً حَلْفِهِمْ
وَأَمَّا الْوَاوُ فَإِنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الْبَاءِ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْهَا مِنْ جِهَةِ أَهْمَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الشَّفَتَانِ
وَلِأَنَّ الْبَاءَ تَفِيدُ الْإِلْصَاقَ وَالْوَاوُ تَفِيدُ الْجُمْعَ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْإِلْصَاقِ فَلَمَّا كَانَتْ فِرْعَا
عَنْهَا انْخَطَتْ عَنْ رَتَبَتِهَا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوَاجٍ أَحَدُهَا

(240/1)

أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَظْهَرُ مَعَهَا لَمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ أَفْعَالَ الْقِسْمِ كُلِّهَا لَا زِمَةَ وَإِنَّمَا يَصِلُ إِلَى مَا بَعْدَهَا
بِالْبَاءِ الَّتِي تَفِيدُ ذَلِكَ وَالْوَاوُ لَيْسَ لَهَا هَذِهِ الرُّتْبَةُ
وَالثَّانِي أَنَّهُ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الظَّاهِرِ دُونَ الْمُضْمَرِ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ أَعْطَيْتُكُمْ دَرَاهِمًا فَتَحْذِفُ الْوَاوُ وَتَسْكُنُ الْمِيمَ تَخْفِيفًا فَإِذَا أَضْمَرْتَ
الْمَفْعُولَ قُلْتَ أَعْطَيْتُكُمْوه فَتَرُدُّ الْوَاوُ لِأَجْلِ اتِّصَالِ الْفِعْلِ بِالْمُضْمَرِ
وَالثَّلَاثُ أَنَّ الْوَاوُ لَا تَجِيءُ فِي السُّؤَالِ الْمُرَادُ بِهِ مَعْنَى الْقِسْمِ مَجِيءُ الْبَاءِ مِثْلَ بِاللَّهِ إِلَّا
فَعَلْتُ وَبِاللَّهِ لَا تَفْعَلُ كَذَا قَالَ الشَّاعِرُ
(بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى ... وَهَلْ قَبِلْتَ بَعْدَ التَّوَمِّ فَاهَا)
وَإِنْ كَانَ هَذَا وَمِثْلُهُ لَيْسَ عَلَى حَقِيقَةِ الْقِسْمِ وَلَكِنَّهُ فِي مَعْنَى يَنْعَقِدُ بِهِ الْيَمِينُ إِذَا نَوَى
ذَلِكَ عَلَى الرَّاجِحِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا
وَأَمَّا النَّاءُ فَإِنَّهَا بَدَلٌ عَنِ الْوَاوِ لِأَنَّهَا تَبْدُلُ مِنْهَا فِي حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ مِثْلَ تَرَاثَ

(341/1)

وَتَحْمَةُ وَتَكَاهُ وَنَحْوُهَا وَلَكِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ فِرْعَا عَنِ الْوَاوِ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ قَصُرَتْ عَنْهَا
فَاخْتَصَّتْ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى {تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ} و {تَاللَّهِ تَفْتَأُ} وَلَا تَدْخُلُ عَلَى
اسْمٍ غَيْرِهِ إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ مِنْ قَوْلِهِمْ تَرَبَّ الْكَعْبَةِ وَهُوَ قَلِيلٌ
وَلِلْقِسْمِ أَيْضًا حُرُوفٌ آخَرٌ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِمَا نَحْنُ فِيهِ فَلِذَلِكَ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى ذِكْرِهَا
وَكَذَلِكَ فِي الْجُمْلِ الَّتِي يُجَابُ بِهَا الْقِسْمُ وَمَوَاضِعُهَا وَشُرُوطُهَا إِذْ لَا اخْتِصَاصَ بِهَا لِلْوَاوِ
وَلَهَا مَوْضِعٌ تَذَكَّرُ فِيهِ وَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا بِمَنْ يَخْتَصُّ بِالْوَاوِ وَهِيَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ جَارَةٌ بِنَفْسِهَا
لَا يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهَا اخْتَصَّتْ بِالْأَسْمَاءِ وَلَمْ تَنْزَلْ مِنْزِلَةَ الْجَرِّ مِنْهَا وَلِصَحَّةِ دُخُولِ
حُرُوفِ الْعَطْفِ عَلَيْهَا فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا هِيَ الْعَامِلَةُ
وَقَدْ ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا بَرَفَعَ الْهَاءَ أَوْ بَنَصَبَهَا أَنَّهُ
يَكُونُ يَمِينًا سَوَاءً نَوَاهَا أَوْ لَمْ يَنْوَاهَا وَالْخَطَأُ فِي الْأَعْرَابِ لَا يَمْنَعُ انْعِقَادَ الْيَمِينِ وَهَذَا مَا
اخْتَارَهُ الرَّافِعِيُّ وَالتَّوَوِيُّ وَقَالَ الْفُقَالُ فِي قَوْلِهِ

(242/1)

وَاللَّهُ بِالرَّفْعِ إِنَّهُ لَا يَكُونُ يَمِينًا

قلت يَتَّبِعُهُ أَنْ يَفْرُقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَنْ يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ وَمَنْ لَا يَعْرِفُهَا فَالْقَوْلُ بِالْإِنْعِقَادِ مُطْلَقًا إِنَّمَا يَقْوَى فِي حَقِّ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ أَمَّا إِذَا كَانَ يَعْرِفُهَا وَقَصِدَ الرَّفْعَ أَوْ النِّصْبَ وَلَمْ يَنْوِ بِهِ الْيَمِينَ فَالْقَوْلُ بِالْإِنْعِقَادِ هُنَا بَعِيدٌ جَدًّا نَعَمْ لَوْ نَوَى ذَلِكَ لَصَحَّ وَإِنْ كَانَ مَخْطِئًا بِاللَّحْنِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ صَاحِبَ الْحَاوِي حَكَى عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْمُرُوزِيِّ قَالَ إِنْ قَوْلُهُ تَاللهُ يَعْنِي بِالْمُثَنَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ يَمِينًا فِي حَقِّ خَوَاصِّ النَّاسِ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ أَنَّ التَّاءَ مِنْ حُرُوفِ الْقِسْمِ وَلَا يَكُونُ يَمِينًا فِي حَقِّ الْعَامَّةِ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ ذَلِكَ وَقَدْ قَالَ الْأَصْحَابُ إِذَا قَالَ وَاللهُ لَفَعْلَنْ كَذَا ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ أَرَادَ وَاللهُ الْمُسْتَعَانَ وَابْتَدَأَ بِقَوْلِهِ لَفَعْلَنْ مِنْ غَيْرِ يَمِينَ إِنْ ذَلِكَ يَقْبَلُ مِنْهُ وَتَصِيرُ التَّيَّةُ صَارِفَةً لَهُ إِلَى الْمَحَلِّ الْمَذْكُورِ وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا اللَّحْنُ فِي الْأَعْرَابِ وَمِثْلُهُ أَيْضًا مَا إِذَا قَالَ بِاللَّهِ لَفَعْلَنْ ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ اعْتَصَمْتُ بِاللَّهِ أَوْ

(243/1)

أَسْتَعِينُ وَنَحْوُ ذَلِكَ ثُمَّ ابْتَدَأَتْ لَفَعْلَنْ فَكَذَلِكَ يَقْبَلُ مِنْهُ صَرَحَ بِهِمَا الْعِرَاقِيُّونَ وَبَعْضُ الْخُرَاسَانِيِّينَ وَاسْتَبَعْدَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَعَدَهُ زِلًا مِنْهُمْ أَوْ خِلَالًا مِنَ النَّسَاجِ وَمَنْ الْأَصْحَابُ مِنْ قَطَعَ فِي قَوْلِهِ وَاللهُ لَفَعْلَنْ بِأَنَّهُ يَمِينَ فَكُلُّ حَالٍ لَا يَنْفَعُهُ فِيهِ التَّأْوِيلُ وَجَعَلَ الْخِلَافَ مُحْتَضًا بِقَوْلِهِ بِاللَّهِ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ لِقُوَّةِ صَرَاحَةِ الْوَاوِ فِي الْقِسْمِ وَشَهْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا وَهَذَا أَقْوَى أَيْضًا مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ بِاللَّهِ وَأَرَدْتُ اسْتَعِينُ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَابْتَدَأَتْ الْكَلَامَ كَانَ لِكَلَامِهِ وَجْهٌ مُحْتَمَلٌ لِلتَّأْوِيلِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ وَاللهُ بِالْجَمْرِ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْإِبْتِدَاءَ لَا الْقِسْمَ وَأَضْمَرَ الْخَبَرَ وَابْتَدَأَ بَعْدَهُ بِالْكَلامِ غَيْرِ مُقْسَمٍ عَلَيْهِ فَإِنْ هَذَا أَحْتِمَالُهُ مِنْهُ مَعَ جَرِّ اسْمِ اللَّهِ وَاللَّحْنِ هُنَا لَا يَغْدِرُ فَهُوَ مَعَ قَصْدِ الْإِضْمَارِ وَقَطَعَ الْكَلَامَ

وَالْأَصَحُّ فِي قَوْلِهِ تَاللهُ بِالْمُثَنَّةِ مِنْ فَوْقِ إِنَّهُ يَمِينَ لِلْعُرْفِ فِيهِ وَلَا اسْتِعْمَالَهُ فِي الْقُرْآنِ وَقِيلَ فِيهِ قَوْلُ إِنَّهُ لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا بِالتَّيَّةِ وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّصَ ذَلِكَ بِالْقِسَامَةِ لِمَا تَتَضَمَّنُ مِنْ إِثْبَاتِ حَقِّ لِنَفْسِهِ مِنْ قِصَاصٍ أَوْ دِيَّةٍ فَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ إِلَّا بِلَفْظٍ قَوِيٍّ مَشْهُورٍ فِي الْقِسْمِ وَتَقْدَمُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْمُرُوزِيِّ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الْعَامَّةِ وَغَيْرِهَا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(244/1)

الكَلَام على وَاو رب

كَمَا فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ

(وليل كموج البحر أرخى سدوله ... عليّ بأنواع الموموم ليبتلي)

أي رب ليل كموج البحر وَقَوْلِ رُؤْيَةَ بْنِ الْعِجَاجِ وَقَاتَمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ

مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْخَفَقِ

وَالْقَاتَمِ الْمُظْلَمِ وَالْأَعْمَاقِ جَمْعُ عَمَقٍ وَهُوَ مَا يَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْمَوَاضِعِ وَالطَّرِيقِ مِنْ جَبَلٍ

وَبِنَاءٍ وَغَيْرِهِمَا وَاشْتِبَاهُهَا التَّبَاسُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ وَالْخَفَقُ مَا

(245/1)

تَخْفَقُ فِيهِ مِنَ التُّرَابِ عِنْدَ هبوبِ الرِّيحِ وَمِثْلُهُ أَيْضًا قَوْلُ الْأَعْرَابِيَّةِ

(وَذِي حَاجَةٍ قُلْنَا لَهُ لَا تَبِحْ بِهَا ... فَلَيْسَ إِلَيْهَا مَا حَبِيتَ سَبِيلَ)

وَهُوَ كَثِيرٌ فِي النَّظْمِ وَالنَّشْرِ

وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنَّ الْجَرَّ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِرَبِّ مَضْمُورَةٍ

بَعْدَ الْوَاوِ لَا بِالْوَاوِ نَفْسَهَا بَلْ هِيَ عَاطِفَةٌ وَلِذَلِكَ لَمْ يَعِدْهَا سَيِّوِيَّةً فِي حُرُوفِ الْجَرِّ

وَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ وَالْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْوَاوَ هِيَ الْجَارَةُ لَكُونِهَا عَوْضًا عَنْ رَبِّ كَمَا فِي وَاوِ

الْقَسَمِ وَلَا تَمَّا وَارِدَةٌ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَلَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ يَعْطِفُ الْوَاوَ عَلَيْهِ وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ

الْحَاجِبِ اخْتِيَارُ هَذَا الْقَوْلِ لِأَنَّهُ عِدَّاهَا مِنْ جُمْلَةِ الْحُرُوفِ الْجَارَةِ

وَاخْتِجَ الْبَصْرِيُّونَ بِوُجُوهٍ أَحَدُهَا أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ هِيَ الْجَارَةُ لَدَخَلَتْ وَاوِ الْعَطْفَ عَلَيْهَا كَمَا

فِي وَاوِ الْقَسَمِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُهُ

وَتَأْنِيهَا أَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ بِطَرِيقِ الْعَوْضِ عَنْ رَبِّ لَمَا جَازَ أَنْ تَضْمُرَ رَبٌّ مَعَهَا كَمَا أَنَّهُ لَمَا

كَانَتْ وَاوِ الْقَسَمِ بَدَلًا عَنْ بَائِهِ لَمْ يَجْزِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَهَذَا يَجُوزُ ذَلِكَ بِالِاتِّفَاقِ فَيُقَالُ

وَرَبِّ رَجُلٍ عَالِمٍ لَقَيْتَهُ

وَتَأْتِيهَا أَنَّ رَبًّا قَدْ أَضْمُرَتْ بَعْدَ الْفَاءِ وَبَلْ كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ

(246/1)

(فمثلك حُبْلَى قد طرقت ومرضع ... فألهيتها عَنْ ذِي تَمَائِمِ محول)

وَقَوْلِ الْآخَرِ

(فَإِنْ أَهْلَكَ فَذِي حَنْقٍ لَظَاهٍ ... عَلَيَّ يَكَادُ يَلْتَهَبُ التَّهَابُ)

وَقَوْلِ الْآخَرِ

(وَأَمَّا تَعْرِضُنْ أَمِيمٍ عَنِي ... وَتَنْزَعُكَ الْوَشَاةُ أَوَّلُو النِّبَاطِ)

(فَحُورٌ قَدْ لَهَوَتْ بِهِنَّ عَيْنٌ ... نَوَاعِمٌ فِي الْمَرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ)

ومثاله في بل قَوْلِ رُؤْيَةَ بْنِ الْعِجَّاجِ

(بل بلد ذِي صَعْدٍ وَأَصْبَابِ)

(247/1)

وَقَوْلِ الْآخَرِ

(بل بلد ملء الفجاج فتمة ... لا يشتري كنانه وجهرمه)

(والجر في هذه المَوَاضِعِ بإضمار رب بالاتِّفَاقِ فَكَذَلِكَ فِي الْوَاوِ لِأَنَّ كُلَّهَا مِنْ حُرُوفِ

الْعَطْفِ وَأَمَّا كَوْنُ ذَلِكَ صَدْرَ الْكَلَامِ فَالْعَطْفُ فِيهِ عَلَى شَيْءٍ مُقَدَّرٍ فِي الضَّمِيرِ فَكَأَنَّهُ قَالَ

فِي نَفْسِهِ رَبُّ شَيْءٍ كَانَ مِنِّي وَرَبُّ قَاتِمِ الْأَعْمَاقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي

وَلَقَائِلُ أَنْ يُجِيبَ عَنِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ بِأَنْ امْتِنَاعَ دُخُولِ الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ إِمَّا كَانَ لِعَدَمِ مَا

تَعَطَّفَ عَلَيْهِ وَأَيْضًا فَلَمَّا فِي اجْتِمَاعِ الْوَاوِ مِنَ الِاسْتِثْقَالِ وَإِمَّا جَازَ فِي الْقِسْمِ الِاسْتِثْقَالِ

لِكَثْرَةِ دَوْرَانِهِ فِي الْكَلَامِ

وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَ الْوَاوِ وَرَبِّ فَلَمَانَعُ أَنْ يَجْتَمِعَ أَنَّ هَذِهِ الْوَاوِ هِيَ تِلْكَ تَكُونُ عِنْدَ عَدَمِهَا بَلْ

عِنْدَ ظُهُورِ رَبِّ هِيَ عَاطِفَةٌ لَيْسَ إِلَّا وَلَيْسَتْ الَّتِي يَعْوِضُ بِهَا عَنْ رَبِّ فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ

الْجَمْعُ وَلَا يَكُونُ فِيهِ ذَلِيلٌ

وَأَمَّا الْفَاءُ وَبَلْ فَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ نَادِرٌ جَدًّا بِخِلَافِ الْوَاوِ فَإِنَّ الْجَرَ بَعْدَهَا كَثِيرٌ

شَائِعٌ فِي كَلَامِهِمْ

وَكُلٌّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ مُحْتَمَلٌ وَإِنْ كَانَ الْأَظْهَرُ قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ فَإِذَا عُرِفَ ذَلِكَ فَعَلَى قَوْلِ

الْبَصْرِيِّينَ لَيْسَتْ قِسْمًا مَغَايِرًا لِمَا تَقْدُمُ لِأَنَّهَا الْعَاطِفَةُ عَنْدهُمْ وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ الْمَغَايِرَةُ

ظَاهِرَةٌ فَيَكُونُ ذَلِكَ نَوْعًا عَلَى مَا تَقْدُمُ وَيَجِيءُ عَلَى الْبَحْثِ الْمُتَقَدِّمِ أَنَّ الْوَاوَ مُشْتَرَكَةٌ

لَفْظًا بَيْنَ مُطْلَقِ الْجَمْعِ وَالْقِسْمِ وَهَذِهِ الَّتِي بِمَعْنَى رَبِّ ثُمَّ هِيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ

الْمُتَقَدِّمَةِ مُتَوَاطِئَةٍ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

36 - فصل الأحكام المتعلقة بِرَبِّ

الأحكام المتعلقة بِرَبِّ كثيرة معروفة في موضعها من كتب العربية والذي يتعلّق بِهَذَا الموضع مِنْهَا ثلاثة أمور نذكرها لتعلقها بِمَا نحن فِيهِ سَوَاء جعلت الواو عوضاً عن رب أو كانت رب بعدها مقدرة

الأول أَنَّها للتقليل أو للتكثير وَلَا شكَّ أَنَّهَا جَاءَتْ للتقليل كثيراً وخصوصاً في مواضع لَا تحتمل إِلَّا التقليل مِمَّا يَأْتِي ذكره وَجَاءَتْ في مواضع يسيرة تأتي أَيْضاً والمُرَاد بِهَا التكثير وقد قَالَ سِيبَوِيهِ في كِتَابِهِ في بَاب كم ومعني كم كمعني رب إِلَّا أَن كم اسم و (رب) غير اسم ففهم جماعة من ذَلِكَ أَن مَعْنَاهَا التكثير كَمَا أَن معنى كم التكثير وَمِنْهُمْ ابن مَالِك فَقَالَ هي حرف تَكْثِير وفاقاً لسِيبَوِيهِ والتقليل بِهَا نَادِر

وَصَرَحَ بِأَنَّهَا للتكثير من الْمُتَقَدِّمِينَ صَاحِبُ الْعَيْنِ وَقَالَ الْفَارَائِي في كتاب الحُرُوفِ إِنَّهَا للتقليل وللتكثير فَجَعَلَهَا مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا وَمُقْتَضَى كَلَامِ ابْنِ مَالِك أَن حَقِيقَتَهَا التكثير وَالَّذِي صَرَحَ بِهِ دِهْمَاءُ أَيْمَةُ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّهَا للتقليل وَأَنَّهَا ضدكم في التكثير قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ الْبَطْلِيُّوسِي وجدت كبراء البصريين ومشاهيرهم مُجْمِعِينَ على أَنَّهَا للتقليل وَأَنَّهَا ضدكم في التكثير كاخليل وسِيبَوِيهِ وَعِيسَى بن عمر وَيُونُسُ وَأَبِي زَيْد الْأَنْصَارِيُّ وَأَبِي عَمْرٍو بن الْعَلَاء والأخفش سعيد بن مسعدة والمازني وَأَبِي عمر الْجُرُمِي والمبرد وَأَبِي

بكر بن السراج وإبي إسحاق الزجاج وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ والرماني وَأَبْنُ جَنِي والسيرواني وَكَذَلِكَ جلة الكُوفِيِّينَ كالكسائي والفراء ومعاذ الهراء وَهَشَامُ وَأَبْنُ سَعْدَانَ وَلَمْ أَجد لَهُمْ مُخَالَفاً في ذَلِكَ إِلَّا صَاحِبَ الْعَيْنِ وَالْفَارَائِي وَلَا شكَّ أَن هَؤُلَاءِ رَأَوْا الأبيات الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا للتكثير فَإِنَّهَا كثيرة

ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ سَبِيئِهِ الْمُتَقَدِّمَ مَعْنَى كَمْ مَعْنَى رَبٍّ وَقَالَ لَا حِجَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُ قَدْ صَرَحَ فِي مَوَاضِعَ أَنَّ رَبَّ لِلتَّقْلِيلِ وَكَمْ لِلتَّكْثِيرِ وَهُوَ يَسْتَعْمَلُ ذَلِكَ أَيْضًا فَإِنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ فِي كِتَابِهِ عَلَى الشُّوَاذِ يَقُولُ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا وَرَبُّ شَيْءٍ هَكَذَا يُرِيدُ أَنَّهُ قَلِيلٌ نَادِرٌ وَقَدْ أُنْشِدَ بَيْتُ الْفَرَزْدَقِ

(فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ)

(251/1)

ثُمَّ قَالَ وَهَذَا لَا يَكَادُ يَعْرِفُ كَمَا أَنَّ {وَلَاتِ حَيْنَ مَنَاصٍ} كَذَلِكَ وَرَبُّ شَيْءٍ هَكَذَا وَقَدْ فَسَّرَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَغَيْرُهُ قَوْلَهُ إِنَّ مَعْنَى كَمْ مَعْنَى رَبٍّ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ أَهْمًا يَشْتَرِكَانِ فِي أَهْمًا يَقَعَانِ صَدْرًا وَأَهْمًا لَا يَدْخُلَانِ إِلَّا عَلَى نَكْرَةٍ وَأَنَّ الْإِسْمَ الْمُنْكَوِّرَ الْوَاقِعَ بَعْدَهُمَا يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ وَإِنْ كَانَ الْإِسْمُ الْوَاقِعَ بَعْدَ كَمْ يَدُلُّ عَلَى كَثِيرٍ وَبَعْدَ رَبٍّ عَلَى قَلِيلٍ قَالَ وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ وَالرَّمَانِيُّ وَغَيْرُهُمَا قُلْتُ وَفِي حَمَلِ كَلَامِ سَبِيئِهِ عَلَى هَذَا جَمْعٌ بَيْنَ جَمِيعِ كَلَامِهِ وَدَفْعُ التَّنَاقُضِ عَنْهُ وَالْكَلَامُ الْآنَ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي جَاءَتْ فِيهَا لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا التَّقْلِيلَ وَفِي مَوَاضِعِ التَّكْثِيرِ ثُمَّ فِي الْجَوَابِ عَنْهَا

فَمَنْ الْأَوَّلُ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِمْ رَبُّهُ رَجُلًا وَنَصَّ عَلَيْهَا سَبِيئِيُّهُ فِي الْكِتَابِ وَهُوَ تَقْلِيلٌ مَحْضٌ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَا يَمْدَحُ بِكَثْرَةِ النَّظِيرِ بَلْ بِقَلَّتِهِ وَقَالَ الشَّاعِرُ (أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ) (وَذِي شَامَةِ غِرَاءٍ فِي حَرِّ وَجْهِهِ ... مُجَلَّلَةٌ لَا تُنْقِضِي لِأَوَانِ) وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ لَا نَظِيرَ لَهَا الثَّلَاثَةُ لَا فِيمَا ذَكَرَ فَالْمَوْلُودُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَبٌ عِيسَى عَلَيْهِ

(252/1)

السَّلَامُ وَالَّذِي لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَلِدْهُ أَبَوَانِ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَصَاحِبُ الشَّامَةِ هُوَ الْقَمَرُ شَبَهُ الْكَلْفَ الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ بِالشَّامَةِ وَقَالَ الْآخَرُ

(رَبُّ نَهْرٍ رَأَيْتُ فِي جَوْفٍ خَرَجَ ... يَتَرَامَى بِمَوْجِهِ الزُّخَارُ)
(وَنَهَارٍ رَأَيْتُ نِصْفَ اللَّيْلِ ... وَلَيْلٍ رَأَيْتُ مِثْلَ النَّهَارِ)

يَعْنِي بِالْخَرْجِ الْوَادِي الَّذِي لَا مَنَعْدَ لَهُ وَالنَّهَارَ فَرَخَ الْحُبَارَى وَاللَّيْلَ فَرَخَ الْكِرْوَانَ وَأَنْشَدَ
الْبَطْلِيوسِي لِحَاتِمِ طِيءٍ

{وَإِنِّي لِأَعْطِي سَائِلِي وَلَرُبَّمَا ... أَكْلَفَ مَا لَا أَسْتَطِيعُ فَأَكْلَفُ}
وَجَعَلَ رَبُّ هُنَا لِلتَّقْلِيلِ وَلَيْسَتْ صَرِيحَةً فِي ذَلِكَ كَالَّذِي قَبْلَهُ بَلْ لَعَلَّ مُرَادَهُ التَّكْثِيرَ لِأَنَّهُ
فِي مَقَامِ التَّمْدَحِ
وَمِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي جَاءَتْ لِلتَّكْثِيرِ قَوْلُهُ تَعَالَى {رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ}
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ لَا مَعْنَى لِلتَّقْلِيلِ فِيهَا لِأَنَّهُ لَا حِجَّةَ عَلَيْهِمْ فِيهِ
وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ (يَا رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ الْمُتَصِفَ

(253/1)

بِهَذَا مِنَ التَّسَاءِ كَثِيرٌ
وَقَالَ حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
(رَبِّ حِلْمٍ أَضَاعَهُ عَدَمُ الْمَالِ وَجَهْلُ غَطْيِ عَلَيْهِ النَّعِيمِ)
وَقَالَ ضَايِيءُ الْبَرْجَمِيِّ
(وَرُبَّ أُمُورٍ لَا تَضِيرُكَ ضَيْرَةٌ ... وَلِلْقَلْبِ مِنْ مَخْشَاتِهِمْ وَجِيبٌ)
وَقَالَ عَدِي بْنُ زَيْدٍ
(رَبِّ مَأْمُولٍ وَرَاجٍ أَمَلَا ... قَدْ ثَنَاهُ الدَّهْرُ عَنْ ذَاكَ الْأَمَلِ)
أَنْشَدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ ابْنُ مَالِكٍ وَلَيْسَ التَّكْثِيرُ فِيهَا مُتَّعِينًا وَلَا بُدَّ وَلَكِنَّهُ ظَاهِرٌ وَقَدْ يَدْعَى
فِيهَا التَّقْلِيلَ بِخِلَافِ قَوْلِ أَبِي كَبِيرٍ الْهَذَلِيِّ

(254/1)

(أَزْهَرِ إِنَّ يَشِبُّ الْقَذَالَ فَإِنَّهُ ... رَبِّ هِيضَلٍ لَجِبَ لَفَقَتٍ بِهِيضَلٍ)
وَقَوْلُ أَبِي عَطَاءٍ السَّنْدِيِّ يَرِثِي عَمْرَ بْنَ هُبَيْرَةَ
(فَإِنْ تَمَسَّ مَهْجُورُ الْفَنَاءِ فَرُبَّمَا ... أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودِ)
وَأَنْشَدَ ابْنُ بَرَهَانَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ لَعَمْرُؤُا بَنَ الْبَرَاءِ
(وَذِي رَحِمٍ ذِي حَاجَةٍ قَدْ وَصَلَتْهُمْ ... إِذَا رَحِمَ الْقَطَاعُ نَشَتْ بِأَلْهَا)

(255/1)

وَأُنْشِدْ لِأَوْسَ بْنِ حَجْرٍ
(وَلَنَلْنَا وَنَالِ الْقَوْمَ مِنَّا وَرُبَّمَا ... يَكُونُ عَلَى الْقَوْمِ الْكِرَامَ لَنَا الظَّفَرِ)
وَلَجْدِيمةُ الْوَضَاحِ
(رُبَّمَا أَوْفَيْتَ فِي عِلْمٍ ... تَرْفَعُنِ ثَوْبِي شِمَالَاتِ)
وَلِلْأَعَشَى مَيْمُونُ بْنُ قَيْسٍ
(رَبِّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ ... وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالِ)
وَلِثَمَامَةَ بْنِ مَخْبَرٍ

(256/1)

(أَلَا رَبِّ مِلْثَاتٍ يَجْرُ كِسَاءَهُ ... نَفَى عَنْهُ وَجْدَانِ الرِّقِينَ الْعِظَائِمَا)
وَلِبِشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمٍ
(فَإِنْ أَهْلَكَ عُمَيْرٌ قَرَبَ زَحْفٍ ... يَشْبِهُ نَقْعَهُ رَهْوَا ضَبَابَا)
وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْأَبْيَاتَ كَثِيرَةٌ وَيَسْبِيهَا جَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ التَّكْثِيرَ فِي رَبِّ هُوَ الْغَالِبُ
وَأُنْشِدْ ابْنَ عُصْفُورٍ فِي ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلَ الشَّاعِرِ
(فِيَا رَبِّ يَوْمَ قَدْ لَهَوْتَ وَلَيْلَةً ... بَانِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلَ)
وَقَوْلُهُ
(فِيَا رَبِّ مَكْرُوبٍ كَرَّرْتَ وَرَاءَهُ ... وَعَانَ فَكَكَّتِ الْغُلَّ عَنْهُ وَفِدَانِي)

(257/1)

ثُمَّ أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ بِأَنَّ رَبِّ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ وَأَمْثَالِهَا لِلْمَبَاهَاةِ وَالِافْتِخَارِ وَذَلِكَ إِثْمًا
يَتَصَوَّرُ فِيمَا يَقِلُّ نَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمَفْتَخَرِ إِذْ مَا يَكْثُرُ نَظِيرُهُ مِنَ الْمَفْتَخَرِ وَغَيْرِهِ لَا يَتَصَوَّرُ
الِافْتِخَارَ بِهِ فَتَكُونُ رَبِّ فِي هَذِهِ الْأَمَاكِينِ كُلِّهَا لِتَقْلِيلِ النَّظِيرِ يَغْنِي فَلَا تَنْفَكُ عَنِ التَّقْلِيلِ
وَتَبْعُهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الْخُفَّافُ وَغَيْرُهُ وَإِلَى هَذَا أَشَارَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ بِقَوْلِهِ إِنَّ رَبَّ
لِتَقْلِيلِ ذَاتِ الشَّيْءِ أَوْ تَقْلِيلِ نَظِيرِهِ

وسلك البطليوسي في هذا المعنى مسلكا آخر وهو أن الشاعر بافتحاره يدعي أن الشيء الذي يكثر وجوده منه يقل من غيره فوضع لها التقليل في موضع التكثر لذلك كما استعير لفظ الدم في موضع المدح فيقال أخزاه الله ما أشعره إشعارا بأن الممدوح قد جعل في رتبة من يشتم حسدا له على فضله لأن الفاضل هو الذي يحسد وذكر جوابا آخر وهو أن قول الرجل لصاحبه لا تعادني فرما ندمت تأويله أن الندامة لو كانت قليلة لوجب أن يتجنب ما يؤذي إليها فكيف وهي كثيرة قال وعلى هذا تأول النحويون قوله تعالى {زما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين} وقول امرئ القيس (ألا رب يوم لك منهم صالح ...) استعارة لفظ التقليل هنا إشارة إلى أن قليل هذا فخر لفعله فكيف بكثيره

(258/1)

وأجاب اللورقي عن هذه المواضع جميعها بأن رب استعملت فيها للتكثر على وجه التجوز من استعمال أحد الضدين في الآخر كما في قد فإنها للتقليل وقد تستعمل للتكثر كما في قول الشاعر (أخو ثقة لا تهلك الحمر ماله ... ولكنه قد يهلك المال نائله) وهذا الجواب يعم جميع ما تقدم لكن يعكس ابن مالك هذا فيقول هي في هذه المواضع حقيقة وحيث استعملت للتقليل يكون مجازا فعلى الناظر أن يترقى في جميع ذلك ويرجح ما يقتضيه الدليل الراجح قال أبو العباس المبرد النحويون كالمجمعين على أن رب جواب لكلام متقدم فإذا قلت رب رجل عالم لقيته فهو جواب لمن سأل هل لقيت رجلا عالما أو من يقدر سؤاله بذلك فتقول له رب رجل عالم لقيته أي لقيت من جنس الرجال العلماء إلا أن ذلك ليس بكثير قال والدليل على أن رب جواب أن واو رب عاطفة فيستغنى بها عن رب بدليل أنها لا يدخل عليها حرف عطف والعرب تستعملها وإن لم يتقدم

(259/1)

قبلها كَلَامَ فَتَقُولَ وَرَجُلَ أَكْرَمْتَهُ ابْتِدَاءً قَالَ
 (وبلدة لَيْسَ بِهَا أَنِيسَ ... إِلَّا الْيَعْفِيرَ وَالْأَلَيْسَ)
 فَدَلَّ عَلَى أَنَّ رَبَّ جَوَابٍ حَتَّى تَكُونَ الْوَاوُ قَدْ عَطَفَتْ الْجَوَابَ عَلَى السُّؤَالِ الْمُتَقَدِّمِ أَوْ
 الْمُقَدَّرِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا سَاعَ وَقُوعَ حَرْفِ الْعَطْفِ أَوَّلَ الْكَلَامِ انْتَهَى كَلَامُهُ
 وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ جَعَلَ مَا يَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى كَوْنِ رَبٍّ لِلتَّقْلِيلِ وَقُوعَهَا مَوْقِعَ الْجَوَابِ وَاسْتَدَلَّ
 عَلَى وَقُوعِهَا مَوْقِعَ الْجَوَابِ بِقِيَامِ الْوَاوِ مَقَامَهَا فَعَلَى هَذَا يَكُونُ التَّقْلِيلُ فِي حَالَةِ الْوَاوِ
 أَوَّلَى مِنْهُ فِي حَالَةِ إِظْهَارِ رَبٍّ وَهَذَا قَوِي جِدًا فَإِنَّهُ لَا يُوجَدُ شَاهِدٌ بِهَذِهِ الْوَاوِ وَالْمَعْنَى فِيهِ
 التَّكْثِيرُ وَإِنَّمَا ذَلِكَ جَمِيعُهُ عِنْدَ ظُهُورِ رَبٍّ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ

الثاني

تَقْدِمُ أَنَّ رَبَّ يَتَّصِلُ بِهَا الظَّاهِرُ وَالْمُضْمَرُ وَأَنَّ هَذِهِ الْوَاوُ لَا يَتَّصِلُ بِهَا إِلَّا ظَاهِرٌ وَشَرْطُ
 ذَلِكَ الظَّاهِرِ فِيهَا أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً إِمَّا بِمَفْرَدٍ أَوْ بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ أَوْ فِعْلِيَّةٍ مِثْلَ رَبِّ
 رَجُلٍ كَرِيمٍ رَأَيْتُهُ وَرَبِّ رَجُلٍ مَاتَ أَبُوهُ أَوْ أَبُوهُ مَاتَ لَقَبْتُهُ أَوْ كَوْنُهُ نَكْرَةً فَلِأَنَّ الْمَفْرَدَ
 بَعْدَهَا فِي مَعْنَى جَمْعٍ وَلَا يَكُونُ فِي مَعْنَى جَمْعٍ إِلَّا النَكْرَةُ وَأَيْضًا فَهِيَ إِمَّا لِلتَّقْلِيلِ أَوْ لِلتَّكْثِيرِ
 عَلَى مَا تَقْدِمُ وَكُلُّ مِنْهُمَا لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا فِيمَا يُمَكِّنُ فِيهِ ذَلِكَ وَهُوَ النَكْرَةُ وَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ
 فَمَتَعِينَةٌ لَا تَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَقَدْ تَدَخَّلَ عَلَى مَا لَفَظَهُ لَفْظُ الْمَعْرِفَةِ إِذَا كَانَ نَكْرَةً نَحْوُ مِثْلِ
 وَأَخَوَاتِهَا

(260/1)

مِمَّا لَا يَتَعَرَفُ بِالْإِضَافَةِ لَكَوْنِهَا غَيْرَ مُحَضَّةٍ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ
 (يَا رَبِّ مِثْلَكَ فِي التَّسَاءِ غَرِيبَةٌ ... بَيَّضَاءُ قَدْ مَتَعْتَهَا بِطَلَّاقٍ)
 وَقَدْ تَقْدِمُ قَوْلَ امْرِئِ الْقَيْسِ
 (فَمِثْلَكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضَع ...)
 وَقَالَ الْمُبَرِّدُ إِمَّا كَانَ مَعْمُولٌ رَبِّ نَكْرَةً لِأَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّمْيِيزِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى
 الْجِنْسِ وَالتَّمْيِيزِ يَكُونُ بِوَاحِدٍ نَكْرَةً فَكَذَلِكَ هُنَا
 وَأَمَّا كَوْنُ النَكْرَةِ مَوْصُوفَةً فَلِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا التَّقْلِيلَ وَالْمَوْصُوفُ أَقْلٌ مِمَّا لَيْسَ بِمَوْصُوفٍ
 فَوُصِفَتْ لِذَلِكَ وَاشْتَرَاطُ الْوَصْفِ بِهَا هُوَ اخْتِيَارُ الْمُبَرِّدِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ وَخَالَفَ فِيهِ
 ابْنُ مَالِكٍ وَجَمَاعَةٌ فَقَالُوا لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ اسْتَعْمَالِهِمْ لَهُ مُحَذُوفًا كَثِيرًا كَقَوْلِهِمْ رَبِّ

عالم لقيته وقال امرؤ القيس
(فيا رب يوم قد هوت وليلة البيت)

(261/1)

وقد تقدم وقال الأعشى وقد تقدم أيضا
(رب رقد هرقته ذلك اليوم ... وأسرى من معشر أقيال)
والأولون جعلوا لقيته في قَوْلهم رب عالم لقيته صفة لعالم وقالوا الفعل محذوف وتقديره
على حسب الحال نحو رأيت أو لقيت وما أشبه ذلك وإنما جعل الفعل هنا صفة ولم
يَجعل عاملا لأن الصفة أكد منه والعامِل يحذف كثيرا للعلم به كما في قَوْلهم بِسم الله
ونحوه ويكون التقدير رب عالم لقيته رأيت ومعناه رب عالم ملقي رأيت
وعلى قول ابن مالك يكون لقيته هو العامِل والصفة محذوفة والقول الأول أرجح
قال السيرافي حاجتنا في هذه الأماكن إلى الصفة أشد من حاجتنا إلى العامِل لأن الاسم
في غاية الشيع فأريد تقريبه من التخصيص بالصفة مع أنها تعني عنه يعني العامِل لدلالة
الكلام عليه
وقال أبو عمرو بن العلاء لا تحتاج رب إلى عامِل لأن الصفة لما لزمته مجرورها أغنت
عن العامِل وقامت مقامه

(262/1)

وقال أبو علي إنما حذف الفعل الذي يعمل في رب لأن العامِل في الجار والمجرور
محذوف إذا دل الكلام عليه ثم مثله بقوله تعالى { في تسع آيات إلى فرعون وقومه } فإن
قوله { إلى فرعون } متعلق بمحذوف دل عليه الكلام تقديره مرسلا
وشبه بعضهم الاستغناء بالصفة عن العامِل في رب وواوها باستغنائهم بالصفة عن الخبر
في قَوْلهم أقل رجل يقول كذا ف أقل مرفوع بالابتداء ويقول صفة لرجل وخبر المبتدأ
محذوف استغناء بالصفة لأنه في معنى ما يقول ذلك رجل فأما قول امرؤ القيس
ألا رب يوم قد هوت وليلة ...)

فإنه حذف فيه صفة لئلا لدلالة ما تقدم من صفة يوم عليها وأيضا فلكونه معطوفا
على مجرور رب اغتفر فيه ذلك لتوسط الموصوف بينه وبينها ولا يلزم أن يغتفر مثله في

الْمَجْرُورُ بِهَا لَا تَصَالَهُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ

(وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالٍ ...)

فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ كَأَنَّهُ قَالَ كَانَتَيْنِ مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالٍ وَثَانِيهَا أَنَّهَا حَذَفَتِ الصِّفَةَ لِلدَّلَالَةِ مَا تَقْدُمُ عَلَيْهَا كَمَا فِي الَّذِي ذَكَرْنَاهُ آنِفًا فَكَأَنَّهُ قَالَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالٍ أَخَذْتَهُمْ لِأَنَّهُ هَرِاقَتَهُ لِلرَّفْدِ أَخَذَ لَهُ فِي الْمَعْنَى فَكَانَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَا بَعْدَهُ

(263/1)

وَتَالِثُهَا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالٍ مُتَعَلِّقًا بِأَسْرَى وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ مَا فِي الصِّفَةِ لِأَنَّهُمْ إِذَا أُسْرُوا مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالٍ فَهُمْ كَانَتُونَ مِنْهُمْ فَيُؤَوَّلُ الْمَعْنَى إِلَى الصِّفَةِ وَيَكُونُ الْفِعْلُ الْمُتَعَلِّقُ بِهِ مُحذُوفًا لِلدَّلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ وَالصِّفَةِ جَمِيعًا مِنْ مَجْرُورِ رَبٍّ وَلَا مِنْ وَاهَا تَنْبِيهِ

قَوْلُهُمْ إِنْ الصِّفَةُ إِذَا ذُكِرَتْ يَسْتَعْنَى بِهَا عَنِ الْعَامِلِ فِي رَبٍّ إِمَّا يَجِيءُ إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ فِعْلًا وَفَاعِلًا مِثْلَ رَبِّ رَجُلٍ عَالَمٍ فَلَا بُدَّ مِنَ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِي رَبٍّ إِمَّا مَذْكُورًا وَإِمَّا مُقَدَّرًا وَكَذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَةِ أَيْضًا لِأَنَّ الْأِسْمَ الصَّرِيحَ لَا يَكُونُ بَدَلًا عَنِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ
الثَّالِثُ

ذَكَرُوا مِنْ خَصَائِصِ رَبٍّ أَنْ تَكُونَ لَمَّا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ وَأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا وَوَجْهَ ذَلِكَ بِأَنَّ مَا مَضَى هُوَ الَّذِي تَعْلَمُ قَلْتَهُ وَكَثَرْتَهُ وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ فِيهِ وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلُ فَمَجْهُولُ الْحَالِ لَا يَعْلَمُ أَكْثَرُ هُوَ أَمْ قَلِيلٌ وَهَذَا جَاءَ أَيْضًا فِي الْوَاوِ النَّائِبَةِ عَنْهَا فَلَا يَصِحُّ عِنْدَهُمْ رَبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ سَأَلْتَنِي وَلَا لَالِقِينَ وَقَدْ خَالَفَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا وَقَالَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُهُ مَاضِيًا وَحَاضِرًا وَمُسْتَقْبَلًا قَالَ وَقَدْ اجْتَمَعَ الْحُضُورُ وَالْإِسْتِقْبَالُ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (يَا رَبَّ كَاسِيَةِ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) وَأَيْضًا الْمُضِيِّ وَالْإِسْتِقْبَالِ

فِيمَا حَكَى الْكِسَائِي عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ بَعْدَ فَرَاغِ شَهْرِ رَمَضَانَ
رَبِّ صَائِمَةٍ لَنْ تَصُومَهُ وَرَبِّ قَائِمَةٍ لَنْ تَقُومَهُ
وَقَدْ انْفَرَدَ الْإِسْتِقْبَالُ فِي قَوْلِ أُمِّ مُعَاوِيَةَ
(يَا رَبِّ قَائِلَةٌ غَدًا ... يَا وَيْحَ أُمِّ مُعَاوِيَةَ)
وَفِي قَوْلِ جَحْدَرٍ
(فَإِنْ أَهْلَكَ قَرَبَ فَتَى سَيْبِكِي ... عَلَيَّ مَهْذَبِ رَخْصِ الْبَنَانِ)
وَفِي قَوْلِ الْآخَرِ
(يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أَظِلُّهُ ... أَرْمِضْ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحِ مِنْ عَلِهِ)
ثُمَّ قَالَ وَمَعَ ذَلِكَ فَالْمَعْنَى أَكْثَرُ مِنَ الْخُصُورِ وَالْإِسْتِقْبَالِ وَمِنْ شَوَاهِدِهِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ
(أَلَا رَبِّ يَوْمَ صَالِحَ لَكَ مِنْهُمْ ... وَلَا سِيَمَا يَوْمَ بَدَارَةِ جَلْجَلِ)
قُلْتُ وَالْأَوَّلُونَ لَمَا مَنْعُوا مَجِيءَ رَبِّ لِلْإِسْتِقْبَالِ أَوَّلُوا مَا ذَكَرَ مِنْ هَذِهِ

الشَوَاهِدُ عَلَى أَنَّهُ وَضَعَ ذَلِكَ مَوْضِعَ الْحَالِ لِتَحْقِيقِهِ كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {رُبَّمَا يَوَدُّ
الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} إِنَّ الَّذِي سَوَّغَ ذَلِكَ قَرَبَ الْآخِرَةِ مِنَ الدُّنْيَا مَعَ تَحْقِيقِ
الْوُقُوعِ فَكَأَنَّهُ وَاقِعَ الْآنَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {أَتَى أَمْرَ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ} فَلِذَلِكَ أَوْفَعَ
رَبِّ فِي آيَةِ عَلَى {يُودِ} وَهُوَ مُسْتَقْبَلُ مُعَامَلَةٍ لَهُ مُعَامَلَةُ الْمَاضِي لِقُرْبِهِ وَتَحْقِيقِ وَقُوعِهِ
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ
خَاتِمَةٌ

الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ رَبِّ وَمَجْرُورِهَا بِشَيْءٍ كَسَائِرِ حُرُوفِ الْجَزِّ وَأَجَازَ
خَلْفَ الْأَخْمَرِ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالْقِسْمِ خَاصَّةً وَأَنْ تَقُولَ رَبِّ وَاللَّهُ رَجُلٌ عَالِمٌ لَقَيْتَهُ وَنَحْوُ
ذَلِكَ وَلَمْ يُوَافِقْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ وَهَذَا لَا يَجِيءُ فِي

الْوَاوِ بِالِاتِّفَاقِ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهَا فَالَا يَفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَجْرُورِهَا بِشَيْءٍ أَصْلًا وَهُوَ ظَاهِرٌ
آخِرُ أَوَمِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ التَّوْفِيقُ لَا رَبَّ غَيْرَهُ وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

(267/1)
